الجمـهـورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامــعـة الريان

كلية الدراسات العليا

دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت

(دراسة ميدانية)

رسالةٌ مُقدَّمةٌ إلى جامعةِ الرَّيان

لاستكمالِ مُتطلَّباتِ نَيْلِ دَرَجَةِ الماجستير، تخصص إدارة أعمال

إعداد

عاطف عبد الله بن دغر

إشراف

الأستاذ المشارك الدكتور

خالد محمد الجابري

1443/2022هـ

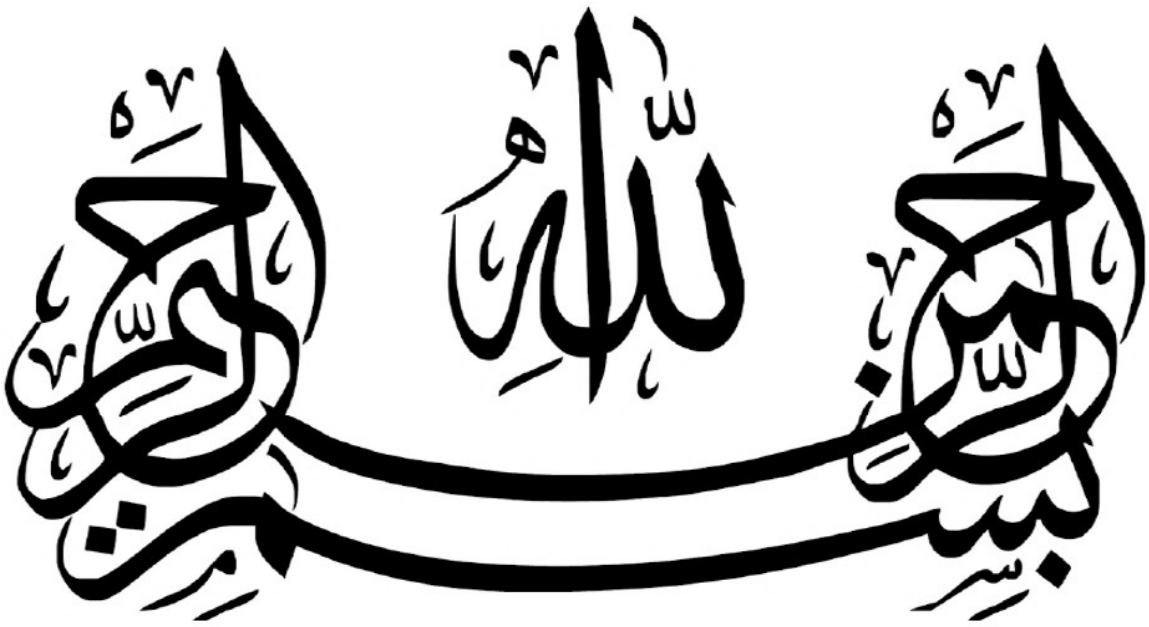
بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المراجع اللغوي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ :

(دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت).

التي تقدم بها الطالب/ ..عاطف عبدالله سعيد بن دغر، قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية تحت إشرافي، بحيث أصبحت ذات أسلوب علمي، وسليمة من الأخطاء اللغوية، ولأجل هذا أوقع.

المراجع اللغوي: د. شيخ عبدالرحمن باحميد

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد بكلية الآداب واللغات

جامعة: جامعة سيئون

التوقيع: .....

التاريخ: ١٨ / ١ / ٢٠٢٢ م

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن رسالة الماجستير الموسومة بـ :

(دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت)

التي تقدم بها الطالب/ **عاطف عبدالله بن دغر** قد استُكمِلت بمراحلها كافة تحت إشرافي وأرشحها للمناقشة.

المشرف العلمي/

دكتور : .....د. طارق أحمد بارو.....

التوقيع: .....

التاريخ: ١٠/ ١/ 2022م

قرار لجنة التحكيم والمناقشة

بناءً على قرار رئيس الجامعة رقم (25) لعام 2021م بشأن تشكيل لجنة مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، دراسة ميدانية).

للباحث: عاطف عبدالله سعيد بن دغر

نقر نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها أننا اطلعنا على الرسالة العلمية المذكورة آنفًا وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، وأُجيزت بتاريخ: 21 /3/ 2022 م.

رئيس اللجنة

الاسم: د. خالد محمد الجابري

التوقيع:

عضو اللجنة

الاسم: د. سالم يسلم لرضي

التوقيع:

عضو اللجنة

الاسم: د. صلاح عمر بلخير

التوقيع:

قال الله تعالى:

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾

سورة التوبة آية (105)

إهداء

الحمدلله الذي تفضل عليَّ بسائر نعمه الظاهرة والباطنة ما علمت منها وما لم أعلم، الحمدلله الذي علمني مالم أعلم، الحمدلله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

إلى من علمني العطاء، إلى من كان مثلي الأعلى في هذه الحياة، إلى الظل الذي أستظلُّ تحت جناحه، إلى من كلماته نجومٌ تضيءُ لي الطريق، وتنير لي الدروب إلى ابي الغالي "عبد الله "

إلى من حملتني وربتني، إلى من سهرت الليالي لأجلي، إلى من الجنة تحت قدميها، إنها "أمي الغالية "

إلى شريكة حياتي ومن يقاسمني ويخفف عني اعباء الحياة ومن يهون عليَّ الصعاب " زوجتي الحبيبة"

إلى بهجة فؤادي وابتسامة روحي وعبير عطري " ابنتي الملاك"

إلى سندي وعزوتي بعد الله وأحباب قلبي "إخوتي وأخواتي الأعزاء"

الباحث

شكر وتقدير

يسرني ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وطيب العرفإن لجامعة الريان، على ما قدمته لنا من فرصة للتحصيل العلمي والحصول على درجة الماجستير العلمية من خلال هذه الجامعة التي دائما كانت ولازالت صرحا علمياً شامخاً، كما أتقدم أيضا بتقديم الشكر للدكاترة الأعزاء الذين تحملوا رسالة العلم والمعاناه حتى يتمكنوا من تقديمها على أفضل صورة ممكنة وعلى رأسهم د. سالم بافقير رئيس الجامعة و د. سالم غانم / عميد كلية الدراسات العليا وكذلك د. سالم بن كليب وكل الدكاترة والأساتذة الأجلاء.

كما أخص في هذا المقام بالشكر والتقدير الهامة العلمية والشخصية الانسانية، **الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد محمد الجابري**، الذي تولى عملية الإشراف على هذه الرسالة بتوجيهاته وخبراته كان له دورٌ مهمٌ في إنجاز هذا العمل، فتعجز الكلمات والمشاعر عن أيفاء هذه الشخصية العلمية الرائعة حقها فكل الشكر والتقدير والإمتنان لهذا الدكتور الرائع.

الباحث

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت من خلال حجم التمويل الذي تقدمه، والسياسات المالية التي تتبعها وأهم المعوقات التي تواجهها من خلال دراسة نمو وتطوير المشروعات الصغيرة في المحافظة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمد الباحث في اختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية البسيطة التي تكونت من (384) مشروعا حيث تم توزيع 384 استبانة في محافظة حضرموت ساحلاً ووادياً على مختلف القطاعات والأنشطة، وتم استرجاع (384) استبانة منها (371) استبانة صالحة للتحليل وتم استبعاد 13 استبانة لعدم صلاحيتها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك دوراً لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة في المحافظة من خلال حجم التمويل المقدم، والسياسات التي تتبعها مؤسسات التمويل، وأثبتت الدراسة وجود مجموعة معوقات تواجه مؤسسات التمويل، والتي من أهمها عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية وضعف الثقة بين أصحاب المشروعات ومؤسسات التمويل، وعدم وجود دراسات جدوى مقنعة لتلك المشروعات.

واوصت الدراسة بالمحافظة على الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت، وتطويره وتعزيزه من خلال تعزيز المراكز المالية لمؤسسات التمويل، وسن القوانين والانظمة التي تساعد على نجاح عملها، وإنشاء مراكز دراسات جدوى خاصة بالمشروعات الصغيرة في المحافظة، وزيادة الثقافة المالية خصوصا داخل المجتمعات الريفية في المحافظة.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
البسملة	أ
إقرار المراجع اللغوي	ب
إقرار المشرف العلمي	ج
قرار لجنة التحكيم والمناقشة	د
الآية	هـ
الإهداء	و
الشكر والتقدير	ز
الملخص	ح
قائمة المحتويات	ط
قائمة الجداول	م
قائمة الأشكال	ع
قائمة الملاحق	ف
المقدمة	1
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	3
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
منهج الدراسة	5
أساليب جمع البيانات	5
حدود الدراسة	6
مجتمع الدراسة	6
عينة الدراسة	6
أداة الدراسة	7

الأساليب الإحصائية المستخدمة	8
فرضيات الدراسة	9
متغيرات الدراسة	10
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	12
أولاً: الدراسات العربية	12
ثانياً: الدراسات الاجنبية	23
ملخص الدراسات السابقة	27
الابعاد التي تناولتها الدراسات السابقة	32
مناقشة الدراسات السابقة	34
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مصادر التمويل	37
تمهيد	37
مفهوم التمويل	37
أهمية التمويل	38
أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة	40
مقارنة بين اساليب التمويل الربوية والإسلامية	48
معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	49
المبحث الثاني: مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في االيمن	52
تمهيد	52
بنك الأمل	52
برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار (جمعية النهضة)	54
صندوق دعم الشباب في محافضة حضرموت	56
برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	59
مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	59
مصرف الكريمي للتمويل الأصغر	61
برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر	63
برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر	65

الصندوق الدوار للتمويل الأصغر	65
مؤشرات الصناعة للاعوام 2018م، 2019، 2020م	66
المبحث الثالث: تجارب بعض البلدان في تمويل المشروعات الصغيرة	68
تمهيد	68
التجربة اليابانية	68
التجربة الإيطالية	71
التجربة المصرية	73
الفصل الثالث: المشروعات الصغيرة	
تمهيد	76
مفهوم المشروعات الصغيرة	76
تعريف المشروعات الصغيرة	77
معايير تعريف المشروعات الصغيرة	78
أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة	82
أهمية المشروعات الصغيرة	84
خصائص المشروعات الصغيرة	87
عوامل انتشار المشروعات الصغيرة ونجاحها	89
سلبيات المشروعات الصغيرة	91
الفصل الرابع: الجانب العملي	
تمهيد	94
اختبار ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة	94
التحليل الوصفي لعينة الدراسة	97
التحليل الوصفي لعناصر المتغير المستقل (مؤسسات التمويل)	104
التحليل الوصفي لعناصر المتغير التابع (تنمية المشروعات الصغيرة)	108
معدلات النمو بحسب الفترة الزمنية	111
اختبار فرضيات الدراسة	120
الفصل الخامس: النتائج و التوصيات	
أولاً: النتائج	128

ثانياً: التوصيات	130
المصادر والمراجع	133
الملاحق	142
Abstract	151

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(1-1)	المحك الإحصائي للحكم على الاجابات	8
(1-2)	ملخص الدراسات السابقة	27
(1-3)	الأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة	32
(2-1)	أنواع التمويل في بنك الأمل اليمني	53
(2-2)	خدمات التمويل لبنك الأمل للمدة الزمنية 2016م إلى 2020م على مستوى محافظة حضرموت	53
(2-3)	النشاطات التمويلية – برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار	55
(2-4)	مؤشرات برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار للأعوام 2016 إلى2020م	55
(2-5)	النشاط المالي لصندوق دعم الشباب في محافظة حضرموت خلال الفترة (2016-2020)	58
(2-6)	برنامج ازال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي	59
(2-7)	الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسة عدن للتمويل الأصغر	61
(2-8)	الخدمات المالية التي يقدمها التضامن للتمويل الأصغر	64
(2-9)	النشاط المالي لحجم التمويل المقدم لبرنامج التضامن للتمويل الصغيروالأصغر خلال الفترة الزمنية 2016 -2020 في محافظة حضرموت.	64
(2-10)	النشاط المالي لمؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر للمدة 2016م إلى 2020م	65
(2-11)	النشاط المالي لصندوق الدوار للتمويل الأصغر للمدة 2016م إلى 2020م	66
(2-12)	مؤشرات الصناعة للأعوام 2018م، 2019م، 2020م	67
(4-1)	صدق الاتساق الداخلي	95
(4-2)	قيمة معامل الفا لمتغيرات الدراسة	96
(4-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس	97
(4-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر	98
(4-5)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي	99
(4-6)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط	101

(4-7)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لحجم رأس المال	102
(4-8)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية	103
(4-9)	تحليل فقرات المجال الأول: حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل	104
(4-10)	تحليل فقرات المجال الثاني: سياسات التمويل	106
(4-11)	تحليل فقرات المجال الثالث: معوقات التمويل	107
(4-12)	عدد المشروعات الممولة من مؤسسات التمويل في محافظة حضرموتت للمدة (2016-2020)	109
(4-13)	مبالغ التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل للمدة من(2016-2020) بالمليون ريال	110
(4-14)	ملخص بعدد المشروعات ومبالغ التمويل للمدة من(2016-2020)	111
(4-15)	معدلات النمو للمشروعات الممولة من مؤسسات التمويل للمدة من(2016-2020)	112
(4-16)	معدلات النمو لمبالغ التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل للمدة من(2016-2020)	113
(4-17)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من بنك الأمل للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)	114
(4-18)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من برنامج حضرموت للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)	115
(4-19)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من بنك التضامن للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)	116
(4-20)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من صندوق دعم الشباب للمدة من(2016-2020)	117
(4-21)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من الصندوق الدوار للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)	118
(4-22)	عدد المشروعات ومبالغ التمويل من مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)	119

(4-23)	اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى	121
(4-24)	اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى	122
(4-25)	اختبار الفرضية الرئيسية الأولى	124
(4-26)	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	126

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	نموذج الدراسة	11
(2-1)	شروط الحصول على التمويل ومعاييره لصندوق دعم الشباب محافظة حضرموت.	58
(4-1)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس	97
(4-2)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر	99
(4-3)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي	100
(4-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط	101
(4-5)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لحجم رأس المال	103
(4-6)	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة في العمل	104

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	142
2	قائمة بأسماء السادة المحكمين	148
3	رسالة مؤسسات التمويل	149

المقدمة

لقد تزايد الحديث عن الأهمية البالغة للمشروعات الصغيرة في اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة والمتطورة إلى واقع نعيشه ونشاهده من خلال دور تلك المشروعات الصغيرة البالغ الأهمية في اقتصاديات مختلف المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، ويلاحظ أن المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة حظيت بالاهتمام والأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات المرصودة للتنمية، إذ تستحوذ على النسبة الأكبر من عدد المشروعات العاملة في معظم الدول المتقدمة، كما أن لها دوراً كبيراً ومؤثراً في اقتصاديات الكثير من الدول النامية، إذ أنها تعدُّ القاعدة الرئيسة في نشاط المنشئآت الكبيرة من خلال علاقتها التبادلية.

ونظرا للأهمية البالغة للمشروعات الصغيرة في مختلف اقتصاديات العالم، فإن وجود تلك المشروعات الصغيرة يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد ويساهم في حل مشكلات الخريجين من خلال خلق فرص عمل والقضاء على البطالة والفقر، وأن نجاح المشروعات الصغيرة يزيد من الدخل القومي للبلد.

ولذلك لابد من البحث عن أسباب تساعد على زيادة نسبة المشروعات الصغيرة في البلد واستمراريتها وتطورها. ويعدُّ الحصول على التمويل الخطوة الرئيسية لإقامة مثل تلك المشروعات، وإن مصادر التمويل متعددة ومختلفة منها على سبيل المثال البنوك التجارية ومؤسسات التمويل المختلفة والبنوك الإسلامية والتمويل الذاتي الناتج عن الادخار وغيرها من المصادر المختلفة.

وفي هذه الدراسة تم تناول دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، كما تم استعراض أهم مؤسسات التمويل والتعرف على أهدافها وأنشطتها المالية والاجتماعية التي تقوم بها، وما إذا كان لها دوراً ايجابياً في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول

منهجية الدراسة

يتضمن هذا المبحث استعراض المطالب الآتية: مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، ومنهج الدراسة، وأساليب جمع البيانات، وحدود الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، وفرضيات الدراسة، ونموذج الدراسة.

1- مشكلة الدراسة:

من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة وتحليلها بالإضافة إلى المقابلة المنظمة التي أجراها الباحث مع العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة، تبين أن أحد أهم أسباب معاناتهم تكمن في عدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم، سواءً أكان تمويلاً لإنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم، ويأتي كل ذلك تزامناً مع وجود عدد من مؤسسات تمويل في حضرموت تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة، وانطلاقاً من ذلك يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

أ- ما مستوى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت؟

ب-ما دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت؟

ج -ما مستوى التنمية للمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت؟

د- ماهي المعوقات التي تقف أمام قيام مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت؟

2- أهمية الدراسة:

2-1 الأهمية العلمية:

تسليط الضوء على الدور المهم والضروري الذي تلعبه مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة، وتقديم فكرة واضحة عن هذه المؤسسات، بالإضافه إلى إبراز الدور الكبير للمشروعات الصغيرة في إحداث التنمية المستدامة في المجتمع.

2-2 الأهمية العملية:

تعدُّ اليمن إحدى الدول النامية التي تعاني من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار وارتفاع أعداد البطالة ، وزيادة نسبة الفقر، ونظراً لصعوبة إقامة المشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى تمويل كبير وضخم وتحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وكفاءات عالية، وعجز الدولة عن خلق فرص عمل لخريجي الجامعات، ونتيجة لذلك يمكن توجيه الاهتمام بشكل كبير نحو المشروعات الصغيرة، كونها تتميز بخلق فرص عمل ومن ثمّ المساهمة في القضاء على البطالة والفقر، كما أنها تعلب دوراً كبيراً في توفير السلع والخدمات التي تحتاجها الأسواق المحلية، كما أنها تساعد على زيادة الدخل القومي للبلد خلال فترة قصيرة، مقارنة بالمشروعات الكبيرة ويأتي كل ذلك من خلال مؤسسات التمويل التي تساعد على إنشاء وتطوير المشروعات الصغيرة.

3-أهداف الدراسة:

تكمن أهم أهداف الدراسة في الاتي:

1. التعرف على مستوى حجم التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.
2. التعرف على مستوى التنمية للمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.
3. بيان دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.

4. التعرف على أهم المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل في تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.
5. تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تخدم مجتمع الدراسة.

4-منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج البحث الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة هذه الدراسة، فعلى صعيد البحث الوصفي، سوف يتم الحصول على المعلومات الثانوية عن طريق الكتب والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، والأبحاث المنشوره في مجلات علمية محكمة، وعلى رسائل الماجستير والدكتوراة المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى التقارير والمعلومات التي يمكن للباجث الحصول عليها من خلال مؤسسات التمويل العاملة في الواقع.

أما على صعيد البحث الميداني فيمكن جمع البيانات المجمعة وتحليلها كافة من خلال الاستبانة واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

5-أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على بيانات ثانوية، وأخرى أولية، واشتملت المصادر الثانوية على الكتب والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، والأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، وعلى رسائل الماجستير والدكتوراة المتعلقة بموضوع الدراسة. اضافة إلى التقارير والمعلومات التي حصل عليها الباحث من المؤسسات التمويلية العاملة في الواقع.

واشتملت المصادر الأولية على البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الاستبانة التي قام الباحث بتصميمها، وتطويرها كأداة للدراسة، بالإعتماد على الإطار النظري ذي العلاقة، والدراسات السابقة، واشتملت على:(حجم التمويل، وسياسات مؤسسات التمويل، ومعوقات التمويل)، كما قام الباحث بإجراء المقابلات الشخصية مع عدد من أصحاب المشروعات الصغيرة، ولم يعتمد الباحث على هذا الأسلوب بشكل أساسي في تحليل البيانات، وإنما لتكوين الانطباعات الأولية حول موضوع الدراسة.

6-حدود الدراسة:

6-1 حدود مكانية:

تتجلى حدود الدراسة المكانية على مؤسسات التمويل المعنية بتمويل المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت ساحلاً ووادياً.

6-2 حدود زمانية:

في الجانب الزمني تم دراسة البيانات المالية لأنشطة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة للمدة 2016م إلى 2020 في محافظة حضرموت.

7-مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت التي تُعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتمثلة فيما يأتي (بنك الأمل للتمويل الأصغر، والتضامن للتمويل الأصغر، وصندوق دعم الشباب في محافظة حضرموت، وبرنامج حضرموت للتمويل الأصغر، والصندوق الدوار للتمويل الأصغر، ومؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر).

8-عينة الدراسة:

اعتمد الباحث في إختيار العينة على أسلوب العينة العشوائية البسيطة التي تكونت من (384) مشروعاً متنوعاً في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والصحية وغيرها من الأنشطة، حيث تم توزيع (384) استبانة بالتساوي في محافظة حضرموت ساحلاً ووادياً، حيث تم توزيعها على الفئة المستهدفة في المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، وتم استرجاع (384) استبانة واستبعدت منها 13 استبانة لعدم صلاحيتها للتحليل ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (371) استبانة .

9-أداة الدراسة:

بالاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري المتعلق بموضوع الرسالة، ولأغراض تغطية الجانب الميداني، تم تصميم استبانة مؤلفة من جزئين أساسيين للتعرف على دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة حضرموت، وتم توزيعها على أفراد عينة الدراسة. وقد شملت استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة مقسمة على شكل محاور يمكن توضيح ذلك كما يأتي:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية ويتضمن كلا من المتغيرات الآتية: (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ونوع النشاط، وحجم رأس المال، والخبرة في العمل).

الجزء الثاني: مجالات الدراسة:

تكونت مجالات الدراسة مما يأتي:

المجال الأول: (حجم التمويل):

يتناول هذا المجال الفقرات التي تناولت حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة، ويتضمن (9) فقرات من (1-9).

المجال الثاني: (سياسات مؤسسات التمويل):

يتناول هذا المجال الفقرات التي تناولت دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة ويتضمن (10) فقرات من (10-19).

المجال الثالث: (معوقات التمويل):

ويتناول الفقرات الخاصة بالمعوقات التي تقف عائقا أمام قيام مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة، ويتضمن (8) فقرات من (20-27).

وتضمن الاستبيان عموما (27) فقرة مستخدما مقياس ليكرت الخماسي، وكانت الاجابات على كل فقرة مكونة من خمسة بدائل، إذ أُعطي الرقم [5] للاجابة بـ (موافق بشدة) وهي أعلى درجات المقياس، والرقم [4] للإجابة بـ (موافق)، و [3] للإجابة بـ (لا اعرف)، و [2] للإجابة بـ (لا أوافق)، والرقم [1] للإجابة بـ (لا أوافق بشدة) وهي أدنى درجات المقياس، وتم الحكم على درجة الموافقة، وتحديد مستوى الفقرة على بنود الإداة من خلال مدى المتوسط طبقا للمعادلة الاتية:

$$\frac{5-1}{5} = \frac{4}{5} = 0.80$$

والجدول الآتي يوضح المحك الإحصائي والحكم على درجة الموافقة لاجابات أفراد العينة.

جدول رقم (1-1) المحك الإحصائي للحكم على الاجابات

الدرجة الوزنية	بدائل الاجابة	مدى المتوسط المرجح	الوزن النسبي	مستوى درجة الموافقة
5	موافق بشدة	5 - 4.20	100% - 81	مرتفعة جدا
4	موافق	4.19 - 3.40	80% -61	مرتفعة
3	لا اعرف	3.39 - 2.60	60% -41	متوسطة
2	لا أوافق	2.59 - 1.80	40% -21	منخفضة
1	لا أوافق بشدة	1.79 - 1	20% -1	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الباحث

10-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف بـ (SPSS25) نسخة رقم(25)، في تحليل البيانات، مع استخدام عدد من الأساليب أهمها:

1. الأساليب الإحصائية الوصفية ومنها: التوزيعات التكرارية، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية كأحد مقياس النزعة المركزية من أجل تحديد درجة الموافقة على بنود الاستبانة، كما جرى استخدام الانحراف المعياري وهو أحد مقاييس التشتت لقياس تشتت إجابات المبحوثين حول المتوسطات الحسابية لفقرات مجالات الدراسة المدروسة.

2. معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات فقرات المجالات المشمولة بالاستبانة.

3. اختبارات لعينة واحدة (One sample T Test) يستخدم هذا الاختبار لمقارنة الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة بالمتوسط الفرضي وهو الرقم [3]، واستخراج مستوى الدلالة الإحصائية، فإذا كان مستوى الدلالة المعنوية أقل من أو يساوي ($\alpha<0.05$) فإن هناك فروقاً جوهرية ذات دلالة معنوية في إجابات عينة الدراسة، ومن ثمَّ يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وإذا كان مستوى الدلالة المعنوية أكبر ($\alpha >0.05$) فإنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية ويتم قبول الفرضية الصفرية.

11-فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:**

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

ويتفرع منها الفرضيتان الآتيتان:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

لا توجد معوقات أمام قيام مؤسسات التمويل العاملة في حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة) عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

12-متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من الاتي:

- المتغير المستقل: مؤسسات التمويل

- المتغير التابع: المشروعات الصغيرة

- المتغيرات الوسيطة: العوامل الديموغرافية:(الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، ونوع النشاط، وحجم رأس المال، والخبرة في العمل).

وعليه تم بناء انموذج الدراسة حسب الشكل أدناه، لتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

يمكن للباحث بعد الاطلاع على الدراسات السابقة توضيح متغيرات الدراسة بحسب الشكل أدناه:

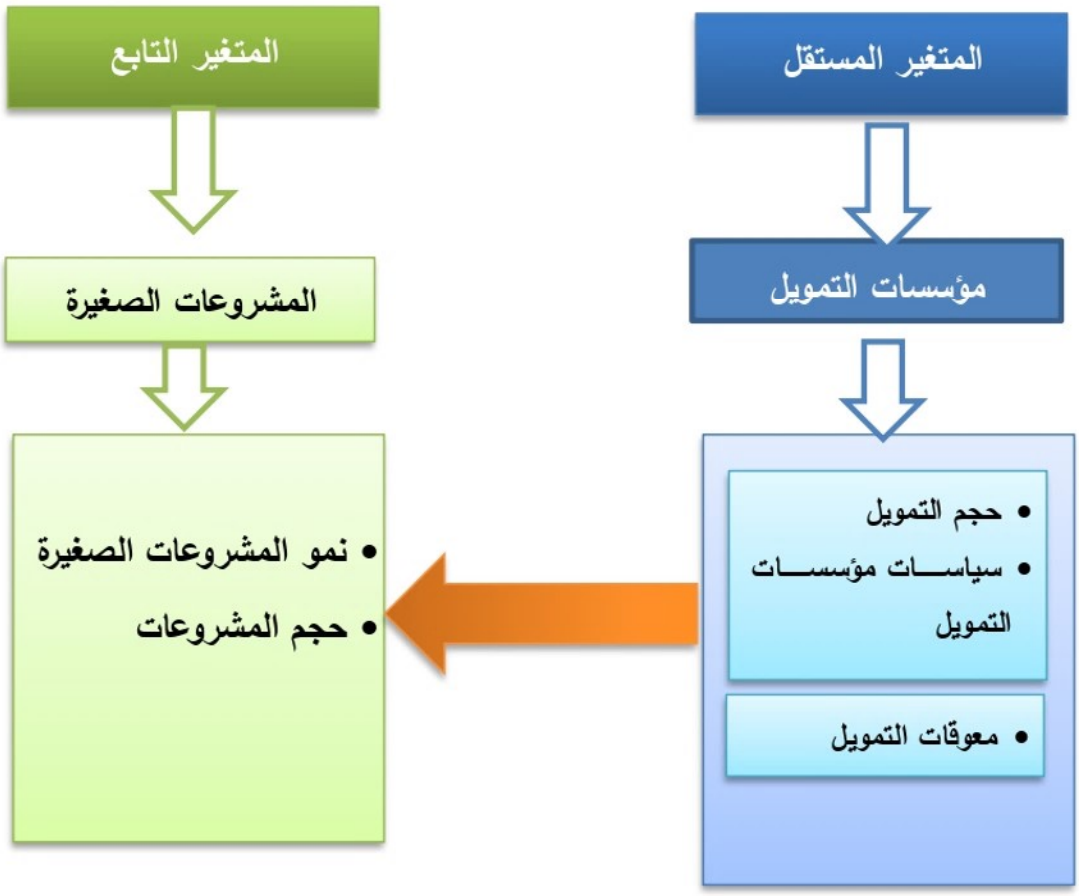

شكل رقم (1-1) نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

1) دراسة (عبد محمد، 2018) بعنوان"معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق"

يهدف البحث إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة العاملة في العراق والتعرف على أشكال التمويل وأنواعه المعمول به حالياً، واعتمد الباحث الأسلوب الاستقرائي التحليلي والاستنباطي لتحديد تلك المعوقات بالاعتماد على المصادر والكتب التي تبحث في هذا الموضوع، إضافة إلى جمع البيانات والمعلومات المنشورة من قبل البنك المركزي، وإجراء المقابلات مع العديد من البنوك الإسلامية. وأوضح الباحث ان هناك عوامل مهمةً تؤثر على عملية التمويل، وهي حداثة تجارب المصارف الإسلامية في العراق ، وقلة الخبرة وعدم توفر الكادر المؤهل والملم في نفس الوقت بالتعاليم الإسلامية، وعدم ملائمة صيغ التمويل وضعف ضمانات أصحاب المشروعات الصغيرة ، وتوصل الباحث لعدد من النتائج : أهمها أنه رغم القانون الذي أصدره البنك المركزي سنة 2005م الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية، إلا أنها تحتاج إلى ضرورة إصدار التعليمات الموضحة والمفسرة لنصوصه، وإعفائها من أي نصوص تتعارض مع طبيعة عملها ، وأيضا عدم وجود قاعدة بيانات لدى البنك المركزي عن المشروعات الخاصة العاملة في العراق . وهناك عدة توصيات للباحث أهمها ضرورة إعداد قاعدة بيانات للمشروعات الخاصة في العراق من قبل البنك المركزي، وضرورة تشجيع البنوك الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة، وإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لذلك.

2) دراسة (مهدي، 2017) بعنوان "برامج تمويل المشروعات الصغيرة في العراق":

هدفت الدراسة إلى إبراز دور القنوات المتعددة والمتنوعة التي توفر التمويل للمشروعات الصغيرة في العراق، والفئات المستهدفة من قبل برنامج التمويل الأصغر العراقي واقتراح برنامج لتطوير تمويل عراقي استناداً إلى مختلف برامج التمويل المتطورة حول العالم ، كما أوضح الباحث أن أكبر مشكلة تواجه المشروعات الصغيرة في العراق هي إشكالية الحصول على التمويل ، واستخدم الباحث منهج البحث الوصفي والتحليلي للبيانات، لاستقراء واقع المشروعات الصغيرة ، وواقع العديد من المؤسسات وبرامج التمويل في العراق الحكومية منها والخاصة، وبيان مدى إمكانية زيادة فاعليتها ، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الحصول على التمويل أكثر العقبات التي تعيق إنشاء المشروعات الصغيرة في العراق، إذ تقدر الإحصائيات أن(5%) من المشروعات الصغيرة حصلت على قروض مصرفية، ويرجع ذلك إلى شروط القروض والضمانات وفترة السداد، وأيضاً عدم وجود حاضنات أعمال في العراق ، وأن غالبية مؤسسات التمويل اعتمدت على المنح في قروضها إلا أنه منذ 2012م لم تقدم أي منحٍ جديدة ، وقدم الباحث العديد من التوصيات منها أنه يجب على الحكومات السّماح للمؤسسات العاملة في مجال التمويل الصغير بجمع المدخرات، إذ أن غالبية الأسر تدخر بشكل غير رسمي، ويجب على مؤسسات التمويل أن تتوسع وبشكل أكثر في أنشطتها، إذ يجب أن لاتقتصر على منح القروض فقط .

3) دراسة (نور الدين، 2016) بعنوان "دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولأية شمال دارفور":

ناقشت الدراسة دور التمويل للمشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولأية شمال دارفور ، بالتطبيق على مشروعات التمويل الأصغر، من خلال تأثيرها على المستوى المعيشي لأصحاب هذه المشروعات، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بمنطقة الدراسة، وبيان مدى أثر التمويل الممنوح على مستوى معيشة العملاء ودخولهم ، وإستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، ولتحليل البيانات استخدمت برامج التحليل الإحصائي وقد أوضح الباحث أن الاشخاص المتعلمين لديهم فرص أكبر للوصول للمصارف، والحصول على التمويل مقارنة بغير المتعلمين، ووجود مجموعة من العوائق

تعيق عملية الحصول على التمويل، وهي ضعف المراكز المالية لمؤسسات التمويل وعدم إنتشار ثقافة الإقراض نتيجة لتدني المستوى التعليمي، وأشار الباحث إلى عدة توصيات وهي ضرورة نشر ثقافة الأعمال الحرة ، وزيادة الوعي بالمشروعات الصغيرة وطرق الحصول على تمويلها ، وإلزام البنك المركزي للمصارف بضرورة تمويل المشروعات الصغيرة، وسن التشريعات التي تساعد على تنمية المشروعات الصغيرة، وإعفائها من الضرائب.

4) دراسة **(المللي،2015) بعنوان"المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا):**

هدفت الدراسة إلى البحث في المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة في سوريا، وتكمن أهميتها في أن سوريا تعاني من البطالة، وانخفاض معدلات الادخار، وصعوبة إقامة المشروعات الكبيرة والتي تحتاج إلى تمويل كبير وكفاءة عالية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لمجموعة من المصارف بشقيها العام والخاص، وعدد من المؤسسات التي تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، وأوضحت الباحثة أن ضعف قدرة المشروعات الصغيرة على توفير المعلومات والبيانات المالية المطلوبة، وضعف القدرة الائتمانية، وإرتفاع تكاليف الحصول على القرض، وغياب الثقة بين البنوك والعملاء، وعدم توفير الضمانات الكافية من أجل الحصول على التمويل تعتبر أحدى أهم المعوقات التمويلية والتي تشكل عائقا أمام المشروعات الصغيرة للحصول على التمويل اللازم. ومن أهم التوصيات تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنحها عدة امتيازات كالإعفاءات الضريبية، وإنشاء صندوق يقدم التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة، وإنشاء بنك للمعلومات يوفر قاعدة بيانات للمشروعات الصغيرة.

5) دراسة (أبو جامع، 2015) بعنوان "الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين":

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القياسي للظواهر

والمتغيرات ذات العلاقه، وذلك بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة حتى 2013 والدارسات والنشرات الصادرة من المؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية. وتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن القطاع المصرفي لم يهتم بالقدر الكافي بالتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة، وأيضا عدم وجود الأفكار الإدارية الحديثة وأفكار ريادة الأعمال الحديثة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوصل الباحث إلى عدة توصيات من أهمها ضرورة توفير التمويل اللازم لتوفير العجز الذي قد ينتج في رأس المال العامل والأصول الرأسمالية للمشروع، وتشجيع القطاع المصرفي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية من خلال التعاقدات من الباطن مع الشركات الكبرى ، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المجتمع الفلسطيني.

6) دراسة (نادية، 2015) بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الاستثمارية":

تناولت الدراسة دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الاستثمارية في تنمية الاقتصاد، وقد هدفت الدراسة إلى دراسة مختلف مصادر التمويل المتاحة ،والتعرف على مراحل الحصول على التمويل، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي الذي يعتمد على الاسستقراء والاستنتاج وذلك بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري، وأوضح الباحث أن البنك يتحفظ من تمويل بعض المشروعات الاستثمارية رغم أهميتها وذلك لعدم وجود ضمانات تغطي قيمة القرض، وأيضاً لشدة رفضه للمخاطرة وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات: وهي تقليل الضمانات المطلوبة وتخفيض معدل الفائده ، وضرورة استخدام نظام التمويل الاسلامي، حتى تزيد اعداد المتقدمين للحصول على التمويل وتزيد الثقة في البنك .

7) دراسة (إبراهيم، 2015) بعنوان "دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة:

هدفت الدراسة إلى دراسة دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة (بدراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان للمدة 2008-2014) واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، ومنهج دراسة الحالة ، وكانت أهم العوامل المؤثرة على التمويل التي تناولها الباحث هي عدم كفاية الأموال المقدمة لأصحاب المشروعات الصغيرة، وانعدام الثقه بين مؤسسات

التمويل وأصحاب المشروعات، وعدم وجود دراسات جدوى للمشروعات وعدم توفر السجلات المالية ، وقد كانت أهم النتائج التي توصل لها الباحث سهولة الحصول على تمويل ذي شروط ميسرة تؤدي إلى تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة، وإن المشروعات تتركز بشكل ملحوظ في المدن وعدم انتقالها إلى الأرياف والقرى، وأن الجزء الأكبر من التمويل يذهب إلى المستفيدين غير المستحقين ، وأهم توصيات الباحث هي ان على البنوك تسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم للمشروعات، والعمل على انتشار مؤسسات التمويل في القرى والأرياف أيضا، وإصدار الدولة لعدد من الإجراءات والقوانين والإعفاءات التي تؤدي إلى انتشار المشروعات الصغيرة واستمرارها ونجاحها.

8) دراسة (دحلان، 2014) بعنوان "دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشروعات الصغيرة الأسرية في فلسطين":

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشروعات الصغيرة الأسرية في فلسطين، وقد قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي على عينة من مجتمع الدراسة المكون من 898 مفترض من ثلاث مؤسسات اقراض (دائرة التمويل – وكالة الغوث –ومؤسسة فاتن للاغاثة الإسلامية) واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداه لجمع البيانات حيث تم توزيع (269) استبانة ، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ضرورة وجود قناعة عند المقترضين على أن حجم القرض له دور في نجاح المشروع ،وأيضاً انخفاض معدل الفائدة يزيد من نسبة الحصول على القرض، ووجود أثر لفترة السداد على حجم القرض، وجهل الكثير من المقترضات بإجراءات القرض، وفترات السداد، وقد خرج الباحث بعدة توصيات وهي ضرورة رفع حجم القروض المقدمة للسيدات اللواتي يرغبن في إقامة مشروعات صغيرة لهن، وتخفيض أسعار الفائدة، وتسهيل إجراءات الحصول على القرض، وزيادة الثقافة المالية للإقراض، ومراعاة الظروف الاقتصادية للمقترضات.

9) دراسة (السبئي، 2014) بعنوان "دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة –دراسة تحليلية للتجربه اليمنية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها في اليمن ،،وقد اعتمد الباحث منهج التحليل الوصفي، وذلك بالاستعانة بالإحصاءات الرسمية والتقارير والأبحاث، وأوضح الباحث ان ضعف المراكز المالية لهذه المؤسسات أحد أهم العوائق لتمويل المشروعات الصغيرة، وتوصل إلى أن مؤسسات وبرامج التمويل المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة في اليمن تقدم خدمات مالية متميزة لكنها غير كافية لتلبية الاحتياجات التمويلية للمنشآت التمويلية القائمة، وتشجيع إقامة مشروعات جديدة لحل مشكلة البطالة ، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تدخل الدولة والمؤسسات المانحة بدعم المراكز المالية لهذه المؤسسات بالقدر الذي يمكنها من مقابلة احتياجات المجتمع اليمني .

10) دراسة (عبد الرضا و فاضل 2013م) بعنوان "دور المشروعات الصناعية الصغيرة في رفع المستوى المعاشي للأسر النازحة في قضاء الصدر للعام 2013م":

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول مدى مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما رفع المستوى المعيشي للأسر النازحة، وما هي أهم المعوقات التي تواجهها، واعتمد الباحث على أسلوب الإحصاء الوصفي التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الاسر النازحة، وصيغ المشروعات الصغيرة ولاسيما في منطقة الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع (500) استبانة على المستفيدين من القروض في إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة التي انتجت في مدينة قضاء الصدر، وهي عبارة عن مدينة كبيرة وتعتبر جزء من بغداد الكبرى حيث تم اعتماد (300) استمارة لحصولها على معلومات تامة وصحيحة ، وتوصل الباحثان إلى عدد من النتائج وهي: أن هذه الصناعات الصغيرة تشكل أهمية كبيرة في المدينة، إذ بلغت عدد المنشئآت الصناعية (1500) مصنعاً، وتتميز بالانتشار المكاني في أحياء المدينة وتساهم في امتصاص جزء كبير من العمالة، وخفض معدل البطالة، ورفع مستوى الدخل لأبناء المدينة، ولاسيما الأسرالنازحة، وتواجة الصناعات العديد من المشاكل والتي من أهمها: مشكلة

التمويل غير كافي، ومن ثمً عدم القدرة على التطور والتوسع والمنافسة، وتوصل الباحث لعدد من النتائج والتي من أهمها: متابعة توفير التمويل الكافي واللازم لهذه المشروعات، وإنشاء مصارف خاصة فقط للصناعات الصغيرة، وزيادة فاعلية المصرف الصناعي وزيادة رأس ماله، وتقليل الروتين والمعاملات من أجل الحصول على التمويل .

11) دراسة (حسيني، 2013) بعنوان "رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر":

هدفت دراسة رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تسليط الضوء على الاختلافات الواردة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطه، ومعرفة أهم العراقيل والإشكاليات التي تواجهها، وأيجاد بعض الصيغ التمويلية والتي تساهم في حل مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأوضح الباحث أن ضعف الجهاز المصرفي، وضعف المراكز المالية للمؤسسات، وعدم توفر الضمانات الكافية، وافتقار المؤسسات للخبرة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة، هي من أهم الأسباب والعوامل المؤثرة على عملية التمويل كما أن التمويل عن طريق رأس المال المخاطر من بين أهم البدائل المستحدثة لمواجهة مشكلات التمويل، والتي تعد أهم اشكالية تواجه المشروعات الصغيرة ، وتوصل الباحث إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تكيف مؤسسات التمويل حسب متطلبات واحتياجات المشروعات الصغير والمتوسطة، وتشجيع الدولة على إنشاء شركات رأس المال المخاطر، ومحاولة تعميم إنشاء مثل هذه الشركات ومنحها إمتيازات، وتحفيزات، وتشجيع التوجه نحو الصيغ التمويلية المستحدثه، كفرصة بديلة لاستخلاف التمويلات الكلاسيكية بسبب ارتفاع تكلفتها وثقل الضمانات المطلوبة .

12) دراسة (عايب، 2013) بعنوان "رأس المال المبادر كاستراتيجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة":

هدفت الدراسة على التعرف على أهم المواضيع الاقتصادية في العصر الحديث، وعلى رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لمالها من أثر كبير على الاقتصاد الوطني، وقد اعتمد

المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي نظرا لطبيعة الموضوع، وأوضح الباحث أن انعدام الضمانات وافتقار مؤسسات التمويل لاساسيات المعاملات المصرفيه ونشاط أغلب المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي من أهم العراقيل التي تعيق عملية الحصول على التمويل اللازم. وقد توصل الباحث إلى عد من الاستنتاجات: أهمها يعد الحصول على التمويل أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطه، وقصور المصادر التقليدية الممولة لتلك المشروعات، وقد أوصى الباحث بعدد من التوصيات: أهمها العمل على تحسين الإطار التشريعي الخاص برأس المال المخاطرالذي مازال يتميز بجملة من النقائض التي تتطلب إدخال تحسينات علية، والعمل على إنشاء صناديق عمومية يتم توظيف أموالها في نشاط رأس المال المخاطر، وتكون موجهة لتمويل المراحل المبكرة للمشروع والتي لاتحضى باهتمام من طرف رأس المال المخاطر، والعمل على إنشاء صناديق جهوية مرفقة بتحفيزات ضريبية خاصة لتشجيع التنمية في مناطق معينة .

13) دراسة (عكروت، 2012) بعنوان "دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم":

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية التي تلعبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وبحث إمكانية تمويل تلك المشروعات من خلال المصارف الإسلامية والتعرف على أهم المعوقات التي تواجهها، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال تتبع ما كتب عن البنوك الإسلامية ومساهمتها في تمويل المشروعات الصغيرة وما تم ذكره في البحوث والرسائل الحديثة، وأيضا اعتمد على المنهج الإحصائي والتحليلي من خلال مراجعة تقارير بنك التضامن الإسلامي وتحليلها، وتوصيف مساهمة البنك في تمويل المشروعات الصغيرة كونه يعد من أكبر البنوك الإسلامية اليمنية وتوصل الباحث لعدد من النتائج : والتي من أهمها أن بنك التضامن الإسلامي تمكن من جذب المدخرات برغم من ضعف الحملة الاعلامية، وأنه يتعامل بصيغة المرابحة أكثر من أي صيغة أخرى، ولايفرق بين حجم المشروعات سواءً كان صغير أو متوسط أو كان كبيرا ، ويوصي الباحث المصارف الإسلامية في اليمن بما فيها بنك التضامن أن تقوم بعملية الترويج لأكثر عمليات التمويل التي تقوم بها، وأيضا يوصي الباحث البنك

بتنويع الصيغ التمويليلة التي يقوم بها، ولا يركز على صيغة معينة، والتعامل مع كل مشروع بالطريقة التي تناسبة، وكلما كان المشروع صغيراً كلما تيسرت له الإجراءات والضمانات للحصول على التمويل .

14) دراسة (عبد الرحمن وعبد الله، 2012) بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية":

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المشروعات الصغيرة ودورها في تحريك التنمية الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص، وأهم المشكلات التي تواجهها في مجال التمويل وغيرها من المشكلات التي تقف عائقا أمام نمو وتطور هذه المشروعات، واستخدمت الدراسة منهجين بنفس الوقت، الأول عبارة عن المنهج الوصفي لتقديم صورة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف الظاهرة كما هي في الواقع، ثم منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلاً علمياً موضوعياً ومعبراً عن الحقيقة الواقعية كما هي، للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها ضعف المراكز المالية لهذه المؤسسات ، ةتوصل الباحث لعدد من التوصيات والتي من أهمها: تفعيل أساليب التمويل والأدوات الاستثمارية الملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة في الجزائر وإصدار التشريعات الخاصة بذلك، ورفع وعي أصحاب المشروعات بالأساليب السليمة لإدارة مواردهم المالية بطريقة سليمة، والاستفادة من التجارب الدولية في كيفية تمويل المشروعات الصغيرة وتطويرها، والاستفادة القصوى من التطور التكنولوجي.

15) دراسة (بتال، 2011) بعنوان "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق":

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف التجارية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على العرض والطلب، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي، والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات، وتوصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات: وهي أنه هناك دور واضح خاصة للمصارف

التجارية والمتخصصة في تمويل المشروعات، وإن حجم القروض الممنوحة من قبل تلك المصارف المنطوية تحت الشركة العراقية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها ستزداد بمقدار الضعف خلال عام وأحد فقط . وقد توصل الباحث لعدد من التوصيات: أهمها ضرورة زيادة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، واستخدام أسلوب التمويل الإسلامي والذي يؤدي إلى زيادة اقبال أصحاب المشروعات الصغيرة للحصول على التمويل اللازم.

16) دراسة (نسيمة ونوال 2011) بعنوان "التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر":

هدفت الدراسه إلى التعرف أكثر على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مميزاتها والصعوبات التي تواجهها وأيضا التعرف على دور المصارف الإسلامية في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة من خلال تقديم التمويل لهذه المشروعات ، وقد ناقشت الدراسة اشكالية حصول المشروعات على التمويل لاسيما ما إذا كان هذا التمويل يتعارض وقواعد الشريعة الإسلامية لذلك تم تسليط الضوء في هذه الدراسة على دور التمويل الإسلامي المصرفي للمشروعات الصغيرة وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المشروعات الصغيرة والمصارف الإسلامية عامة وبنك البركة الجزائري بشكل خاص وتقديم بيانات احصائية للمشروعات والتمويل الممنوح من قبل بنك البركة الجزائري بالاستعانة بالكتب والمراجع والتقارير الرسمية وغيرها ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من أهمها ان المشروعات الصغيرة تواجة عدد من المعوقات والتي من أهمها عدم وجود التوصيف والتعريف الدقيق للمشروعات الصغيرة وعدم قدرتها على الحصول على التمويل الكافي لإنشاء وتطوير تلك المشروعات ويعتبر نظام التمويل الإسلامي أكثر الأنظمة استقراراً، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات منها ضرورة خلق مناخ إقتصادي وقانوني وسياسي مناسب مع إنشاء المشاريع الصغيرة وتطورها ، وتوسيع نطاق الدعم والتمويل الحكومي اللازم لذلك والاهتمام المتزايد بنشاط التمويل الإسلامي وتقديم الدعم والتسهيلات لأنشطة التمويل الإسلامي .

17) دراسة (الشايب، 2010) بعنوان "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفت (دراسة تطبيقة على موسسة التضامن للتمويل الأصغر /مصر":

هدفت الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، إذ أن هذا التمويل يساهم في إقامة تلك المشروعات، وبما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي والمعيشي لأصحاب تلك المشروعات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستقصائي لعدد من المستفيدين من تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، وأوضح الباحث أن المخاطرة العالية الناتجة عن الخوف من عدم إلتزام أصحاب المشروعات الصغيرة من سداد القروض الممنوحة لهم وإرتفاع التكاليف الادارية للقروض صغيرة الحجم، وعدم الجدوى الاقتصادية الكافية أحد أهم الأسباب التي تعيق مؤسسات التمويل من القيام بعملية تمويل المشروعات الصغيرة . وقد توصل الباحث لعدد من النتائج أهمها: أن تمويل المشروعات الصغيرة يساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة واستمرارية المشروع بل وتوسعته بشكل أفضل وأكبر، وأن المستوى التعليمي للفرد يلعب دوراً إيجابياً في مسألة الحصول على التمويل، وقدم الباحث العديد من التوصيات من أهمها يجب النظر في أسعار الفائدة التي تقدمها مؤسسات التمويل، وتوسيع رقعة عملها لتشمل المدن والأرياف، وإنشاء شركة متخصصة في الاستعلام الائتماني لعملاء التمويل الأصغر.

18) دراسة (إدريس، 2007) بعنوان "آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة":

هدفت دراسة آثار تمويل المؤسسات المالية على المشروعات الصغيرة إلى إظهار أثر هذا التمويل على المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الصغيرة في المجتمع، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي مستخدما أسلوب العينة على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر وبنك أمدرمان في السودان، وقد أوضح الباحث أن الاهتمام بتمويل المشروعات الكبيرة أكثر بكثير من الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة وذلك لتوفر الضمانات الكافية، وإرتفاع سعر الفائدة وسهولة التعامل مع المشروعات الكبيرة مقارنة بالمشروعات الصغيرة. وقد توصل الباحث

إلى عدد من الاستنتاجات وهي أن تمويل المشروعات الصغيرة يساعد في الحد من الفقر، وهناك علاقة بين التعليم والحصول على التمويل. وأوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها أنه لابد من وجود مصادر تمويل غير المصادر البنكية المصرفية المعروفة التي تفرض الكثير من القيود التي تعيق عملية الحصول على التمويل، وأن معظم مؤسسات التمويل تركز على الجانب المالي فقط، بعيداً عن الجانب الاجتماعي.

19) دراسة (كنجو، 2007) بعنوان "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشروعات الصغيرة، وأهم الإشكاليات التي تواجهها وأيجاد بعض الصيغ التمويلية الاستثمارية التي تساهم في حل المشكلات، بما يضمن بقاء المشروعات واستمرارها، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي وتحليل الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة. وأما على الصعيد العملي فقد استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة إذ وزعت على (14) مصرفاً عاملاً في سوريا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، وهي صعوبة وضع تعريف للمشروعات الصغيرة، والتعرف على أهم المشكلات التمويلية وعدم كفايتها، وإحجام بعض مؤسسات التمويل عن تمويل المشروعات الصغيرة بسبب عدم توفر الضمانات الكافية، وضعف العائد التمويلي وإرتفاع درجة المخاطرة. وأهم توصيات الدراسة هي ضرورة زيادة الدعم الحكومي، وسن القوانين والتشريعات التي تسهل الحصول على التمويل، وإنشاء الصناديق التي تساهم في تمويل تلك المشروعات.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1) دراسة (Chouksey 2019) بعنوان "تأثير نوع مؤسسة التمويل على نمط عمل أعمال التمويل الأصغر"

Effect of Type of Funding Institution on Working Pattern of Microfinance Business.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير نوع مؤسسة التمويل على نمط أعمال التمويل الأصغر، واستخدم الباحث أسلوب البحث المختلط النوعي والكمي من خلال تحليل بيانات منح بنك الاحتياطي الهندي لخدمات التمويل الأصغر خلال العام 2019م والأدوات الإحصائية الوصفية من خلال الجمع لبيانات المؤسسات،إذ تم جمع البيانات من 69 مؤسسة تمويلية للمدة 2019م، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من خلال بعض الأسئلة المفتوحة لإجراء المقابلات مع مديرين فروع مؤسسات التمويل مثل قضايا التمويل، ومحفظة القروض وعوائدها، وقضأيا التكنولوجيا وغيرها، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج وهي أن هناك أهمية لوجود فارق بين أنواع مختلفة من مؤسسات التمويل وعائدها على المحفظة والموظفين والعديد من المتغيرات الأخرى، ولقد أوصى الباحث بابتكار طرق ووسائل جديدة تزيد من ربحية مؤسسات التمويل، كما أن الدمج الاستراتيجي سيعزز بالتأكيد الربحية لزيادة آفاق النمو لمؤسسات التمويل الأصغر.

2) دراسة (Badri2018) بعنوان "**أثر ريادة الأعمال والتعليم على النمو الاقتصادي في بعض البلدان المختارة**"

The Effects of Entrepreneurship and Education on Economic Growth in Selected Countries.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على التطورات والتغيرات السريعة في المجتمع الدولي والانتقال من المجتمع التقليدي إلى مجتمع المعلومات والتكنولوجيا والأعمال، مما يعكس بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة انتشار ريادة الأعمال نيتجة للتطور الاقتصادي ، واستخدم الباحث أسلوب جمع البيانات من خلال التقارير الاقتصادية الرسمية الصادرة من مؤسسات مالية مختصة لمجموعة من البلدان إذ تم اختيار (25) دولة في الفترة(2001م–2015م)، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج وهي أن أحد أهم الأسباب لزيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول هو الاهتمام المتزايد بريادة الأعمال والتعليم، إذ كان لهما أثر أيجابي قوي على النمو الاقتصادي لهذه الدول، وذلك بزيادة (1%) من كل متغير منهما سيزداد النموالاقتصادي بنسبة(0.40% و 0.21%).

3) دراسة (Bwisa, 2013) بعنوان "آثار اقراض التمويل الأصغر على أداء الأعمال: دراسة استقصائية للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر في بلدية كيتالي، كينيا"

Effects of Microfinance Lending on Business Performance: A Survey of Micro and Small Enterprises in Kitale Municipality, Kenya.

هدفت الدراسة إلى دراسة آثار مؤسسات التمويل الأصغر التي تقدم قروضًا على أداء المشروعات الصغيرة ، ومتناهية الصغر داخل بلدية كيتالي في كينيا، اعتمدت هذه الدراسة المسح الوصفي، وكان مجتمع الدراسة هو المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم تسجيلها في بلدية كيتالي، التي عملت لمدة ثلاث سنوات على الأقل وكان عددها 1200 مشروع، وتم اختيار عينة 120 مشروعا أي بنسبة (10%) مقسمة ما بين (مشروعات تجارة الجملة، ومشروعات تجارة التجزئة، ومشروعات المطاعم، والمشروعات المقدمة للخدمات)، وتم استخدام الاستبيان كأداة الدراسة لجمع البيانات، أوضحت الدراسة أن غالبية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تفضل قروض مؤسسات التمويل الأصغر في مجموعة تتراوح بين 50,000 و 100,000 شلن كيني. كما أثبتت الدراسة أن المجيبين يفضلون قروض مؤسسات التمويل الأصغر؛ لأن الضمان غير مطلوب على عكس القروض المصرفية، بالإضافة ان غالبية أولئك الذين يحصلون على قروض افادوا انه يمكنهم سداد القروض بالإضافة إلى الفائدة من الأنشطة التجارية. وقد اشارت الدراسة إلى وجود علاقة قوية أيجابية بين مبلغ القرض، وأداء الزيادة في حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدخل / المبيعات. وقد أوصت الدراسة بزيادة مبلغ القرض المقدم من مؤسسات التمويل الأصغر إلى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتمكين المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من النمو إلى مؤسسات متوسطة الحجم.

4) دراسة (Mary,2008) بعنوان "تأثير خدمات التمويل الأصغر على الأداء المالي للشركات الصغيرة والصغرى في كينيا"

Impact of Microfinance Services on Financial Performance of Small and Micro Enterprises in Keny.

هدفت الدراسة هو تحديد تأثير خدمات التمويل الأصغر على الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في كينيا، استخدام الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي ويتألف مجتمع العينة من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيروبي وكان حجم العينة 47 من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

خلصت الدراسة إلى أن خدمات التمويل الأصغر تعزز الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في كينيا و تهتم مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير الخدمات المالية للأشخاص الموجودين فيها، وإن استخدام الشركات التكنولوجيا مثل أجهزة الكمبيوتر والانترنت ورسائل البريد الالكتروني سأهم وبشكل كبير في سهولة التواصل والحصول على التمويل، وتوصي الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول تأثير تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطه ومن ثمّ المساهمة في القضاء على معدلات الفقر والبطالة.

5) دراسة **(Stephanou and Rodriguez, 2008) بعنوان "تمويل البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كولومبيا"**

Bank Financing to Small and Medium-Sized Enterprises (SMEs) in Colombia.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من التحديات التي تواجة المشروعات الصغيرة في كولومبيا، والتي من أهمها الحصول على التمويل المناسب لهذه المشروعات من قبل البنوك ومؤسسات التمويل الأخرى ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على عدد من الكتب والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، واستخدام أسلوب المقابلة لجمع المعلومات والبيانات لعدد من البنوك والمؤسسات والجهات الحكومية ذات الصلة بالموضوع وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها أن عملية الإقراض من قبل مؤسسات التمويل والبنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاتزال متخلفة نسبياً، وأوصى الباحث بمزيدا من التطور في هذا المجال مع نضوج سوق تمويل المشروعات بشكل أفضل مع تطور الاقتصاد الكولمبي، وزيادة الاقبال على المشروعات الصغيرة ومن ثمّ إنتشار ثقافة التمويل بشكل أفضل.

6) دراسة (Alam, Mohammed, 2006) بعنوان "مقارنة لتمويل الصناعات الصغيرة من قبل البنوك المعفاة من الفوائد في تركيا وقبرص والسودان وبنجلاديش"

Comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh.

هدفت الدراسة إلى اظهار مقارنة تمويل المشروعات الصغيرة من قبل البنوك التي تمول المشروعات الصغيرة، وبدون أي فوائد في بلدان مختلفة مثل تركيا، وقبرص، والسودان، وبنجلاديش، واستخدم الباحث أسلوب تحليل البيانات بناءً على المراجع المستخدمة في البحث، وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج أهمها أن سياسة تمويل المشروعات الصغيرة بدون فوائد تختلف من بلد إلى اخر على الرغم من أن المبادئ الاساسية للتمويل بدون فوائد لا تتغير، ومن أهم توصيات الباحث بضرورة تحسين وتطوير المستوى التعليمي في الريف والثقافة المالية لدى الأفراد حتى تواكب التطور العلمي والثقافة المالية بأصحاب المشروعات الصغيرة القائمة في المدينة مما يمكنهم من الحصول على التمويل . وزيادة إستعمال نظام التمويل بدون فوائد كونه مفيدًا لكل من مؤسسات التمويل وأصحاب المشروعات الصغيرة.

وبعد استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحث أن يلخص أبرز الأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة التي يمكن استعراضها في الجدول الآتي:

جدول رقم (2-1) ملخص بالدراسات السابقة

م	الدراسة	بلد الدراسة	الأبعاد التي تمت دراستها
1	المللي، 2015	سوريا	ضعف قدرة المشروعات الصغيرة على توفير المعلومات والبيانات المالية المطلوبة وضعف القدرة الائتمانية، وارتفاع تكاليف الحصول على القرض، وغياب الثقة بين البنوك والعملاء، وعدم توفير الضمانات الكافية من أجل الحصول على التمويل.

م	الدراسة	بلد الدراسة	الأبعاد التي تمت دراستها
2	دحلان، 2014	فلسطين	إنخفاض معدل الفائدة يزيد من نسبة الحصول على القرض، وجهل الكثير من المقترضات على إجراءات القرض وفترات السداد.
3	كنجو، 2007	سوريا	عدم توفر الضمانات الكافية، وضعف العائد التمويلي، وارتفاع درجة المخاطر التمويلية.
4	نور الدين 2016	السودان	الأشخاص المتعلمين لديهم فرص أكبر للوصول للمصارف والحصول على التمويل مقارنة بغير المتعلمون، ووجود مجموعة من العوائق تعيق عملية الحصول على التمويل وهي ضعف المراكز المالية لمؤسسات التمويل، وعدم إنتشار ثقافة الإقراض نتيجة لتدني المستوى التعليمي
5	السبئي 2014	اليمن	ضعف المراكز المالية لمؤسسات التمويل
6	نادية 2015	الجزائر	عدم وجود ضمانات تغطي قيمة القرض، وشدة المخاطرة التي قد تتعرض لها مؤسسات التمويل
7	بتال 2012	العراق	اتباع اساليب التمويل الإسلامي والابتعاد عن البنوك الربوية
9	إبراهيم 2015	السودان	عدم كفاية الأموال المقدمة لأصحاب المشروعات الصغيرة، وانعدام الثقة بين مؤسسات التمويل وأصحاب المشروعات، وعدم وجود دراسات جدوى للمشروعات، وعدم توفر السجلات المالية.

م	الدراسة	بلد الدراسة	الأبعاد التي تمت دراستها
10	حسيني، 2013	الجزائر	ضعف الجهاز المصرفي، وضعف المراكز المالية للمؤسسات، وعدم توفر الضمانات الكافية، وافتقار المؤسسات للخبرة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة
11	عبد محمد 2018	العراق	حداثة تجارب المصارف الإسلامية في العراق، وقلة الخبرة، وعدم توفر الكادر المؤهل والملم في نفس الوقت بالتعاليم الإسلامية، وعدم ملاءمة صيغ التمويل، وضعف ضمانات أصحاب المشروعات الصغيرة
12	عايب، 2013	الجزائر	انعدام الضمانات، وافتقار مؤسسات التمويل لأساسيات المعاملات المصرفية، وإن نشاط اغلب المشروعات الصغيرة في القطاع غير الرسمي.
13	ابو جامع، 2015	فلسطين	إن القطاع المصرفي لم يهتم بالقدر الكافي بالتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة.
14	الشايب، 2010	مصر	الخوف من عدم التزام أصحاب المشروعات الصغيرة من سداد القروض الممنوحة لهم، وارتفاع التكاليف الادارية للقروض صغيرة الحجم، وعدم الجدوى الاقتصادية الكافية.
15	عبد الرحمن وعبدالله، 2012	الجزائر	ضعف مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، وعدم وجود تشريعات خاصة بتمويل المؤسسات للمشروعات الصغيرة.
16	نسيمة، نوال، 2011	الجزائر	ضعف مؤسسات التمويل، وقد يتعارض التمويل مع تعاليم التمويل الإسلامي

م	الدراسة	بلد الدراسة	الأبعاد التي تمت دراستها
17	مهدي، 2017	العراق	عدم القدرة في الحصول على التمويل لأسباب عدة من أهمها ضعف الضمانات المقدمة، وضعف الثقة وضعف المراكز المالية.
18	عكروت، 2012	اليمن	ضعف الثقة بين مؤسسات التمويل وأصحاب المشروعات الصغيرة، وضعف المراكز المالية وعدم وجود دراسات جدوى حقيقة للمشروعات المقدمة.
19	فاضل، عبد الرضا، 2013م	العراق	ضعف المراكز المالية، وعدم وجود الضمانات الكافية
20	Chouksey,2019	الهند	ضعف العائد التمويلي، وضعف المراكز المالية لبعض مؤسسات التمويل.
21	Badri , Nahdi, 2018	عدة دول	عدم الاهتمام الكافي بتمويل المشروعات الصغيرة، وضعف المراكز المالية لبعض مؤسسات التمويل.
22	Bwisa،2013	كينيا	زيادة المراكز المالية لمؤسسات التمويل الصغيرة وتحسين أداءها، الاهتمام بزيادة تمويل المشروعات الصغيرة حتى تتطور وممكن أن تصبح متوسطة.
23	Mary ، 2008	كينيا	الاهتمام وبشكل أكثر بمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، وتحسين أدائها باستخدام مختلف الطرق التكنولوجية.

م	الدراسة	بلد الدراسة	الأبعاد التي تمت دراستها
24	A lam, Mohammed،(2006)	تركيا قبرص السودان بنغلادش	اتباع مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة اساليب تمويل بدون فوائد، واختلاف مستويات التعليم وتدني ثقافة التمويل داخل المجتمع الواحد تختلف من مجتمع إلى آخر.
25	Stephanou, Rodriguez، 2008	كولومبيا	ضعف المراكز التمويلية لمؤسسات التمويل، وعدم الاهتمام الكافي من قبل السلطات بمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.

من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

جدول رقم (2-1) الأبعاد التي تناولتها الدراسات السابقة

م	الأبعاد / الدراسة	1 ضعف المراكز المالية	2 عدم توفر الضمانات الكافية	3 ضعف القدرة الائتمانية	4 غياب الثقة	5 ضعف العائد التمويلي	6 ارتفاع درجة المخاطرة	7 المستوى التعليمي	8 تدني ثقافة الإقراض	9 ارتفاع تكاليف القرض	10 عدم وجود دراسات جدوى	11 عدم وجود سجلات مالية	12 حداثة تجارب المصارف الإسلامية	13 عدم الجمع بين الثقافة الدينية والتمويلي	14 نشاط المشروعات في القطاع غير الرسميالرسمي	15 عدم الاهتمام الكافي بالتمويل	16 عدم وجود تشريعات خاصة بالمشروعات الصغيرة وتمويلها
1	عبد محمد ،2018		√									√	√				
2	مهدي ،2017																
3	نور الدين ، 2016	√						√	√								
4	المللي ،2015		√	√	√						√	√					
5	أبو جامع ، 2015				√	√										√	
6	نادية ،2015		√				√										
7	إبراهيم ، 2015	√			√						√	√					
8	دحلان ،2014							√	√								
9	السبئي،2014	√															
10	فاضل ، عبد الرضا ، 2013م	√	√														
11	حسيني ،2013	√	√														
12	عأيب ،2013		√												√		
13	عكروت ،2012	√			√						√						
14	عبدالرحمن ،عبدالله،2012	√															√

م	الأبعاد / الدراسة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
		ضعف المراكز المالية	عدم توفر الضمانات الكافية	ضعف القدرة الائتمانية	غياب الثقة	ضعف العائد التمويلي	ارتفاع درجة المخاطرة	المستوى التعليمي	تدني ثقافة الإقراض	ارتفاع تكاليف القرض	عدم وجود دراسات جدوى	عدم وجود سجلات مالية	حداثة تجارب المصارف الإسلامية	عدم الجمع بين الثقافة الدينية والتمويلي	نشاط المشروعات في القطاع غير الرسميالرسمي	عدم الاهتمام الكافي بالتمويل	عدم وجود تشريعات خاصة بالمشروعات الصغيرة وتمويلها
15	بتال ،2011													√			
16	نسيمة ، نوال 2011	√												√			
17	الشأيب ،2010				√					√							
18	إدريس، 2007		√	√	√												
19	كنجو، 2007		√			√	√										
20	Chouksey,2019	√				√											
21	Badri , Nahdi, 2018	√				√										√	
22	Bwisa2013	√														√	
23	Mary ، 2008															√	
24	Stephanou, Rodriguez 2008	√														√	
25	A lam, Mohammed،2006							√		√							
المجموع		12	8	2	6	4	2	3	2	2	3	3	1	2	1	5	1

من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثالثا: مناقشة الدراسات السابقة:

1. أوجـة الاتفـاق: اتفقت جميـع الدراسـات علـى أهميـة مؤسسـات التمويـل باصـنافها المختلفـة فـي تمويـل المشـروعات الصـغيرة، وأنهـا تلعـب دوراً كبيـراً وهامـاً لإنشـاء المشـروعات الصـغيرة وتنميتهـا وتطورها، والمحافظـة علـى بقائهـا بسـبب الـدور البـارز الـذي تلعبـه تلـك المشـروعات فـي الاقتصـاد الـوطني وتـوفير فـرص عمالـة والحـد مـن البطالـة والقضـاء علـى الفقـر، لكـن يعـدُّ هـذا التمويـل غيـر كافٍ، ويجب أن يكون هذا الدور أكبر مما هو عليه، سواءً كان بحجم التمويل أو عدد المشروعات في حاجة للتمويل أو الإجراءات المتبعه للحصول على التمويل، سواء كانت الضمانات المطلوبة أو ارتفـاع الفائـدة أو قصـر فتـرة التسـديد وغيرهـا ، وأيضـا ضـرورة تـدخل الدولـة سـواءً كـان مـن خـلال إنشـاء صـناديق تعنـي بتمويـل تلـك المشـروعات أو مـن خـلال سـن القـوانين والتشـريعات التـي تلـزم وتساعد وتسهل على مؤسسات التمويل بتمويل تلك المشروعات، وإعطاء الحوافز والمغريات سواءً كان ذلك من خلال الإعفاء من الضرائب أو غيرها من الإجراءات .

2. أوجه الاختلاف : اختلفت دراسة نور الدين (2010-2016) بعنوان " دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولاية شمال دارفورد " عن بقية الدراسات في أنها أشارت إلى دور الثقافة الماليـة لأصـحاب المشـروعات الصـغيرة فـي الحصـول علـى التمويـل الـلازم، وأن المسـتوى التعليمـي يلعب دوراً هاماً في الحصول على التمويل ، أما دراسة إبراهيم (2015) بعنوان " دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة " فقد اختلفت عن بقية الدراسات في أنها أشارت إلى ضرورة انتشار وتوسع مؤسسات التمويل لتشمل الأرياف أيضاً، ولا تقتصر على المدن الرئيسية فحسب فقد تكون هناك فرص لإنشاء مشروعات صغيرة لا تتوفر في المدن وخصوصا فيما يتعلق بالمشـروعات الزراعيـة . أمـا دراسـة إدريـس (2007) بعنـوان " آثـار تمويـل المؤسسـات الماليـة للمشروعات الصغيرة " فقد أشارت إلى أن معظم مؤسسات التمويل تركز على الجانب المالي فقط بعيداً عن الجانب الاجتماعي، وكما أشارت أيضاً وبشكل ملحوظ إلى الجانب الاجتماعي الذي تلعبه تلك المشروعات ويجب أخذه بعين الاعتبار وعدم الاكتفاء بالجانب المادي فقط.

أما دراسة عايب (2013) بعنوان " رأس المال المبادر كاستراتيجية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" ودراسة حسيني (2013) بعنوان "رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للموسسات الصغيرة والمتوسطة " فقد ركزتا على نوع وأسلوب جديد من أساليب التمويل وهو رأس المال المبادر والمخاطر كأسلوب حديث لتمويل المشروعات الصغيرة بعيدا عن الأساليب التقليدية المتبعة.

رابعا: ما تناولتة الدراسة الحالية:

تسليط الضوء على مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت والتي تُعنى بتمويل المشروعات الصغيرة، ومعرفة السياسات التي تتبعها مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت والأهداف التي تنشدها تلك المؤسسات، وهل يوجد لها دور فعلي في تمويل المشروعات الصغيرة وتنميتها في المحافظة ، والتعرف على أهم الخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات سواء كانت خدمات أوتمويلية أو حتى خدمات إستشارية للمشروعات الصغيرة في المحافظة وحيث أنه على حد علم الباحث لاتوجد هناك دراسة حديثة أشارة إلى مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة العاملة في محافظة حضرموت وهل هناك دوراً حقيقاً لها في المحافظة ومعرفة ما إذا ماكانت هناك مؤسسات تمويل حديثة تم إنشاءها،وتقديم أهم التوصيات التي تساعد على تطور ونمو مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت وتحسين وتطوير الأنشطة التمويلية التي تقدمها مما ينعكس إيجابيا على تطور ونمو المشروعات الصغيرة في المحافظة.

الفصل الثاني:

مؤسسات التمويل

المبحث الأول: مصادر التمويل للمؤسسات.

المبحث الثاني: مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة في اليمن.

المبحث الثالث: تجارب دولية في تمويل المشروعات الصغيرة.

المبحث الأول

مصادر التمويل

تمهيد

تُعدَّ عملية البحث عن مصادر التمويل من الأمور بالغة الأهمية العصرية في عصر الأعمال اليوم، مع زيادة الصعوبات التي تواجه المؤسسات في تمويل المشروعات الصغيرة وإنشائها وتطويرها بشكل خاص بهدف ترجمة تلك الأفكار إلى واقع ملموس.

وفي هذا المبحث نتطرق إلى أهم مصادر التمويل وكيفية الحصول عليه، إضافة إلى أشكال التمويل الإسلامي والتجاري وأوجه الاختلاف بينهما، كما يتم أيضاً تناول معوقات تمويل المشروعات الصغيرة.

1- مفهوم التمويل:

إن التمويل في اللغة مشتق من المال، فيقال مولته أي أعطيته مالاً وموله قدم له مايحتاج من المال ويقال إن فلانا موّل فلانا (مهدي ،2017م، ص8)، أما في الاصطلاح فنتعرف على أهم التعاريف الواردة التي تناولها مجموعة من الكتاب والباحثين وهي كالآتي:

لقد عرف التمويل بأنه عملية تجميع لمبالغ مادية، ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين، أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، فهو إذاً تدبير الموارد المالية للمؤسسة في أي وقت تكون هناك حاجة اليه ويمكن أن يكون التمويل قصيراً أو متوسطاً أو طويل الأجل (خوني ،2008م، ص4).

كما عرف بأنه عبارة عن دراسة توضح كيفية حصول المنشاة على الأموال لإقتناء الأصول (دياب ،1996، ص31). وقد عرفه منتدى المحاسبين العرب أيضاً بأنه توفيرالأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، اذ أنه يخص المبالغ النقدية

وليس السلع والخدمات وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشروعات العامة.

ويرى آخرون التمويل بأنه مجموعة من القرارات التي تتعلق بكيفية الحصول على الموارد المالية من مصادرها المختلفة بالتكلفة المناسبة، وفي الوقت المناسب، وحسب استخدامها، سواء كان من جانب الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومات وذلك بما يحقق الأهداف المنشودة (إبراهيم،2014، ص11).

وعرف التمويل أيضا بأنه مصطلح يطلق على مجموعة من الحقائق والمبادئ والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال، وتحقيق الاستخدام الأفضل لها من خلال مهمتها الأساسية التي تركز على إدارة رأس المال المستثمر، لتحقيق أقصى ربحية ممكنة، أي أن عملية التمويل هو (الحصول على الأموال من انسب المصادر المختلفة) (الحواري، 2013، ص157).

مما سبق يمكن للباحث القول: أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتطويرها، وذلك في أوقات الحاجة إليها، اذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشروعات العامة والخاصة منها في الوقت المناسب.

2- أهمية التمويل:

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتستمر في تحقيق أهدافها ومن هنا تظهر أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في الآتي :(إبراهيم ،2014، ص12).

1. توفير فرص عمل، والمساهمة في القضاء على البطالة.

2. تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
3. المساهمة في زيادة الدخل القومي للبلاد.
4. تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، عن طريق تحسين الأوضاع المعيشية لهم (توفير السكن، العمل ...).

وتكمن أهمية تمويل المشروعات الصغيرة في الآتي: (خوني ،2008م، ص97)

1. تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
2. يساعد على إنجاز مشروعات معطلة وأخرى جديدة يزيداد بها الدخل الوطني.
3. المحافظة على المشروعات القائمة وحمايتها من خطر الافلاس والتصفية.
4. يعدُّ التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
5. يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.

بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، أن أهمية تمويل المشروعات الصغيرة يكمن في الآتي:(فرحان،2003م، ص15)

1. توفير النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال:
2. إنتاج سلع ذات فرص تصديرية.
3. إنتاج سلع بديلة للواردات.
4. تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد، نظرا لتأثرها المحدود بالتقلبات الاقتصادية.
5. تلعب دوراً هاماً في الترابط الأمامي بين الصناعات، إذ تقوم ببعض المراحل الإنتاجية في صناعة بعض الأجزاء من الآلات التي تستخدمها الصناعات الكبيرة.

ونظرا للأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة، فقد تزايد الاهتمام في معظم الدول النامية لتقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية، وإلى كون هذه

المشروعات أصبحت تمثل الإدارة الأكثر فعالية في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل ورفع مستويات المعيشة وأحداث النمو الاقتصادي (بتال وآخرون،2011، ص48).

3- أساليب وصيغ تمويل المشروعات الصغيرة:

يعدُّ التمويل من أساسيات وضروريات إنشاء وتوسيع المشروعات الصغيرة بمختلف طبيعة نشاطاتها، وتحتاج هذه المؤسسات إلى الأموال من مصادر مختلفة لتغطية احتياجاتها، اذ تسعى المشروعات الصغيرة إلى امتلاك وسائل التمويل المناسبة واللازمة لتحقيق نشاطاتها وبذلك تلجأ إلى مواردها الداخلية في شكل تمويل ذاتي، وفي حالة عدم كفايته تلجأ إلى تدبير الموارد الخارجية سواء عن طريق السوق المالية، أو عن طريق اللجوء إلى البنوك، إذ يشكل هذه الأخيرة تمويلاً أساسياً بالنسبة للمشروعات الصغيرة.

3-1 التمويل التقليدي لقطاع المؤسسات الصغيرة:

3-1-1 التمويل الذاتي:

يعدُّ التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلية، التي تلعب دوراً هاماً في تنمية المؤسسة وتطويرها من حيث إنه يضمن زيادة الأصول الاقتصادية، دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية.

كما يعرف التمويل الذاتي بأنه الأموال المتولدة من العمليات التي تمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل. (عايب،2012، ص23).

ويقصد به أيضا: هو مجموع الوسائل التي أنشاتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدة طويلة نوعا ما، أو بمعنى آخر هو تمويل المؤسسة بالاعتماد على مواردها الذاتية المتاحة والمتمثلة في الاحتياطيات والأرباح المتراكمة وكذا أقساط الاهلاك (حسيني ،2012، ص30).

3-1-2 مكونات التمويل الذاتي:

الأرباح المحتجزة: هي الجزء من الأرباح الصافية غير موزعة للعمال أو الشركاء، وهذا بعد طرح الاهلاكات والمؤونات والاحتياطات القانونية، فالإدارة والمساهمون يفضلون حجز جزء من الأرباح لاعادة استثمارها في الشركة، وتوزيع عائد مناسب على الأموال التي يستثمرها حملة الأسهم، لكن توجد عوامل قد تعيق هذا الاختيار وهي: (وردة ،2016، ص55).

أ- سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من طرف الشركة.

ب-تدني الإيرادات في فترة زمنية معينة.

ج- التوجه نحو الاستثمارات الضخمة التي تتطلب أموال ضخمة، لا تكفي الأرباح المعاد استثمارها في تغطيته.

الاهلاكات: يعرف الاهلاك بأنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية أو معنوية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن نتيجة الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي. (عايب،2012 ص24).

المؤونات: تقوم المؤسسة بتكوين المؤونات لمواجهة خسائر محتملة أو تحمل أعباء ممكنة في المستقبل، إذ نجد مثلاً مؤونة تدني قيمة المخزون، مؤونة خسائر محتملة في قضايا ومنازعات مع المتعاملين مع المؤسسة، أو مؤونة لدفع غرامات أو ضرائب إضافية...الخ.

كما أن هذه المؤونات لا تعدُّ مصدراً تمويلياً، بل هي عبارة عن أعباء يتم اقتطاعها من أرباح الدورة، الا في حالة ما إذاتمّ استرجاعها بسبب عدم وجود مبرر لتكوينها (الحاج،2004، ص4).

3-1-3 تقييم التمويل الذاتي:

للتمويل الذاتي مجموعة من المزايا والعيوب والتي سوف نبرز أهمها في النقاط الاتية:

أ- مزايا التمويل الذاتي:

1. السرعة في الحصول على الأموال اللازمة بيسر وسهولة (المللي،2015، ص43).
2. يعدُّ وسيلة أساسية ومهمة للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي قد يصعب عليها الحصول على التمويل من مصادر خارجية.
3. يؤدي التمويل الذاتي إلى دعم المركز المالي للمؤسسة، ويجنبها التقلبات الموسمية المحتملة نظرا لاحتفاظها برصيد نقدي مناسب لمواجهة احتياجاتها المتغيرة (حنفي،2005، ص421).
4. يعدُّ التمويل الذاتي المصدر الأول والأساسي بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة التي يصعب عليها الحصول على حاجاتها من الأموال من مصادر أجنبية خاصة عند انعدام الضمانات، أو نظرا لارتفاع أسعار الفائدة على القروض. (خالد،2011، ص46).
5. يحافظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة إذ لا تقع عليه رقابة من طرف الدائنين كما يتيح للمؤسسة حرية التصرف فيه، إذ يمكن تخصيصه للاستثمار، وتسديد الديون، وتوزيعه على الشركاء أو تمويل دورة الاستغلال.
6. استفادة المؤسسة من التخفيضات الجبائية، إذ أن الاهلاكات تمثل الجانب الأوفر من التمويل الذاتي، وبما انها معفاة من الضريبة، فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض الوعاء الضريبي للمؤسسة (وردة،2015، ص58).

ب-عيوب التمويل الذاتي:

قد لا يكون التمويل الداخلي كافيا لتمويل المشروعات مما يؤدي إلى عرقلة سير المشروع ويتم اختيار مشروعات متواضعة الحجم فيصبح التمويل الداخلي معرقلاً لنمو المؤسسة.

يرى بعضهم أن الأموال الناتجة عن التمويل الذاتي ليس لها أي تكلفة، لهذا تلجأُ بعض المؤسسات إلى توظيفها في استثمارات ذات ربحية ضعيفة، مما ينتج عنه في النهاية سوء استخدام الموارد المالية للمؤسسة. (حسيني،2012، ص32).

عدم ديمومة هذا المصدر وتوافره في الوقت الذي تحتاج فيه المنشاة الصغيرة والمتوسطة للتمويل (المللي،2015، ص43).

قد يؤدي عدم توزيع الأرباح على المساهمين والمستخدمين وضمها إلى التمويل الذاتي إلى فقدان اهتماماتهم بالمؤسسة. (خالد،2011، ص46)

3-2 التمويل الخارجي

ينقسم التمويل الخارجي إلى مصادر قصيرة الأجل، ومصادر متوسطة الأجل، ومصادر طويلة الأجل، وفيما يأتي تحليل موجز لكل منها:

3-2-1 مصادر التمويل قصيرة الأجل:

هو أحد أنواع أو مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع ويتعين الوفاء به خلال مدة زمنية لا تزيد عن سنة، واعتمادا على هذا المفهوم فإن مصادر التمويل قصيرة الأجل تتضمن مايأتي: (وسام،2015، ص19).

أ- **الائتمان التجاري:** يشير الائتمان التجاري إلى تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير من الموردين، وقد يرى بعضهم أن الائتمان التجاري يقتصر على تسهيلات السداد التي قد يحصل عليها المشروع في حالة تمويل مشتريات المواد ومستلزمات الإنتاج السلعية، ويسدد ثمنها خلال سنة، الا انه يمكن النظر إلى الائتمان التجاري نظرة شاملة، تشمل كافة أنواع تسهيلات السداد التي يحصل عليها المشروع الصغير بصرف النظر عن مدة التسهيلات ونوع البضاعة، فيمكن أن تشمل المواد مستلزمات الإنتاج السلعية كالمعدات والآلات والاجهزة ، ومن هنا فالائتمان التجاري يمكن الحصول عليه من الموردين كالشركات المانحة للعلامة التجارية ، أو صاحبة حق الامتياز، إن كانت الترتيبات الخاصة بالسداد في حالة المعدات والأجهزة والسيارات والآثاث، من الأموال الثابتة تختلف عن اجراءات السداد في حالة الائتمان التجاري البسيط، ففي تلك الحالة قد

يشترط المورد عدم نقل ملكية المعدات أو الاصول الثابتة المباعة على المشتري، الا بعد استكمال عمليات السداد وذلك بتوفير قدر مناسب من ضمانات السداد(وردة،2015،ص58).

وللائتمان التجاري أشكاله هي:

الحساب الجاري، السحب، الكمبيالة مما يترتب عن الائتمان التجاري عدة مزايا نوجزها فيما يأتي: (عثمان ،2000م، ص152-153).

1. لا تترتب على المدين أيُّ أعباء اضافية، بمعنى أنه لا تحتسب عليه فوائد، مهما طالت مدة الائتمان.
2. إجراءات الحصول عليه سهلة جداً، وليست معقدة كما هو الحال في حالة الائتمان المصرفي، أي لا يحتاج إلى إجراءات سوى المعرفة وتبادل الثقة بين البائع والمشتري.
3. يمكن ان يمثل الائتمان التجاري اعانة مالية للشركة المشترية أو وسيلة لترويج مبيعات الشركة المانحة للائتمان.
4. سهولة الحصول عليه بسبب عدم الحاجة إلى أي إجراءات، إضافة إلى أنه لا يتطلب تحليلا للمركز المالي للمؤسسات (هواري ،1996، ص229).
5. يتضمن الائتمان التجاري امكانية تجديده بشكل مستمر وفق شروط ائتمانية جديدة مما يعطيه ميزة الاستمرارية والحصول عليه.

ب-الائتمان المصرفي: يقصد بالائتمان المصرفي القروض قصيرة الأجل تحصل عليها المنشاة من البنوك بغرض تمويل التكاليف العديدة والمتجددة للإنتاج، ومتطلبات الصندوق، والتي تستحق عادة عندما تحصل المنشاة على عوائد مبيعات منتجاتها (عأيب،2012، ص25).

ويأخذ الائتمان المصرفي عدة صور نذكر منها:

– **الحسابات الجارية المدينة:** هي تسهيلات يقدمها البنك لعملائه وفي حدود سقف معين، يستطيع العميل السحب من هذا الحساب وفي حدود السقف الممنوح ويتم حساب الفائدة على المبلغ المستخدم من السقف الجاري. (وسام،2012، ص19).

– **خصم الأوراق التجارية:** إذ يقوم العملاء الذين يتعاملون بالبيع لأجل بتسييل الكمبيالات لدى البنك التجاري حيث يقوم البنك باحتساب الفائدة على الكمبيالة حتى تاريخ الاستحقاق من القيمة الاسمية للكمبيالة واعطاء العميل صافي قيمة الكمبيالة.

– **الاعتماد المستندي:** في هذا النوع من التمويل يقوم البنك التجاري بدفع قيمة الاعتماد نيابة عن العميل المستورد.

3-2-2 مصادر التمويل متوسطة الأجل:

تتراوح آجال القروض متوسطة الأجل بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية، ونظراً لطول مدتها فإن البنك يكون معرضاً لخطر تجميد الأموال، اضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد، وينقسم هذا النوع إلى قسمين: (حسيني،2012، ص36).

أ-قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة: وهي القروض التي يمنحها البنك للمؤسسات وتكون له فيها الفرصة لإعادة خصمها لدى بنك تجاري آخر أو لدى البنك المركزي. وعليه يستطيع البنك المصدر لهذا النوع من القروض الحصول على سيولة في الوقت الذي يحتاج فيه اليها، ويتولى البنك الاخر عملية تحصيل هذه القروض في تاريخ استحقاقها.

ب-قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة: في هذا النوع من القروض لا يمكن للبنك امكانية الحصول على سيولة سريعة قبل موعد الاستحقاق عن طريق خصم هذه القروض، بل هو مجبر للإنتظار حتى قيام المؤسسة بسداد القرض، مما يعرضه إلى مخاطر عدم الوفاء.

وعادة يتم تسديد القروض متوسطة الأجل في شكل أقساط متساوية أو متغيرة دوريا، وفق الاتفاق بين البنك والمؤسسة، وبنفس حالة القروض طويلة الأجل، فإن القروض متوسطة الأجل تكون مضمونة بأصول المؤسسة، وفي بعض الأحيان تقرن بجملة من الشروط التي تضمن للبنك استرجاع أمواله حيث يمثل الضمان عادة (30%) إلى (60 %) من قيمة القروض.

يناسب هذا النوع من القروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يتعذر عليها الحصول على قروض طويلة الأجل، لتغطية احتياجاتها المالية، ويتميز بانخفاض تكلفة التمويل به مقارنة بتكلفة التمويل بالقروض طويلة الأجل (بهلول، 1993م–ص167).

المساعدات المالية: تقدم هذه المساعدات من طرف الدولة كمعونة لقطاع المؤسسات من أجل تنظيم انشطة المؤسسات ومراقبتها والهيئات المالية والمصرفية، ونشير إلى ان طبيعة هذه المساعدات قد تختلف من حين لآخر فهي التي تمنح من قبل الدولة إلى مختلف المؤسسات الاقتصادية سواء كانت في شكل منح غير مسترجعة أو تدخل في إطار مسح ديون بعض المؤسسات، وأحيانا تكون في شكل قروض ميسرة بشروط أخف من شروط الحصول على الموارد التمويلية الاخرى، كتخفيض معدلات الفائدة، أو منح مدة اطول للتسديد (خالد،2011ص48).

3-2-3 مصادر تمويل طويلة الأجل.

ويمكن الحصول على التمويل طويل الأجل من عدة مصادر أهمها:

أ-**إقراض طويل الأجل:** تلجأ المنشأة الاقتصادية إلى المؤسسات المالية بهدف تمويلها بهذا النوع إذا كانت بصدد القيام باستثمارات تكلف مبالغ كبيرة لايمكنها تعبئتها بمفردها، أو تمويل رؤوس أموالها الثابتة، وكذلك نظرا لمدة الانتظار الطويلة لعملية تحصيل إيراداتها التي يفوق في الغالب 7سنوات وتصل إلى (20) سنة قبل البدء في الحصول على عوائد (لطرش،2001، ص75).

وأضاف (وسام ،2016 ،ص30) أنه ونظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة) ، يمنح هذا النوع من القروض من قبل البنوك والمؤسسات المتخصصة في توظيف الموارد

المالية طويلة الأجل ، فلا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها، وللحد من درجة مخاطر مثل هذه القروض تشترك عدة مؤسسات في تمويل واحد، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيم قانونية عالية (مثل الرهن الرسمي) قبل الشروع في عملية التمويل أوضمانات شخصية تتمثل في توفر شخص يضمن تسديد القرض في حال توقف المؤسسة المستفيدة عن الدفع ، وفي أحيانٍ أخرى قد يشترط مراقبة كيفية استخدامها ومجالات استعمالها وعادة لا تتجاوز قيمة هذه القروض (70 %) من قيمة المشروع .

ب–أموال الملكية: تعرف أموال المكية بأنها حقوق المساهمين في المؤسسة، أو هي أموال المشروع وتتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة (وسام،2012، ص21).

1–الأسهم العادية.

يعرف السهم بأنه سند لحامله، ويتمتع صاحبه بحق التصويت في الجمعية العمومية، ويحق له الاطلاع على دفاتر المؤسسة، والمشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول.

ويمكن تعريف السهم العادي على أنه مستند ملكية يمثل جزءاً من رأس مال الشركة له قيمة اسمية وسوقية وقيمة دفترية وقابل للتداول (بهلول ،1993م، ص169).

ومن أهم خصائص الأسهم العادية: (وليد،2019، ص57)

أ– الأسهم العادية غيرمحدودة العمر والأرباح.

ب–للسهم العادي عدة قيم منها قيمة اسمية، قيمة دفترية، قيمة سوقية.

ج–للشركة المساهمة الحق في سحب جزء من أموالها، وهذا عن طريق استدعاء حملته العاديين وإعادة الشراء منهم.

د– يتحصل حملة الأسهم العادية على أرباح تتوقف عادة على مقدار الأرباح المحققة من قبل الشركة، وعادة ما تتغير من سنة إلى أخرى.

2-الأسهم الممتازة:

تعدُّ الأسهم الممتازة ضمن بنود حقوق ملكية المشروع إلا أنها تختلف عن الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على ان يتم السداد بالقيمة الإسمية فقط.

وتعرف الأسهم الممتازة بأنها صكوك يقر كل منها بملكية حامله لجزء من رأس مال المشروع، ويعادل القيمة المدونة عليها، ويعطي هذا الصك لحامله الحق في الحصول على قدر محدد من الأرباح إذا ما تحققت أرباح بتوزيع النسبة المحددة للسهم (عبد الهادي،2008، ص219).

ومن أهم خصائص الأسهم الممتازة (وليد،2019، ص58):

أ- خاصية تجميع الأرباح

ب-للسهم الممتاز ثلاث قيم اسمية ودفترية وسوقية.

ج- تمتاز هذه الأسهم بأولويتها في الحصول على أرباح ولكنها تاتي في المرتبة الثانية من حيث الاسبقية في تسديد فوائد الديون.

د- تتصف الأسهم الممتازة بإمكانية الاستدعاء والتسديد من تلك التي تتداول في البورصة، أواعطائهم اغراءات اخرى مماثلة.

4-مقارنة بين أساليب التمويل الربوية والإسلامية:

تتشابه أساليب وآليات التمويل الربوية والإسلامية في كونهما يمثلان مصدراً من مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، وفي نفس الوقت لكل واحد منهما مجموعة من المميزات والخصائص التي تجعلهما يختلفان في كثير من الأمور أهمها:

التكلفة: تعدُّ مصادر التمويل التقليدية ذات تكلفة عالية، خصوصا إذا تمّ اللجوء إلى القروض التي تفرض عليها فوائد عالية، خاصة تلك القروض طويلة الأجل، بينما مصادر التمويل الإسلامية فهي أقل تكلفة، وفي بعض الأحيان تدر أرباح عوضا عن تحمل تكلفة إضافية.

العائد على رأس مال المستثمر: تعدُّ مصادر التمويل الإسلامية الحديثة أكثر عائدا وذلك لكون جميع الأطراف تتقاسم الأرباح والخسائر بصفة عادلة، عكس المصادر الربوية التي لا توزع الأخطار بشكل عادل، إذ يمكن لطرف أن يتحمل كامل المخاطر لوحده.

تستعمل مصادر التمويل الإسلامية في إنتاج السلع والخدمات، وهي غير قابلة للتكديس عكس مصادر التمويل التقليدية التي تعتمد في أغلب الأحيان على الاكتناز.

يتم تأمين مصادر التمويل التقليدية في مؤسسات التأمين المشكوك في مشروعيتها، عكس مصادر التمويل الإسلامية التي تضمن بواسطة مؤسسات تأمين إسلامية تعتمد على عنصر التكافل بين المشاركين أو ما يسمى التأمين التكافلي.

لصيغ التمويل التقليدية إنتشار واسع عكس صيغ التمويل الإسلامية، وهذا راجع إلى اتجاه أغلب الدول إلى اعتماد النظام الربوي في تعاملاتها.

في التمويل الشرعي يتحمل رب المال الخسارة وحده، ويتحمل المضارب خسارة جهده، عكس التمويل الربوي الذي يجعل صاحب المال لا يتحمل الخسارة، بل ينقلها لاطراف اخرى كمؤسسات التأمين.

لمصادر التمويل الإسلامية مشروعية، وهذا مأيجعلها مفضلة عند غالبية المسلمين (فرحان ،2003، ص36).

5-معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه العديد من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة مجموعة من الإشكاليات والعوائق التي قد تقف عائقا أمام مؤسسات التمويل من القيام بمهامها وهي تمكين أصحاب المشروعات الصغيرة من الحصول على التمويل الذي يناسب مشروعاتهم، وفيما يأتي نستعرض أهم تلك المعوقات وهي كالتالي:

1- عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية:

إحدى متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمشروعات المطلوب تمويلها وغالباً لاتوجد لدى المشروعات الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب، وذلك لارتفاع تكلفة اعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى ارقام عالية لأيستطيع أصحاب المشروعات الصغيرة تقديمها (المللي،2015، ص49).

2- عدم شفافية المعلومات:

تعدُّ عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المشروعات الصغيرة كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى ، نظراً لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات وهيكل الملكية ، وتربط المشروعات الصغيرة بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من إتفاقية القرض ، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المشروعات الصغيرة للبنوك بسبب تعارض الأهداف بينهما ، فمن وجهة نظر المشروعات ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة ، ولا تراعي خصوصيتها ، بينما يؤكد البنك أن ذلك راجع إلى ضعف الإدارة في تقديم معلومات شفافة وذات ارتباط مع طبيعة القرض ، وذلك لأن نظام المعلومات لدى المشروعات الصغيرة يعاني من عدة نقائض قد يكون أهمها عدم استخدام الأنظمة المالية والمحاسبية وضعف السوق المالي في تقييم مثل هذه المشروعات وغيرها من الأسباب (العايب،2010، ص 274-275).

3-ضعف الضمانات:

تأتي الضمانات في مقدمة الأولويات الائتمانية لمؤسسات التمويل عند منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة الضمانات اللازمة للتمويل، ومن ثم تحجم البنوك عن تمويل تلك المشروعات نتيجة عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل (باعامر،2002، ص7).

وتلعب الضمانات المطلوبة من قبل البنوك دوراً فعالاً في تقويم سلوك وطريقة ادارة أصحاب المشروعات الصغيرة لتلك المشروعات. (وسام ،2013، ص64).

4- إرتفاع درجة المخاطرة:

تتسم غالبية المشروعات الصغيرة بارتفاع درجة المخاطر، نظرا لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالب على شخص واحد أو عائلة واحدة، إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقا أمام البنوك بتمويل تلك المشروعات، حيث تهتم البنوك دائما بتمويل المشروعات ذات المخاطر المنخفضة (دوابة ،2006، ص18).

المبحث الثاني

مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في اليمن

تمهيد:

تقوم عدد من مؤسسات التمويل العاملة في اليمن بتقديم التمويل المالي لعدد من المشروعات الصغيرة من منطلق مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وتوجد في اليمن العديد من هذه المؤسسات، إذ نتناول في هذا المبحث أهم مؤسسات التمويل العاملة في اليمن بشكل عام، وما أهم مميزاتها وأنواع التمويل وحجمه الذي تقدمه كل مؤسسة مالية:

1- بنك الأمل:

أُنشىءَ بنك الأمل للتمويل الصغير بالقانون رقم 23 لسنة 2002م الخاص كأول بنك للتمويل الصغير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعد عملية إنشاء البنك تتويجا لجهود الحكومة اليمنية، ممثلة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الائتمانية ومساهمة من القطاع الخاص وفي عام 2009م بدأ البنك بمزاولة نشاطه رسميا.

ويسعى بنك الأمل إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود في اليمن، خصوصا أصحاب المشروعات الصغيرة من خلال توفير خدمات مالية متميزة إذ استطاع بنك الأمل وفي مدة قصيرة تقديم منتجات مالية متنوعة، لتصل إلى آلاف المستفيدين في اليمن ضمن أفضل الممارسات العالمية المتبعة في التمويل الأصغر، وضمن مستوى عال من المهنية والاحتراف. ويعد بنك الأمل أول بنك للتمويل الصغير في العالم العربي يوفر المنتجات والخدمات المالية المطابقة لاحكام الشريعة، ويختلف التمويل المقدم من حيث النوع والحجم كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (1-2): أنواع التمويل في بنك الأمل اليمني

النوع	الفئة المستهدفة	حجم التمويل (ريال يمني)	فترة السداد
الأمل تقاعد	الموظفون الذين يرغبون بالحصول على تمويلات بهدف البدء في مشروعات خاصه بهم.	يبدأ من 50 ألفاً ويصل إلى 1,5 مليوناً	فترة سماح 3 أشهر وفترة سداد تصل إلى سنتين
الأمل استثماري	يستهدف أصحاب المشروعات الصغيرة	يبدأ من 50 ألفاً ويصل إلى 20 مليوناً	فترة سماح 3 أشهر وفترة سداد تصل إلى سنتين
الأمل فردي	أصحاب المشروعات والأنشطة الصغرى الراغبون لشراء سيارات مدرة للدخل أو صيانتها.	يبدأ من 50 ألفاً ويصل إلى مليوناً	فترة سماح 3 أشهر وفترة سداد تصل إلى سنتين
النوع	**الفئة المستهدفة**	**حجم التمويل (ريال يمني)**	**فترة السداد**
الأمل زراعي	للراغبين في الحصول على تمويل للاغراض الزراعية في المناطق الريفية أو شبة الريفية.	يبدأ من 100 ألفاً ويصل إلى 20 مليوناً	فترة سماح 3 أشهر وفترة سداد تصل إلى سنتين
التمويل الصغير	يستهدف هذا التمويل المشروعات الصغيرة ذات كثافة عمالية عالية.	يبدأ بمليون ويصل إلى 20 مليوناً	فترة سماح 3 أشهر وفترة سداد تصل إلى سنتين

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تقرير بنك الأمل لعام 2018

جدول رقم (2-2) خدمات التمويل لبنك الأمل للمدة الزمنية 2016م إلى 2020م على مستوى محافظة حضرموت

العام / مؤسسة التمويل	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
بنك الأمل للتمول الأصغر	5	5	28	168	545	150.2

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على معلومات مزودة من فرع البنك في المكلا للمدة 2016-2020 م.

2- برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار (جمعية النهضة):

تأسس البرنامج في 30مايو/ 2000م استجابة للطلبات المقدمة من العديد من الجمعيات بوادي حضرموت لإنشاء برنامج يقدم خدمات الإقراض لأصحاب الأنشطة الصغيرة، واجريت دراسة حول ذلك وقد وجد انه بالامكان إنشاء البرنامج في المنطقة.

-**الجهة الكفيلة:** جمعية النهضة الاجتماعية الثقافية الخيرية.

-**الجهة الممولة:** الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- **رؤية البرنامج:** أن نكون أكبر مؤسسة تمويل صغير وأصغر في الجمهورية اليمنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، كما نسعى إلى تقديم خدمات اخرى لعملائنا كالإدخار-التأمين-ا لتحويل إضافة إلى خدمات الاستشارات الفنية لإدارة المشروعات الصغيرة والأصغر.

- **رسالة البرنامج:** تحسين مستوى دخل الفرد ومحاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتقديم خدمات مالية للفقراء وإشراكهم في مشاريع صغيرة، وتوفير خدمة الإدخار للمجموعات النسوية.

- **أهداف البرنامج:**

1-تقديم الخدمات المالية لأصحاب الأنشطة الصغرى من سكان مديرية سيئون والمناطق المجاورة لها بنظام المرابحة الإسلامية.

2-رفع مستوى الدخل للفئات المستهدفت من البرنامج وزيادة فرص الادخار.

3-محاربة الفقر من خلال خلق فرص عمل جديدة ونقل الفقراء من الاستجداء إلى الاستغناء.

4-الدفع بعجلة التطور في الأنشطة الصغيرة القائمة، والمساهمة في النمو الاقتصادي للبلاد.

المناطق التي يستهدفها البرنامج: سيئون، وتريم، وشبام، والقطن، وساه، والسوم، ووادي العين، ورماة، والعبر.

- **الفئة المستهدفت:** أصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر سواء من الرجال أو النساء.

جدول رقم (3-2) النشاطات التمويلية - برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار

النوع	حجم القرض		مدة السداد	ألفئة المستهدفة
	الحد الادنى	الحد الاعلى		
القرض الفردي	10,000	1,000,000	30 شهرا	ذكر، انثى
قرض المجموعات	5,000	100,000	30 شهرا	انثى
موسمي	10,000	1,000,000	30 شهرا	ذكر، انثى

المصدر: مركز الإرصاد الوطني اليمني للمعلومات -دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر مايو 2014م.

جدول رقم (4-2): مؤشرات برنامج وادي حضرموت للتمويل والادخار للأعوام 2016 إلى2020م

البيان	2016	2017	2018 م	2019 م	2020 م
عدد المشروعات الممولة	842	689	623	754	1،356
مبالغ التمويلات المقدمة (ريال يمني)	279,164,108	238,544,948	244,795,548	457,102,222	1,048,401,745
عدد المشروعات الممولة والناجحة	—	—	623	754	1,356
عدد المشروعات التي فشلت	—	—	لم يشار إليها	لم يشار إليها	لم يشار إليها
انواع المشروعات الممولة	—	—			
زراعي	—	—	13	17	51
صناعة غذائية	—	—	65	22	80

البيان	2016	2017	2018 م	2019 م	2020 م
صناعي	—	—	16	36	91
تجاري	—	—	145	163	319
سمكي	—	—	6	36	53
خدمي	—	—	343	388	507
حيواني	—	—	34	83	244
صحي	—	—	—	5	19
تعليمي	—	—	—	4	12

المصدر: بيانات خطية مقدمة من برنامج حضرموت للتمويل الأصغر من خلال زيارة مباشرة للمركز في سيئون الوادي والصحراء.

3-صندوق دعم الشباب محافظة حضرموت:

تأسس صندوق دعم الشباب في محافظة حضرموت بموجب القرار رقم (40) لسنة 2018م الصادر من محافظ المحافظة، وقد جاءت فكرة إنشاء الصندوق لدعم الشباب في المحافظة في وقت شحت فيها البرامج التي تدعم مشاريع الشباب، وذلك للمساعدة على الحد من نسبة البطالة وتنمية الاقتصاد المحلي.

- **الرسالة:** تمكين جيل من شباب أبناء حضرموت من الجنسين من بدء مشروعاتهم ومساعدتهم على تحقيق الاستقلال المادي، والإرتقاء بوضعهم من طالبي وظائف إلى موفري وظائف.

- **الرؤية:** مؤسسة رائدة في دعم الشباب من أبناء حضرموت.

- **الأهداف:**

1. تنمية الاقتصاد الوطني من خلال اتباع سياسات لخلق فرص العمل للشباب، وتنويع مصادر الدخل لتخفيف الاعباء المالية على موازنة الدولة.
2. نشر الوعي بمزايا العمل الخاص والتنسيق والترويج للمبادرات الشبابية.
3. توفير المعلومات وتقديم الدعم التقني.
4. تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والبيئية للمشروعات، وتقييمها وخلق الفرص المربحة والمبتكرة من خلال توفير معلومات مستمرة.
5. تنمية العنصر البشري وتدريبه من خلال مؤسسات داعمة.
6. زيادة القدرات التنافسية للمشروع، وذلك مع الالتزام بتحقيق اقصى دعم ممكن للمشروع وأدنى تدخل في نشاطه.
7. دعم المنتجات المحلية وتشجيع ابتكار حقوق الفكرية.

- **المستهدفون بالتمويل:** يستهدف صندوق دعم الشاب في محافظة حضرموت بالتمويل المشروع الصغير أو المتوسط الصناعي، أو التجاري، أو الخدمي، أو الفكري، أو التكنولوجي، أو أي مشروع اقتصادي يمكن أن يسهم بصورة مباشرة في تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي وتنويعها، وفي تلبية احتياجيات السوق المحلي، أو الخارجي إذا أمكن، وتوفير فرص عمل للشباب وينمي لديهم قيم العمل الحر والقدرات الذاتية في أي من المجالات المشار إليها.

- **الخدمات المجانية:** التدريب والتأهيل، وبرامج محاسبية للتنظيم المالي للمشروع، والإستشارات.

- **شروط ومعايير الحصول على التمويل:** يوضح الشكل الآتي شروط ومعايير الحصول على التمويل لصندوق دعم الشباب محافضة حضرموت.

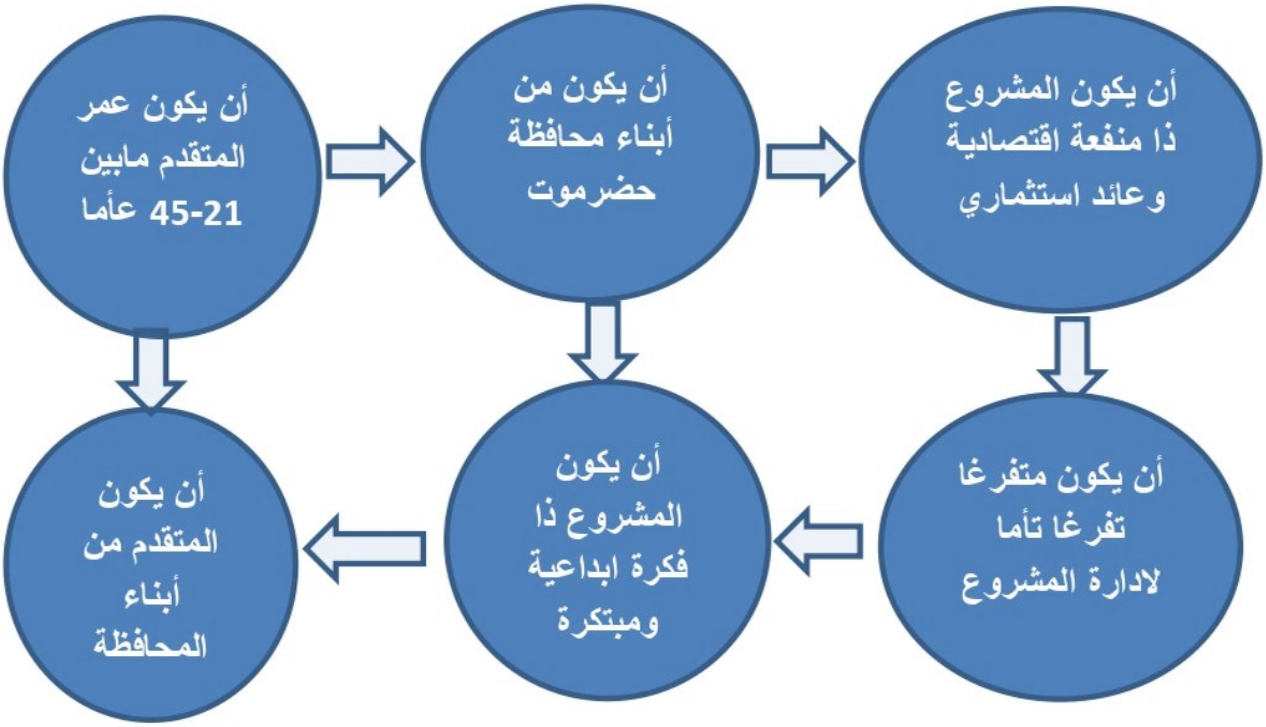

شكل رقم (1-2) شروط ومعايير الحصول على التمويل لصندوق دعم الشباب محافضة حضرموت.

المصدر / من إعداد الباحث

جدول رقم (5-2) يوضح النشاط المالي لصندوق دعم الشباب في محافظة حضرموت خلال الفترة (2016-2020)

العام	2019	2020	الإجمالي
عدد المشروعات الممولة	115	18	**133**
حجم التمويل بالريال اليمني	393,369,750	54,760,000	**448,129,750**

المصدر: بيانات خطية مقدمة من صندوق دعم الشباب في محافظة حضرموت.

4-برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي:

تأسس البرنامج في أكتوبر 2001م وهو أحد البرامج والمشروعات التي تتبع منظمة (SOUL) لتنمية المرأة، ويقوم البرنامج بتمويل الفئات المستهدفت بطريقة المرابحة (التمويل الإسلامي) وفقاً لأسس إقتصادية لغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي.

-**الجهة الكفيلة:** منظمة سول للتنمية.

-**الجهة الممولة:** الصندوق الاجتماعي للتنمية.

-**الرؤية:** مؤسسة مالية مستدامة ورائدة في مجال التمويل الأصغر

-**النشاطات التمويلية:** برنامج آزال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي.

جدول رقم (6-2) برنامج ازال للتمويل الصغير والأصغر الإسلامي

نوع التمويل	ألفئة المستهدفة		مدة السداد بالشهور	حجم القرض		الضمانات المطلوبة
	العمر	الجنس		الادنى	الاقصى	
تمويل فردي +مجموعة	18-60	ذكور+ اناث	4 إلى 24	10,000	2 مليون	تجارية -عينيه وظيفة -كرت تقاعد
تمويل فردي	18-60	ذكور +اناث	4 إلى 24	10,000	خمسة ملأيين	تجارية -عينيه وظيفة كرت تقاعد

المصدر: مركز الإرصاد الوطني اليمني للمعلومات -دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغرمايو 2014م.

5-مؤسسة عدن للتمويل الأصغر:

تاسست في22 يونيو 2005 من خلال دمج ثلاث برامج أسسها الصندوق الاجتماعي للتنمية هي:

-برنامج الادخار والإقراض – دار سعد والبريقة.

–برنامج الادخار والإقراض – الشيخ عثمان والمنصورة ولحج.

–برنامج الادخار والإقراض – المعلا.

– **الرؤية:** الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة لذوي الدخل المحدود.

– **الرسالة:** تهدف المؤسسة إلى تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود وخصوصا النساء من خلال تقديم خدمات مالية وغير مالية متميزة في ريف عدن وحضرها.

– **أهداف مؤسسة عدن للتمويل الأصغر:**

1– تقديم قروض ملائمة تلبي حاجة العملاء، وتساعدهم في تنمية مشاريعهم.

2– التوسع والانتشار للوصول إلى أكبر عدد ممكن من العملاء المستهدفين في الريف والحضر.

3– تعزيز دور المرأة في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا.

4– الوصول إلى الاستدامة وتوفير مصادر تمويل متنوعة.

5– المساهمة في تطوير صناعة التمويل الأصغر في اليمن.

– **الفئة المستهدفة:**

تستهدف المؤسسة الأسر الفقيرة من سكان المناطق المستهدفت ذوي الدخل المحدود، خاصة التي لديها أنشطة وخبرة في إدارة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة.

جدول رقم (7-2) الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسة عدن للتمويل الأصغر

اسم المنتج	الفئة المستهدفت		فترة القسط بالشهور	حجم القرض		الضمانات المطلوبة
	العمر	الجنس		الادنى	الاقصى	
استثماري	18- 65	للجنسين	6 أشهر إلى 24 شهرا	50 ألف	800 ألف	معرفون ذو سمعة جيدة، وضمانة موظف ومرفق، ومزاولة مهنة، وضمانة تجارية
منزلي	=	=	=	50 ألف	350 ألف	معرفون ذو سمعة جيدة، وضمانة موظف ومرفق، ومزاولة مهنة، وضمانة تجارية
طموحي للشباب	18- 40	الجنسين	6 أشهر إلى 24 شهرا	50 ألف	مليون	معرفون ذو سمعة جيدة، ضمانة موظف ومرفق، ومزاولة مهنة، وضمانة تجارية
سيارتي	18- 50	للرجال	6 أشهر إلى 24	50 ألف	مليون	معرفون ذو سمعة جيدة، ضمانة موظف ومرفق، ومزأولة مهنة' ضمانة تجارية
الحياة الكريمة	18- 65	للجنسين	6 أشهر إلي 24	40 ألف	مليون	معرفون ذو سمعة جيدة، ضمانة موظف ومرفق، ومزأولة مهنة، ضمانة تجارية

المصدر: مركز الإرصاد الوطني اليمني للمعلومات -دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغر مايو 2014م

6-مصرف الكريمي للتمويل الأصغر:

لقد صدرت الموافقة النهائية لمصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي من محافظ البنك المركزي اليمني بتاريخ 2010/2/6م ، استنادا إلى القانون رقم 15 لعام 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر، ويسعى المصرف لتقديم خدمات مالية متنوعة وتطويرها (صرافة تحويلات .. ادخار تمويلات) لتكون متميزة بما فيها الادخار، وتمويل المشروعات الإنتاجية الصغرى والصغيرة، ويركز المصرف على تطبيق مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي وسيلعب دوراًرئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة، والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلا معايير تنموية يحتذى بها.

- رؤية المصرف:

يطمح مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي إلى أن تصل كآفة الخدمات المالية والمصرفية إلى متناول كل فرد في اليمن.

- أهداف المصرف:

قدم خدمات مالية متنوعة ذات جودة عالية، وبأقل التكاليف، تلائم احتياجات العملاء من خلال تحسين خدمات الصرافة والتحويلات المالية، وتطوير خدمات الادخار والتمويل للمشروعات الإنتاجية الصغرى والصغيرة:

1-زيادة حصتنا في السوق لكل الخدمات المالية المقدمة والاقتراب أكثر من العملاء عن طريق تعزيز الانتشار وتوسيعه في الحضر والريف، من خلال التوسع في شبكة الفروع والمكاتب والوكلاء (نقاط الخدمة) وتطوير الخدمات الالكترونية وتحديثها.

2-مواصلة تبوء موقع ريادي في العمل المصرفي عن طريق تأهيل كادر بشري متميز وانظمة عصرية فعالة بما يحقق عائد جيد للمسأهمين والمودعين.

- الخدمات المالية التي يقدمها المصرف:

-مبلغ التمويل يتراوح بين (100,000 – 1,000,000) ريال يمني أو (500-5000) دولار امريكي تكلفة التمويل الأقل في السوق (للتمويل الأصغر).

-فترة سداد تتوافق مع قدرات العملاء ورغباتهم (كل أسبوع، أسبوعين، أربعة أسابيع، موسمي).

- يمكن سداد أقساط التمويل عبر أي فرع من فروع المصرف ومكاتبه المنتشرة في المحافظات.

- تمويل المشروعات الإنتاجية ونرشد أصحابها إلى أفضل ممارسات ادارة المشروعات بما يحقق البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية.

-تمويلات للنساء والرجال أصحاب مشاريع إنتاجية (خدمية، صناعية، تجارية) لمدة لا تقل عن سنة.

- أهم الخدمات المالية التي يقدمها:

-تمويل رأس المال العامل عن طريق صيغة المرابحة، بواسطة شراء مواد خام أو مخزون للعملاء، ومن خلال هذا المنتج سيتم تطوير عدة منتجات فرعية، وبمرور الوقت، وبمختلف شرائح المشروعات الصغيرة مثل (النجارين الخياطين الحدادين ... إلخ) لمقابلة احتياجاتهم المالية.

-يستخدم صيغة الاجارة المنتهية بالتملك لتمويل شراء اصول (معدات وآلات).

7-برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر:

تاسست وحدة المشروعات الصغيرة والصغرى في بنك التضامن الإسلامي الدولي عام 2006م. وتعمل الوحدة بنظام المرابحة الإسلامية (تمويلات فردية وجماعية) وكذلك بالمضاربة لمؤسسات التمويل الأصغر في اليمن.

- **الرؤية:** أن نكون مؤسسة مالية رائدة في مجال التمويل الأصغر، وأن نساهم في التنمية المستدامة محليا وإقليميا.

أهم الخدمات المالية التي يقدمها برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر:

- **الرسالة:** نسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الحضرية من خلال الاستثمارات المالية والتنموية للأفراد والمنشآت الصغيرة والأصغر بكفاءة وبما يحقق الجدوى الاقتصادية والاستدامة.

- **هدف البرنامج:** يهدف البرنامج إلى خلق فرص عمل، واستهداف أكبر عدد ممكن من الاشخاص ذوي الدخل المحدود، إذ يحصل العملاء على تمويلات (بضائع) ويقومون بتسديد التمويلات على أقساط شهرية.

- **الفئة المستهدفة:** يستهدف البرنامج الفقراء وغير الفقراء المعرضين للفقر ولديهم مصدر ثابت للدخل.

جدول رقم (8-2) الخدمات المالية التي يقدمها التضامن للتمويل الأصغر

اسم المنتج	الفئة المستهدفة		مدة السداد بالشهور		حجم القرض		الضمانات المطلوبة
	العمر	الجنس	اخرى	شهرا	الادنى	الاقصى	
فردي معزز	18- 60	الجنسين		36	25,000	2,500,000	- ذهب / وديعة / خطاب ضمان - جهة عمل متعاقدة مع البرنامج - معاش تعاقدي (مدني / عسكري) - راتب البريد
فردي ميسر	18- 60	الجنسين		36	25,000	1,000,000	- تجارية معمدة / غير معمدة - تكافلية موظفين - راتب البريد
مجموعات نسائية	18- 60	الجنسين		36	25,000	250,000	تكافلية بين اعضاء المجموعة (5-3)

المصدر: مركز الإرصاد الوطني اليمني للمعلومات -دليل برامج ومؤسسات التمويل الأصغرمايو 2014م.

جدول رقم (9-2) النشاط المالي لحجم التمويل المقدم لبرنامج التضامن للتمويل الصغيروالأصغر خلال الفترة الزمنية 2016 -2020 في محافظة حضرموت.

العام	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
عدد المشروعات الممولة	24	153	19	268	210	674
حجم التمويل بالريال اليمني	11,745,630	75,352,170	6,768,440	187,990,490	170,300,559	452,157,289

المصدر: بيانات مالية مقدمة من برنامج التضامن للتمويل الصغير والأصغر-المركز الإقليمي-المكلا.

8-برنامج الاتحاد للتمويل الأصغر.

- **الغاية:** تقديم خدمات مالية مستهدفت ذات جودة عالية، من خلال أنظمة إدارية فعّالة، وكادر وظيفي مؤهل.

- **الأهداف الاستراتيجية:** تحسين خدمات ومنتجات مالية وغير مالية متنوعة وتطويرها، تلائم احتياجات الأسر المستهدفة في ريف اليمن.

- **القيم والمبادئ:** التعاون والعمل بروح الفريق الواحد، والشفافية والصدق والوضوح، والولاء والانتماء والعمل والأمانة، وجودة وإتقان العمل.

جدول رقم (2-10) النشاط المالي لمؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر للمدة 2016م إلى 2020م

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
عدد المشروعات الممولة	0	6	32	16	11	**65**
مبالغ التمويل المقدمة بالريال اليمني	0	1,750,820	6,031,160	9,704,400	12,092,360	**29,578,740**

المصدر: حسب تقارير مالية مقدمة من مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر.

9- الصندوق الدوار للتمويل الأصغر.

- **التأسيس:**

انطلقت فكرة إنشاء صندوق التمويل الأصغر (الصندوق الدوار) من رحم مجلس التنسيق الاقتصادي والاجتماعي بمحافظة حضرموت، وشراكة بعض أعضاء المجلس (مشروع تطوير القطاع الخاص) ومؤسسة العون للتنمية، ومؤسسة روابي الخير السعودية، ومؤسسة نهد للتنمية، من خلا توقيع مذكرة تفاهم في تاريخ 20216/7/26م وهي بادرة إيجابية لشراكة مجتمعية، تعمل على توحيد الموارد

لإطلاق مشاريع مشتركة لريادة الأعمال، بغرض تنمية المجتمع والإسهام في إنعاش الحركة الاقتصادية، وخلق فرص عمل وتحسين الظروف المعيشية.

- **الأهداف:**

1. خلق فرص عمل للشباب والمساهمة في القضاء على البطالة.
2. تحسين الوضع المعيشي والمساهمة في القضاء على الفقر.
3. تقديم القروض المالية بطريقة التمويل الإسلامي.
4. المساهة في التدريب والتاهيل لأفراد المجتمع.
5. تعزيز الدور الاقتصادي للمراه في المجتمع.

- **الرؤوية:** الزيادة في التمويل الأصغر على المستوى اليمني الأقليمي.

- **الرسالة:** الصدق – الأمانة – الالتزام – النزاهة –التعاون – التميز.

جدول رقم (2-11) النشاط المالي للصندوق الدوار للتمويل الأصغر للمدة 2016م-2020م في محافظة حضرموت

البيان	2016	2017	2018	2019	2020	الإجمالي
عدد المشروعات الممولة	0	6	46	58	17	**127**
مبالغ التمويل المقدمة بالريال اليمني	0	1,703,750	11,058,130	37,005,500	13,205,840	**62,973,220**

المصدر: بيانات مالية مقدمة من الصندوق الدوار للتمويل الأصغر.

10-مؤشرات الصناعة للاعوام 2018م، 2019، 2020م:

في الجدول الاتي سوف نوضح أهم مؤشرات الصناعة للاعوام 2018م،2019م ، 2020 ، بالوادي والصحراء – سيئون – محافظة حضرموت التي حصل الباحث عليها من مكتب وزارة الصناعة والتجارة بوادي وصحراء حضرموت ، إذ أنها كانت البيانات الوحيدة والمتاحة في محافظة حضرموت.

جدول رقم (2-12) مؤشرات الصناعة للاعوام 2018م، 2019، 2020

المؤشرات		وحدة القياس	فعلي 2018م	فعلي 2019م	2020م	
					فعلي	مستهدف
المنشآت الصناعية	الصناعات الكبيرة	منشاة	18	20	22	23
	الصناعات المتوسطة	منشاة	61	62	65	66
	صناعات صغيرة وحرفية	منشاة	2,822	2,834	2,840	2,847
	إجمالي المنشآت الصناعية		**2,901**	**2,916**	**2,927**	**2,936**
عدد العاملين	الصناعات الكبيرة	عامل	162	184	203	212
	الصناعات المتوسطة	عامل	687	705	740	750
	صناعات صغيرة وحرفية	عامل	10,530	10,618	10,640	10,660
	إجمالي العاملين بالمنشآت الصناعية		**11,379**	**11,507**	**11,583**	**11622**
قيمة الإنتاج	الصناعات الكبيرة	مليون ريال	2,400	2,490	2,740	2,860
	الصناعات المتوسطة	مليون ريال	2,306	2,460	2,540	2,600
	صناعات صغيرة وحرفية	مليون ريال	10,560	10,576	10,600	10,620
	إجمالي قيمة الإنتاج للمنشات الصناعية		**15,266**	**15,526**	**15,880**	**16,080**

المصدر: مكتب وزارة الصناعة والتجارة بالوادي والصحراء، سيئون، محافظة حضرموت

المبحث الثالث

تجارب بعض البلدان في تمويل المشروعات الصغيرة

تمهيد:

تحتاج أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة إلى المشروعات الصغيرة في نمو اقتصادها، نتيجة للدور الهام الذي تلعبه في مختلف القطاعات في الاقتصاد، سواء كانت قطاعات خدمية أو قطاعات صناعية صغيرة، إذ اعتمدت العديد من الدول عليها في عملية البناء الاقتصادي، واستطاعت من خلالها العبور من دائرة الدول الفقيرة إلى مصاف الدول الغنية الكبرى، ولذلك اتجهت الكثير من الدول النامية، والمتقدمة نحو دعم المشروعات الصغيرة وتنميتها، وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها، وفيما يلي نستعرض أهم تجارب بعض الدول الآتية:

1- التجربة اليابانية:

يعتمد اليابان على المشروعات الصغيرة والمتوسطة اعتماداً كبيراً ، إذ تمثل أكثر من (90%)من مجموع المشروعات، ويشغل هذا القطاع أكثر من(70 %) من اليد العاملة ، وتعدُّ التجربة نجاحا تقتدي به كل الدول التي تسعى لتنمية إقتصادها ، وكما هو معلوم فإن اليابان بنت نهضتها الصناعية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن المشروعات الكبيرة ماهي الا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وانتهجت الحكومة اليابانية سياسات استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إدراكا منها لأهميتها في تحقيق التنمية وازالة كل العراقيل التي تعيق تطور هذه المشروعات ونموها (المللي،2015، ص61).

وبالرغم من أن اليابان لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية تذكر، بل تعتمد في إنتاجها على إستيراد أغلب مواردها الأولية، إلا أنها حققت تقدماً كبيراً في مجال الصناعة منذ بداية عقد الستينيات، وحتى وقتنا هذا، فصادراتها أصبحت تنافس العديد من الدول الكبرى، ويرجع الأساس في ذلك إلى السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة اليابانية، والتي تهدف إلى توفير المساعدات

للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، سواء كانت مساعدات فنية، أو تمويلية، أو إدارية أو تسويقية (حسيني ،2012، ص51).

واعتمدت الحكومة اليابانية على الركائز الآتية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

– تحديث هياكل تنظيمية وبناؤها للمشروعات الصناعية الصغيرة، تضم المشروعات ذات النشاط الواحد.

– إنشاء العديد من مؤسسات التمويل والضمان.

– المساواة بين المشروعات الصغيرة، والمتوسطة الخاصة، والمشروعات التي تنتمي إلى القطاع الحكومي في المزايا والشروط التعاقدية.

– دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة، وذلك من خلال توفير قروض بدون فوائد.

– توثيق الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وفقاً لنظام التعاقد من الباطن، وذلك من خلال تطبيق نظم مرنة تسهل تدفق رؤوس الأموال، والتقنيات والمعلومات بين المشروعات.

– منح تسهيلات ائتمانية بأسعار فائدة مخفضة تصل إلى 2,5 % كمتوسط مع فترة سماح تصل إلى 15 سنة (حسيني ،2012، ص52)..

كما اعتمدت الحكومة اليابانية سياسة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تركز على عدة برامج متعلقة بالدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتغطية ما لديها من عجز على تلبية متطلبات العملية الإنتاجية، وفي هذا الإطار حظيت هذه المشروعات بتعدد وسائل التمويل منها: (المللي،2015، ص62).

1– **البنوك:** تحتل البنوك في اليابان مكانة هامة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اذ بلغت النسبة في عام 1986 بحدود 5,33 % من إجمالي التوظيفات في حين أنها لا تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 1,17 %.

2- **الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** أنشئت الهيئة في عام 1999م كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشروعات التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشروعات الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو تسويقية أو إدارية عن طريق:

- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليس أقل من(30%) من قيمة المناقصة.

-تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وإيجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشروعات.

- التأمين على المشروعات الصغيرة من مخاطر الإفلاس، إذ تقوم بتطبيق هذه السياسة مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير المساهمة بقسط تأمين يدفع شهريا، وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشروعات بسداد ديون المشروع المتعثرة.

3- **مؤسسة ضمان القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** التي أنشئت عام 1958م وتمتلك فرعا باليابان وهو ما سهل عملية التمويل لهذه المشروعات من المؤسسات التمويلية إذ تقوم بضمان المشروعات لدى هيئات التمويل التي تمول الصناعات، كما تقوم بإجراء دراسات الجدوى للمشروعات التي تطلب التمويل (خوني وآخرون،2003، ص8).

4- **الإعفاء من الضرائب:** اتخذت الحكومة اليابانية إلى جانب الدعم التمويلي نظام ضريبي يشجع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في المناطق النائية من خلال الإعفاءات الضريبية منها:

- إعفاء الصناعات من ضريبة العمل وضريبة العقارات.

- تخفيض الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

- تخفيض ضريبة الدخل.

5- **إنشاء صندوق لتحديث المعدات وتاجيرها عام 1966:** إذ يقوم بتقديم قروض توازي قيمة الالة المطلوبة، ويتم تنفيذ ذلك عن طريق تأجير الماكينات لمقابلة احتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويكون هذا التمويل بعلم الحكومة المحلية والحكومة المركزية (الأسرج ،2006 ص17).

ويرى الباحث أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة اليابانية الناجحة التي اتضح أثرها على حجم الاقتصاد الياباني، وتطوره من خلال وصوله إلى أفضل اقتصاديات العالم من خلال تطبيقها بالقدر الممكن من أجل الحصول على أفضل النتائج الممكنة، ومما ينعكس بدوره على تطور المشروعات الصغيرة ونموها في الجمهورية اليمنية وبالتالي يحدث دفعة حقيقة للاقتصاد اليمني نحو النمو والتطور والإزدهار.

2- التجربة الإيطالية:

تعدٌّ إيطاليا من أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ نجد أن لها أعلى نسبة ضمن هذه الدول من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من صغر حجم تلك المؤسسات الصغيرة، إلا أنها استطاعت الوصول للعالمية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالية، مثل السلع الغذائية، المنسوجات، السيراميك، ماكينات المشغولات المعدنية، والماكينات الزراعية وغيرها. ومن أهم اسباب نجاح التجربة الإيطالية مايأتي:

- عدم اعتبار المؤسسات الصغيرة كياناً مستقلاً، ولكن جزءاً من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها ببعض.

-وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة، تكون كل مجموعة من تلك المؤسسات مسؤولة عن واحدة منها، ويتيح هذا النموذج المرونة في العمل، وتقليل وقت الاستجابة والذي لا تستطيع المؤسسات الكبرى في بعض الأحيان توفيره.

–تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج في الداخل بالإضافة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

2-1 هيئات دعم المؤسسات الصغيرة في إيطاليا:

تمكن هذه الهيئات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية من الاستفادة من سياسات الحكومة وبرامجها بزيادة إمكانات فرص حصولها على الأموال، وتتولى هذه العملية هيئات رسمية وشبه رسمية وقد تتمثل في الآتي: (حسيني،2012، ص55).

1-**وزارة الصناعة:** مهمتها وضع المعايير الحكومية من أجل تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المختصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على حد سواء، بالإضافة إلى تنسيق الأنشطة الاقتصادية الوطنية في كل من الصناعة والأعمال الحرفية، كما تسعى إلى توفير المساعدات المالية من أجل شراء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج، وتنفيذ الأبحاث اللازمة للتطوير والإبتكار.

2-**وزارة الجامعات والبحث العلمي:** تسعى إلى دعم الأبحاث العلمية والتطبيقية، وتطوير وسائل الإنتاج وتحسين الجودة.

3-**وزارة التجارة الخارجية:** تهدف إلى تعزيز المعلومات عن جميع شركات التصدير وتمويلها

4-**مؤسسة مديو كريدية سنترالية:** انشئت سنة 1952 هدفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتعزيز قدراتها التصديرية.

4- **معهد التطوير الصناعي:** يزود المؤسسات الصغيرة بمعلومات حول الحوافز المالية.

3- التجربة المصرية:

تعدُّ التجربة المصرية من التجارب الهامة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن العربي، وذلك عبر بعض المنظمات ذات الصلة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنها الجهات الآتية :(شلبي ،2007م-ص69).

أ- القروض المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية وعربية:

قدمت بعض المؤسسات المالية الأجنبية والعربية قروضا كقروض البنك الدولي، وقروض هيئة التنمية الدولية وغيرها، ويتم تقديم هذه القروض عن طريق عدد من الجهات كالبنوك، وخاصة بنك التنمية الصناعية، وشركة ضمان مخاطر الائتمان وغيرها.

ب- بنك التنمية الصناعي:

ترجع نشأة البنك إلى عام 1947م، ويعمل البنك على تمويل القطاع الصناعي الخاص، وتحظى المشروعات الصناعية الصغيرة بأولوية لدى البنك في توفيره التمويل الملائم وإتاحة خدماته الفنية والإدارية وذلك من أجل تحديث القاعدة الصناعية للمشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة، وفي سبيل ذلك يعمل المصرف على تحقيق الأهداف الآتية:

- تدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم المساعدات المالية، والتمويل اللازم لإنشاء مشروعات جديدة، أو تطوير وتحسين الوحدات القائمة لكافة القطاعات الصناعية، وخاصة القطاع الخاص ولاسيما الصناعات الحرفية والصغيرة والقطاع التعاوني.

- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية وتطويرها بما تحتاج إليه من الآلات والأدوات بشروط ميسرة.

- تشجيع الخريجين على تملك المشروعات وإدارتها ومساعدة أصحاب الحرف والورش الصغيرة.

- تقييم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات جدوى اقتصادية للشركات القائمة، من خلال إدارات وكوادر مدربة.

–متابعة المشروعات الممولة، للوقوف على أي إنحرافات في التكلفة الاستثمارية، أو البرنامج الزمني للتنفيذ، وتقديم النصح والمشورة.

وحقق المصرف تقدما ملحوظا في مجال تمويل هذه المشروعات، وفي عام 2012 بلغ معدل النمو في محفظة قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو 99%، تقابلها زيادة في معدل نمو عدد العملاء بنحو (130%) وذلك من خلال تقديم حزم تمويلية من المنتجات والبرامج التي تناسب فئات هذه الشريحة. (الملي، ،2015، ص65) التقرير السنوي لعام 2012 بنك التنمية الصناعي.

ج–شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تقوم الشركة بضمان نسبة (50%) من الائتمان المصرفي الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة الأنشطة الاقتصادية.

د–الصندوق الاجتماعي للتنمية:

أنشئ الصندوق عام 1991 بهدف المساهمة في حل مشكلة البطالة، واستهدف الصندوق الطبقة الفقيرة والمرأة والشباب الخريجين، ويعدُّ برنامج تنمية المشروعات أحد أهم برامج الصندوق والذي يسعى إلى إتاحة التمويل للشباب لمساعدتهم في إنشاء مشروعات صغيرة وحرفية، والتوسع في مشروعاتهم الصغيرة القائمة لتوفير فرص عمل جديدة، ويتم توفير التمويل للمشروعات الصغيرة لتمويل الآلات والمعدات والخامات ومستلزمات الإنتاج ومصاريف التشغيل لدورة إنتاجية.

الفصل الثالث:

المشروعات الصغيرة

1. مفهوم المشروعات الصغيرة
2. تعريف المشروعات الصغيرة
3. معايير تعريف المشروعات الصغيرة
4. أسباب اختلاف تعريف المؤشروعات الصغيرة
5. أهمية المشروعات الصغيرة
6. خصائص المشروعات الصغيرة
7. عوامل إنتشار المشروعات الصغيرة
8. سلبيات المشروعات الصغيرة

تمهيد:

تمثل المشروعات الصغيرة النسبة الكبيرة في اقتصاديات الكثير من دول العالم ، إذ أنها تعتبر القاعدة الرئيسة في نشاط المشروعات الكبيرة من خلال علاقتها التبادلية مع عدد المشروعات العاملة والمؤثره في اقتصاديات الدول ، إذ تصل في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من(90 %) ، كما تعتمد اليابان إعتماداً كبيراً على المشروعات الصغيرة إذ أنها تمثل مانسبتة 99% من مجموع المشروعات ويشغل هذا القطاع مانسبتة 70% من اليد العاملة كما أن التجربة اليابانية تعد نموذجا ناجحا تحتذي به كل الدول التي تسعى إلى تنمية اقتصادها وتطويره ، وتمثل المشروعات الصغيرة في الأردن مانسبتة 97% من المؤسسة العاملة في الأردن ويعمل فيها أكثر من 50% من العمالة . وفى المملكة العربية السعودية تشكل المشروعات الصغيرة حوالي 93% من إجمالي الشركات وتستوعب نحو 27%، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90% من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال وتوظف نحو 85% من القوى العاملة.

وفي الجمهورية اليمنية، ومنذ مطلع التسعينيات بدأ إعطاء شيء من الاهتمام لقطاع المشروعات الصغيرة، فقد بلغت نسبتها في القطاع الصناعي 88% حسب مسح 2009م، وإذا أضفنا لها عدد المنشآت المتوسطة التي توظف (4-9 اشخاص) ستصل نسبتها إلى 97.5% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية.

وفي هذا الفصل نتعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها وأهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المشروعات الاخرى.

1-مفهوم المشروعات الصغيرة:

يعدُّ مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلحاً واسعاً إنتشر استخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابة الخاص أو في مشروع صغيرة تستخدم عددا معينا من العمال، ولايقتصر هذا المصطلح على مشروعات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعة الإنتاج الأسرية أو المنزلية. وتجمع الآراء على

الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الإحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة (الأسرج ،2010، ص9).

ولإزالة هذا الغموض، اعتمد المختصون في هذا المجال على معيارين في تعريف هذا النوع من المشروعات، المعايير النظرية أو النوعية من جهة والمعايير الكمية أو الحدية أو الوصفية من جهة أخرى، إلا أن المعايير الأكثر استخدأما هي المعايير الكمية، وأكثرها استخداما على الإطلاق هو معيار عدد العمال (الملي،2015، ص13).

2-تعريف المشروعات الصغيرة:

لم يتم الاتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول تحديد تعريف معين للمشروعات الصغيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى إختلاف في المعايير المعتمدة من قبل الجهات المختصة، فضلا عن إختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر، ودرجة التقدم الاقتصادي، ومستوى معيشة الأفراد، وكذلك مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة من بلد لآخر، ولذلك يعد مفهوم المشروعات الصغيرة من المفاهيم النسبية، وليست المطلقة. (عكاوي ،وآخرون 2019،ص227)، ومن التعاريف التي تناولها مجموعة من الكتاب والباحثيين مايلي :

يعرف صندوق النقد الدولي المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي توظف أقل من (19) عاملاً (عبد الحميد ،2009، ص25).

أما المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة، فقد عرفته بأنه شركة تم امتلاكها وإدارتها بشكل مستقل، وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالباً ماتكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية، وعدد العاملين فيها مقارنة بالشركات الأخرى في مجال عملها ، وفي نفس الصناعة (النداوي،2011م، ص106).

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة OCDE:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات مستقلة، أي غير تابعة لمؤسسات أخرى، إذ أن عدد العمال فيها محدود، وهذا العدد يختلف بين الدول والغالبية منها أقل من 250 عامل، مثل الاتحاد الأوروبي لكن في بعض الدول يحددونه ب 200 عامل على الأكثر، والمؤسسات الصغيرة منها تشغل أقل من

200 عامل والمصغرة على الأك ثر10 عمال وفي بعض الدول 5 عمال وبرقم أعمال لا يتجاوز 40 مليون يورو في الاتحاد الأوربي (بلوناس وطرطاط ،2008م، ص174).

أما منظمة العمل الدولية فقد عرفت المشروعات الصغيرة بأنها وحدات صغيرة الحجم، تنتج وتوزع سلعاَ وخدمات وتتكون من منتجين مستقلين، يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال. (كنجو،2007، ص6).

3-معايير تعريف المشروعات الصغيرة:

3-1 المعايير الكمية:

3-1-1 معيار عدد العاملين:

يعدُّ معيار عدد العاملين أهم المعايير الكمية التي تستخدم في تعريف المشروعات الصغيرة، وأكثرها شيوعاً، كون هذا المعيار أكثر فاعلية في المقارنة، وأكثر ثباتاَ في الواقع من المعايير الأخرى. (فرحان ،2003، ص13).

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال، والذي يعدُّ معياراَ مبدئياَ، ويعدُّ المشروع صغيرة، إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاَ. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وفرنسا تعدُّ المنشأة صغيرة ومتوسطة، إذا كانت توظف حتى 500 عامل، وفي السويد لغاية 200 عامل، وفي كندا وإستراليا حتى 99 عاملا، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملا (المحروق ومقابلة،2006، ص3).

وأما في المملكة العربية السعودية فهي تلك المشروعات التي يتراوح فيها عدد العمال بين (1-20)، وفي سلطنة عمان هي المشروعات التي يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال. (الأسرج ،2010، ص6).

وفي الأردن فهي عبارة عن المشروعات التي يكون فيها عدد العمال أقل من عشرين عاملا، وأما مصر فهي التي يكون فيها عدد العمال أقل من خمسين عاملاً، وبالنسبة للعراق فهي تلك المشروعات التي يكون فيها عدد العمال أقل من عشرة عمال. (فرحان ،2003، ص15).

أما في اليمن لا يوجد حتى الآن تشريع محدد يميز فيه المشروعات الصناعية الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة، ومن ثمَ تم الاهتداء بتصنيف كتاب الإحصاء السنوي الذي ميز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة على النحو الآتي (الإحصاء السنوي ،2005، ص85).

1. الصناعات الصغيرة هي التي تستخدم (1-4) عمال.
2. الصناعات المتوسطة هي التي تستخدم (5-9) عمال.
3. الصناعات الكبيرة هي التي تستخدم 10عمال فأكثر. (السبئي ،2016، ص107)

ويرى آخرون أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها (المحروق، مقابلة ،2006، ص4):

1. يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
2. مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
3. من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

ورغم ذلك لم يسلم من الانتقادات، ومن ذلك أن حجم العمالة ليس العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية فهناك رأس المال ومدى استخدام التكنولوجيا المتطورة التي قد تقلص من أهمية هذا العامل، كما أن هذا المعيار عادة ما يثير جدلا حول إمكانية اعتبار العمالة المؤقتة أو الموسمية من خلال العوامل المحددة لحجم المؤسسة أم لا، إضافة إلى أن هذا المعيار لا يتميز بالثبات النسبي فهو يختلف من مؤسسة إلى أخرى. (حسيني ،2013، ص7).

3-1-2 المعيار المالي أو النقدي

ويستخدم هذا المعيار في العديد من الدول المتقدمة والدول النامية ويؤخذ عليه تذبذبه واختلافه وتفاوته الكبير، حتى في الدولة الواحدة، إلا أنه رغم ذلك يظل معيارا متعارفا عليه والعديد من الدول تاخذ به.

وتتعدد كذلك التعاريف المعتمدة على هذا المعيار باختلاف الدول، فمثلا في اليابان هو ذلك المشروع الذي لا يزيد رأس ماله عن 10 ملايين ين ياباني، وفي الدول العربية، ومنها الأردن يعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يكون رأس ماله أقل من 50,000 دينار، وفي مصر يذهب بنك

فيصل الإسلامي إلى تحديد المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يكون رأسمالها أقل من 50 ألف جنية مصري (فرحان ،2003، ص16).

وفي المملكة العربية السعودية، تعرف المشروعات الصغيرة من حيث المعيار المالي أو النقدي، بأنها تلك المشروعات التي لا يزيد فيها رأس مال المستثمر على 20 مليون ريال سعودي، أما في سلطنة عمان لايزيد رأس مال المشروع عن 50 ألف ريال عماني، أما في الكويت فهي المشروعات التي لايزيد رأس مال المشروع عن 200 ألف دينار كويتي (الأسرج، 2010 ص-6-7).

3-1-3 معيار المستوى التكنولوجي المستخدم:

وهذا المعيار قد يكون أكثر فاعلية في الدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فقد لا يكون فاعلا بشكل أمثل في تعريف المشروع الصغير، نظرا لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام (فرحان 2003، ص16).

3-1-4 معيار رقم الأعمال:

يعدُّ معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم ، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدراتها التنافسية ، كما يستعمل هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، إذ تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ، ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويرتبط هذا المعيار أكثر في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أداء المشروع ، ولكن في الواقع فهو ناتج عن إرتفاع أسعار السلع المباعة ، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال ، إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في الكثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية (حسيني ،2013 ،ص8).

3-2 المعايير النوعية:

3-2-1 المعيار القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها، وطريقة تمويلها، فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبيرا، مقارنة مع شركات الأفراد. وفي هذا الإطار تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع الأفراد ومشاريع العائلية والتضامنية، وشركات التوصية البسيطة بالأسهم والشركات والمهن الصغيرة الإنتاجية والحرفية، وصناعة منتجات الالبان والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الخشبية والاثاث والمنسوجات بأنواعها والمحلات التجارية والمطابع والاسواق المركزية، والمزارع ومكاتب السياحة والسفريات والشحن، بالإضافة إلى ورشات الصيانة والاصلاح وكذا أعمال العمارة والبناء (بريبش،2006، ص320).

3-2-2 المسؤولية والملكية:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، وتكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، لهذا فإن المسؤولية تقع على عاتق مالكها مباشرة (عايب ،2013، ص6).

3-2-3 المعيار التنظيمي:

يصنف المشروع صغيرة ومتوسطة وفقاً لهذا المعيار إذا اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص الآتية:

1 -ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في سلعة أو خدمة محددة.

2 -صغر حجم الطاقة الإنتاجية.

3 -الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل (بريبش،2006، ص321).

3-2-4 معيار الاستقلالية:

يعدُّ المشروع صغيرة ومتوسطة إذا كانت على الأقل مستقلة مالياً بنسبة 50%.

3-2-5 معيار حصتها في السوق:

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات تنافسية وليست احتكارية ومن ثمَّ فإن حصتها في السوق محدودة.

من خلال ما سبق يمكن للباحث القول بأنه من الصعب تقديم تعريف معين واستخدام معيار محدد للتعريف والتمييز بين المشروعات الصغيرة ، وخصوصا مع أنّ هناك تفاوتاً كبيراً بين مختلف الدول من حيث حجم الاقتصاديات، ودرجة التطور التكنولوجي والمعرفي، واختلاف السياسات المالية المتبعة من دولة لأخرى ، والفجوة الكبيرة الموجودة بين دول العالم المتقدم والدول النامية ودول العالم الثالث ، ونتيجة لتلك الاختلافات يمكن لكل دولة أن تضع تعريفا ومعيارا خاصا بها، يتناسب مع اقتصادها ومركزها المالي وسياساتها المالية المتبعة والثقافة الاجتماعية السائدة في تلك الدولة .

4-أسباب اختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة:

تعود صعوبة إيجاد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب منها (عايب ،2013، ص8):

4-1 العوامل الاقتصادية:

وتضم ما يأتي:

4-1-1 اختلاف درجة النمو الاقتصادي:

إن طبيعة العالم المتمثلة في اختلافه من ناحية النمو الاقتصادي، (إذ ينقسم إلى دول متقدمة اقتصاديا، ودول متخلفة اقتصاديا، أو سائرة في طريق النمو أي نمو اقتصادي بسيط) يجعل المقارنة بين مشروعين ينشطان في نفس المجال لدولتين إحداهما من الصنف الأول السالف الذكر، والاخرى من الصنف الثاني، غير منطقية فالمشروعات الصغيرة في بلد متقدم يمكن اعتبارها مشروعاً متوسطاً أو كبيراً في بلد نامٍ.

4-1-2 إختلاف طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي:

إن تنوع النشاط الإقتصادي يغير أحجام المشروعات، ويميزها من نشاط لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة، غير المشروعات التي تعمل في مجال التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال الزراعي عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية إلى مؤسسات صناعية، تجارية وزراعية وخدمية. وتزداد أهمية تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر، لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس اموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها،

وتكون في شكل مبانٍ، الآت ومخزون...الخ، كما تحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدمية على الأقل بنفس الدرجة ، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ، ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة ، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد ، وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة إتخاذ القرارت ، وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف (ترعة،2012،ص23).

4-2 العوامل التقنية:

يتمثل العامل التقني في مستوى الإندماج بين المشروعات، فحيث ما تكون هذه الأخيرة أكثر إندماجاً يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد، ومن هنا يكون حجم المشروعات كبيراً وعندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المشروعات، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مشروعات صغيرة ومتوسطة (عايب ،2013، ص8).

4-3 العوامل السياسية:

تتمثل العوامل السياسية في مدى إهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له، وتقليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء هذا العامل يمكن التمييز بين المشروعات حسب رؤية واضعي السياسات والإستراتيجيات التنموية.

4-4 تعدد معايير التفريق

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلاً، هناك أكثر من ثمانية وعشرين معياراً، منها ما ياخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال أو حجم الاستثمارات، ومنها ما ياخذ بالخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تميز لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى. ويخلق تعدد المعايير صعوبة كبيرة في اختيار المناسب منها، والتي

تساعد في وضع الحدود الفاصلة بين أصناف المؤسسات على اختلاف أوجه نشاطاتها، والقطاعات التي تنتمي اليها. (ترعة،2012، ص24)

5-أهمية المشروعات الصغيرة:

5-1 الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة:

تعدُّ المشروعات الصغيرة إحدى الركائز الاقتصادية للعديد من الدول المتقدمة والمتطورة، إذ تولي اهتماماً بالغاً بها لما تلعبه من دور هام في اقتصاديات تلك الدول من حيث توفير فرص العمل، وانخفاض معدل البطالة وتحسين دخل كثير من مجتمعات تلك الدول نتيجة للمزايا الخاصة التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة، وفيما يلي الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة التي تتمثل في الآتي:

أ- تعدُّ المشروعات الصغيرة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، هذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص، ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة ارباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي. أما في الكويت فيشكل هذا القطاع مأيقارب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بحوالي 45% وعمالة وطنية بنسبة تقل عن (1%)، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات وتساهم بنحو 90% من الوظائف، وفي دولة الإمارات شكلت المشروعات الصغيرة نحو 94% من المشروعات الاقتصادية في الدولة وتوظف نحو 62% وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.

ب- إن هذه المشروعات تشارك في الاضافة للإقتصاد القومي، إذ قدرت هذه المساهمة بنحو 96% من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005م، وحوالي 77% في الجزائر، و59% في فلسطين، و25% في المملكة العربية السعودية في نفس العام، في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات مابين 25%-40% من الناتج المحلي المصري. (الاسرج،2010، ص16).

ج- تعد هذه المشروعات أكثر كفاءة في جذب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، ومن ثمَّ زيادة الدخل.

د–تستخدم هذه المشروعات فنونا إنتاجية بسيطة نسبياً، تتميّز بارتفاع كثافة العمل، مما يساعد الدول العربية التي تعاني من وفرة العمل، وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة، دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية. (جبر وحسن ،2019، ص150).

هـ– تلعب هذه المشروعات دورا هأما في دعم المنشات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وامدادها بمستلزمات الإنتاج، كما انها توفر سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، التي تسعى للحصول عليها بأسعار رخيصة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية.

و–وسيلة لإستثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خأمات غير مستثمرة. (كنجو ،2007، ص8).

ز– توفر هذه المشروعات فرصا عديدة للعمل وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ماقورنت بالمشروعات الكبيرة والمساهمة في القضاء على البطالة. (كنجو ،2007، ص7).

ح– تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات، مثل التضخم والكساد، نظرا لتأثرها المحدود بالتقلبات الاقتصادية. (فرحان، 2003، ص22).

ط– توفير النقد الأجنبي وذلك من خلال انتاج سلع ذات فرص تصديرية وأيضاً إنتاج سلع ممكن أن تكون بديلة للواردات.

ي– إن وجود المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يرتبط بدرجة أعلى بالمنافسة في الأسواق، فالعدد في كل نوع من المشروعات كبيرة جدا في العادة، كما أن حجم الوحدة منها صغير ومتقارب، لذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن تفرض إحدى هذه المشروعات سيطرتها على السوق إلا في ظروف إستثنائية. (عبد المجيد ،2019، ص42).

2-5 الأهمية الإجتماعية للمشروعات الصغيرة:

كما أن المشروعات الصغيرة أهمية كبيرة من الجانب الاقتصادي فهي تلعب دوراً كبيراً أيضاً في الجاني الاجتماعي داخل الدول والمجتمعات، فالتطور والنعوض الإقتصادي دائماً ما يلازمة تطور اجتماعي، وتؤدي المشروعات الصغيرة دوراً إجتماعياً يتمثل في بعض النقاط المذكورة في الآتي:

أ– رفع نسبة المشاركة الشعبية في الإقتصاد الوطني فالمشروعات الصغيرة تسهم في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به في توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلاً من الإستهلاك

لاسيما في المناطق الريفية وذلك بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات. (فرحان، 2003، ص22).

ب- التوظيف الامثل للموارد البشرية وذلك لأن الثروة الحقيقة للمجتمع تكمن في القوة البشرية العاملة "الشباب" و "المرأة"، فالمشروعات الصغيرة تعتبر أساس إستثمار هذه الطاقات وتنمية مهاراتهم الإبداعية والريادية وصقلها وتوجيهها بما يخدم أهداف المجتمع والأمة.

ج- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل حيث تسهم في توليد الكثير من فرص العمل الأمر الذي يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان إرتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرتة، كما انها تسهم في تنمية العلاقات الشخصية في المجتمع، اضافة إلى ان لها دور فاعل في تحقيق الإستقرار الإجتماعي عن طريق تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع وهو مالا تركز عليه المشروعات الكبيرة.

د-تتميّز هذه المشروعات بالانتشارالجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوتات الأقليمية، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الاسواق.

هـ- تقميم الخبرة المتكاملة للعاملين بحيث انها تسمح لهم بالقيام بمهام مختلفة في فترات زمنية قصيرة حيث تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملون في المشروع وبذلك تتسع خبراتهم ومعارفهم. (آسية وإيمان ،2013، ص15).

و- وسيلة لدمج المرأة في النشاط الاقتصادي: نظرا لقلة ماتملكة المرأة من مدخرات ومحدودية الخيارات المتاحة أماها فإن أفضل مأيمكن استغلال هذه المدخرات فيه اقامة مشاريع صغيرة ذات استثمار بسيط يتطلب مهارات قيادية وادارية متواضعة، وبهذه الطريقة تكون المراه قد دخلت سوق العمل واصبحت اداة إنتاجية فاعلة. (دحلان ،2014م، ص59).

ز- إن الاتصال المستمر بين اعضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم صغر حجمها وقلة عدد عمالها يولد احتكاك الأفراد بعضهم البعض مما يساهم في خلق جو من التآلف بينهم والعمل المشترك على استمرارية المصالح.

ح-تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في اثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناجحة يشعر انه انسان استطاع ان يحقق لنفسه ولغيره التقدم والنمو، إلى جانب انه يضمن له ولاسرته الحصول على دخل ذاتي. (حسيني ،2013، ص14-15).

ط-قدرتها على الانتشار في المناطق الريفية مما تعمل على تقليل مخاطر الهجرة من الريف إلى المدينة. (عكاوي، وآخرون ،2019، ص228).

ي-تسمح اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمهاجرين بممارسة نشاط اقتصادي، لا يستطيع منافستهم عليه ابناء المجتمع أي التنويع الثقافي والاقتصادي. (عايب،2013، ص13).

6-خصائص المشروعات الصغيرة:

تتميز المشروعات الصغيرة بالعديد من المميزات والخصائص التي تميزها عن غيرها من المشروعات الكبيرة والمتوسطة والذي جعلتها تحتل هذه الأهمية الكبيرة، سواء كان ذلك من الجانب الاقتصادي والاجتماعي أو حتى الجانب السياسي مما جعل ذلك الاهتمام يتزأيد من قبل الدول والمجتمعات والمؤسسات العامة والخاصة، وفيما يأتي نتنأول أهم الخصائص التي تميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات وهي:

6-1 الخصائص العامة:

أ- سهولة التاسيس : تتميز هذه المشروعات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، ومن ثمَّ محدودية القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها، مما يساعد على سهولة تاسيس وتشغيل مثل تلك المشروعات الصغيرة، ومن ثم تعدَّ أداة فاعلة لجلب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي، كما تتميز بسهولة اجراءات تكوينها، وتتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الادارية، نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الاداري والتنظيمي وتجمع في أغلب الأحيان بين الادارة والتشغيل (آسية وإيمان ،2017، ص14).

ب-القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة : إذ يؤدي انخاض تكاليف ألفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الادارة والتشغيل إلى سهولة عملية تكيف المشروع مع متغيرات التحديث والنمو والتطور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير برامج الإنتاج وخطوطه.

ج- غالبا مأيكون مالك المشروع هو مديره : إذ يتولى مسئولية كآفة الإجراءات والعمليات الإدارية والفنية، ويقوم باتخاذ القرار ويراقب كافة الأعمال والسبب في ذلك أن كافة المشروعات أسرية في أغلب الأحيان . ولذلك فإن نجاح المشروع وتطوره وتوسعه وفشله وتراجعه يعتمد على القدرات الإدارية والفنية التي يملكها مالك المشروع . إلا أن مايميز هذه المشروعات أنها سهلة الإدارة ولاتحتاج إلى الخبرات المتقدمة جداً في إدارتها، وهي بذلك تكون على حجم قدرات مالكها (دحلان، 204، ص61).

د- تمتلك القدرة على الإنتشار الجغرافي بشكل سريع، وقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، وهي أكثر قدرة على تقبل التغيير، وتبني سياسات جديدة بما يتلاءم مع متغيرات السوق (عكاوي، وآخرون ،2019، ص228).

هـ-مستوى متدنٍ من التقنية ومن الكفاءات البشرية المطلوبة، تتميز هذه المؤسسات بعدم حاجتها الكبيرة للتدريب والتكوين، وهذا نتيجة إعتمادها على أسلوب التدريب أثناء العمل بالإضافة إلى عدم استخدامها لتقنيات إنتاج معقدة (حسيني ،2013، ص20).

و- الإستقلالية، فأصحابها مسؤولون عن نتائج أعمال مؤسساتهم، ويتمتعون بحرية مطلقة في إتخاذ القرارات المناسبة، لتحقيق طموحاتهم، وتجسيد أفكارهم من خلال إستغلال الموارد المتوفرة لديهم بعقلانية، وبكل موضوعية مستعينين بالطرق العلمية.

ز- الملكية والإدارة في هذه المشروعات غالباً ما تتميز بنمط الملكية الفردية أو العائلية للمشروع وقيام المالك بمهمة الإدارة وتميز هيكلها التنظيمي بصغر حجمه بما يتناسب وحجم الأعباء البسيطة الملقات على عاتقه.

ح-يعتمد نجاح مثل هذه المشروعات على خبرة أصحاب المشروع الفنية، وكفائتهم الادارية والتنظيمية (العزاوي،2012، ص6).

6-2 الخصائص المالية:

تتمثل الخصائص المالية للمشروعات الصغيرة في الآتي (عايب،2013، ص12):

أ- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر رأس مالها، واعتمادها على مصادر تمويل داخلية بسبب صعوبة حصولها على تمويل خارجي.

ب-تكاليف إنتاج عالية، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

ج-الحاجة الكبيرة لاستخدام الأرباح للحاجة الشخصية، ولا يكون هناك فرق بين صندوق المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيولة مالكها، وهذا مأيؤثر في عمليات التقييد المحاسبي لديها.

د- تشكل القوانين الضريبية مصدر تأثير سلبي على المشروع الصغير، فهي تمتص نسبة كبيرة من الأرباح التي يحققها، ولذا تكون عقبة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7-عوامل انتشار المشروعات الصغيرة ونجاحها:

إذا ماتم النظر إلى حجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومقارنتها بحجم المشروعات الكبيرة من حيث الانتشار، فإننا نجد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على الانتشار أكثر من المشروعات الكبيرة، ونجاح هذه المشروعات وانتشارها متأثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية (عبد المجيد،2019، ص46).

7-1 العوامل الداخلية لانتشار المشروعات الصغيرة ونجاحها:

أ- عدم وجود الرغبة لدى الكثير من الأفراد في وقتنا الحاضر في العمل لدى المؤسسات والمشروعات الكبيرة ، لإستشعارهم بضآلة دورهم فيها ، على عكس الحال في المشروعات الصغيرة التي كثيرا ما يتم النظر إلى العاملين على انهم أصحاب هذه المشروعات وملاكها ، وتقوم بعض المشروعات الصغيرة باشراك العاملين في رأس المال ، وفي الأرباح أيضا والهدف من ذلك زيادة الانتماء إلى هذا المشروع ، بخلاف المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون فيها على ان الجهود التي يبذلونها تذهب لإفادة غيرهم وليس لهم من الامر إلا تنفيذ القرارات والسياسات التي تصدرها الادارة ، كما أن إبداء الرأي والاقتراح غير مكفول لهم ، وهذه الأسباب جعلتهم لايحسون بمصير مؤسستهم وغيبت الولاء الوظيفي لدى العاملين وقتلت فيهم أيضا روح الابتكار والمبادرة ، لتطوير نشاط الشركة على عكس المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يكون فيها الاتصال فعالاً بين العاملين والادارة ، وتكون الاستشارة متوفرة وفعالة .

ولذا فإن العمال هنا يحسون بنوع من الثقة لديهم، ومن ثمّ يقومون بالبذل والتضحية من أجل إنجاح المشروع، وبذلك ترتفع مردودية هذه المشروعات وتقوى ربحيتها وبالتالي التوسع في نشاطها وإيجاد فرص عمل جديدة (ارميص ،2007، ص230).

ب–المرونة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار: ويعود ذلك لسرعتها في الاتصال بين كل الأقسام، بما فيها الأقسام التسويقية والإنتاجية، نظرا لصغر حجم العملية، إذ أن سهولة الاتصال بين الاقسام تساعد في إتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المحددة.

ج–صغر رأس مال المشروع: من العوامل والأسباب التي ساهمت في إنتشار المشروعات الصغيرة، هو بساطة رأس مال المستثمر في مثل هذه المشروعات، هذه البساطة مكنت مجاميع كثيرة من المستثمرين على تمويل مشروعاتهم واستثمار أموالهم، إذ بالإمكان إقامة هذه المشروعات في المناطق الريفية والزراعية وفي المدن والمناطق الصناعية أيضا (عبد المجيد،2019، ص44).

2-7 العوامل الخارجية لإنتشار المشروعات الصغيرة ونجاحها:

أ–تهتم المؤسسات الصغيرة بجميع الأنشطة الاقتصادية سواء كانت هذه الأنشطة صناعية أو خدمية (عبد المجيد،2019، ص46).

ب–لاتتطلب المؤسسات الصغيرة الأيدي الماهرة، وهذا ساعد وبشكل كبير على انتشارها، وأيضا قدرتها على الحفاظ على هذه العمالة بعد اكتسابهم الخبرة والمهارة (ارميص،2007، ص231).

ج– سهولة إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة : إن إقامة المشروعات الصغيرة أسهل بكثير من إقامة المشروعات الكبيرة وذلك نظرا لأن المشروعات الكبيرة تتطلب تهيئة الأرض اللازمة ، وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد للطرق ، وحفر قنوات لتمرير الغاز والكهرباء والماء ، وكذلك رصف الأرضية بما يتناسب مع المشروع ، ثم تشييد المباني وإقامتها ، لإحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك ، الأمر الذي يتطلب أموالاً ضخمة ، بينما المشروعات الصغيرة لاتتطلب هذه الأموال وليست مكلفة في إقامتها ، إذ من السهل إقامة مشروع صغير بأقل التكاليف وهذه الخاصية التي أهلت مثل هكذا مشاريع للانتشار والاقبال الكبير للمستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة(ارميص،2007، ص231).

8-سلبيات المشروعات الصغيرة:

مقابل الأهمية الاقتصادية والخصائص المختلفة التي تميز المشروعات الصغيرة، إلا أنه توجد العديد من العيوب التي من أهمها:

أ- إن هذه المشروعات وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية ، قد تنطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيد عن القوانين ، وقد يتخذ شكلاً خارجاً عن القانون في أحيانا كثيرة ، سواء المتعلقة بحقوق العمال ، أو قوانين السلامة المهنية ، أو قوانين حمأية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة ، والواقع أن هذه الحالة نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتناغم بين بين المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج ، والتصنيع وبين الإمكانيات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة . فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة اساسا نظرا لامكانياتها المالية والتي لاتتناسب مع الاعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة، سواء الضريبية منها أو الاجتماعية خاصة عندما لاتراعي الجهات الحومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات، وتعامل نفس معاملة المشروعات الكبيرة ذات الإمكانات المالية الكبيرة. وقد تعمل بعض التشريعات على معاقبة الصناعات الصغيرة بحرمانها من بعض الامتيازات التي تخص حدا معينا من رأس المال الثابت، والتي غالبا ماتكون على شكل إعفاءات ضريبية أو جمركية. وهذا بحد ذاته مايدفع المشروعات الصغيرة من الخروج عن القانون والعمل في إطار القطاع الغير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية (كنجو ،2007، ص8).

ب- عدم قدرة المشروعات الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المشروعات وفي معظم الدول النامية أُنشئت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ، ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلقها المشروعات الكبيرة ، فلاهي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة ، ولاهي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلقها المشروعات الكبيرة ، وهذا فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف ، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها ، خصوصا بسبب مشكلات

التمويل التي كانت اصلا سببا لنشأتها صغيرة وقد اعتمد العديد منها في البقاء والاستمرار على رخص أسعار منتجاتها الناجم عن تدني النوعية بالمقارنة مع أسعار المشروعات المتطورة تقنيا ، أو المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المرتفعة ، وعلى هذا الأساس فإن العديد من الصناعات الصغيرة مرشحة للانقراض مع تحسن الأوضاع المعيشية في البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة في ظل غياب الإسناد الحكومي القادر على تطوير هيكل هذه المشروعات ودفعها للتعأيش مع المشروعات الكبيرة وتحويلها إلى مشروعات مغذية ومتلقية في إطار العلاقات الأمامية والخلفية للترابط الصناعي والاقتصادي (البلتاجي،2006م، ص14).

الفصل الرابع:

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية للرسالة، إذ قام الباحث بتحديد مجتمع الدراسة وعينتها ، ومن ثمّ التعريف بأداة الدراسة، وتم القيام بالتحليل الإحصائي الخاص باختبار ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة ، ومن ثم عرض الإحصاءات الوصفية وتحليلها لمتغيرات الدراسة الديموغرافية (البيانات الشخصية والوظيفية) ، وقد استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (Statistical Package for Social Sciences (SPSS25 بعدة أساليب إحصائية تخدم فروض الدراسة وفقاً لدرجة توافر المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1-إختبار ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة.

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على أسلوب تحليل معامل الارتباط وألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس ثبات فقرات المجالات المشمولة بالاستبانة، ويمكن الاشارة إلى أن معامل الارتباط ألفا تتراوح بين (الصفر والواحد).

صدق المحكمين:

تم عرض تحكيم استمارتي الاستبيان من قبل عدد من أستاذة قسم إدارة الأعمال بكلية العلوم الإدارية بجامعتي حضرموت والريان، حيث أبدوا آراءهم ومقترحاتهم حول مناسبة الأداة لهذه الدراسة، وقام الباحث بتعديل الاستبانتين وفقا لآراء الأساتذة المحكمين.

صدق الاتساق الداخلي:

يعبر صدق الاتساق الداخلي عن ثبات المقياس للعبارات المستخدمة في قياس بُعد معين، وتم حساب معاملات الصدق للاستبانة بحسب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة كل فقرة من فقرات الأداة

بالدرجة الكلية للبُعد الذي اندرجت تحته، وكان ارتباطاً معنوياً، وهذا يدل على أن جميع الفقرات التي احتوتها الأداة تنتمي إلى المجالات التي شملتها الدراسة وصالحة للهدف التي وضعت لقياسه، كما هو موضح في الجدول رقم (1-4) الآتي.

جدول (1-4) صدق الاتساق الداخلي

حجم التمويل المقدم		سياسات التمويل		صعوبات ومعوقات التمويل	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	0.060	10	0.223	20	0.152
2	0.427	11	0.275	21	0.321
3	0.116	12	0.390	22	0.329
4	0.104	13	0.106	23	0.305
5	0.027	14	0.206	24	0.595
6	0.317	15	0.275	25	0.650
7	0.365	16	0.449	26	0.464
8	0.231	17	0.354	27	0.290
9	0.301	18	0.278	-	-
-	-	19	0.443	-	-

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي(SPSS).

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن الفقرات التي احتوتها الاستبانة ارتبطت ارتباطاً معنوياً بأبعاد المتغير المستقل (دور مؤسسات التمويل)، وتبين أن أعلى معامل ارتباط في البُعد الأول بلغ (0.427) للفقرة رقم (2) " تتناسب المبالغ المقدمة لإنشاء المشروع الصغير مع حجم المشروع الصغير." بالدرجة الكلية لبُعد (حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل)، وأن أقل معامل ارتباط هو (0.027) للفقرة رقم (5) " يلجأ صاحب المشروع لتغيير نوعية المشروع كون حجم التمويل لا يكفي لإنشاء المشروع الصغير" بالدرجة الكلية للبُعد الذي أُدرجت تحته.

كما يلاحظ أيضا أن أعلى معامل ارتباط في البُعد الثاني بلغ (0.449) للفقرة رقم (16) " تتبع مؤسسات التمويل بتمويل نوعيات معينة فقط من المشاريع الصغيرة، وأن أقل معامل ارتباط بلغ (0.106) للفقرة رقم (13) " تهتم مؤسسات التمويل بتمويل أنواع معينة من المشاريع الصغيرة" بالدرجة الكلية للبُعد الذي أُدرجت تحته وهو (سياسات التمويل لمؤسسات التمويل).

أما بالنسبة لـ(الصعوبات والمعوقات) تبين أن أعلى معامل ارتباط للفقرة رقم (25) "إقامة مشاريع وهمية بهدف الحصول على التمويل " وهو(0.650)، وأن أقل معامل ارتباط كان (0.152) للفقرة رقم (20) " ضعف القدرة المالية لمؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة ".

صدق ثبات أداة الدراسة:

يقصد بالثبات إعطاء النتائج نفسها إذا تكرر تطبيق المقياس على المجموعة نفسها التي أجريت عليها الدراسة. ويعد الثبات الذي يزيد قيمته عن (0.60) يعد ثبات عالٍ يمكن الاعتماد عليه في البحوث الاجتماعية والإنسانية. ويمكن توضيح قيمة معامل ألفا كرونباخ للمتغيرات المستقلة على النحو الموضح في الجدول(2-4)، حيث تعد جميع هذه القيم مقبولة.

وبناء على ذلك يمكن للباحث القول بأن جميع المقاييس المستخدمة في قياس هذه الأبعاد تتميز بالثبات الداخلي لعباراتها. وبالنسبة لفقرات الاستبيان عموما فإن قيمة ألفا كرونباخ لتناسق الفقرات بلغت (0.678) وهي قيمة متوسطة مقبولة تدل على ثبات فقرات الاستبانة إجمالاً.

جدول(2-4) قيمة معامل ألفا لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	المجالات	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	حجم التمويل المقدم	9	0.844
الثاني	سياسات التمويل	10	0.638
الثالث	صعوبات ومعوقات التمويل	8	0.594
عدد فقرات الاستبانة إجمالا		27	0.678

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي(SPSS).

2-التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

تمت دراسة البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وفق المتغيرات الآتية: (الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخدمة في الوظيفة الحالية، وفترة استخدام المنظمة للحوسبة السحابية) وتظهر النتائج كما يأتي: -

2-1 متغير الجنس:

يشير جدول رقم(3-4) أن نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة من الذكور وبلغ عددهم (272) فردا ويشكلون ما نسبته (73.3%)، بينما بلغت نسبة الإناث (26.7%) من مجموع أفراد العينة، ويعزو الباحث ارتفاع نسبة الذكور في العمل في المشروعات الصغيرة إلى رغبة القائمين على تلك المشروعات في توظيف الذكور.

جدول رقم(3-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

م	الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
1	ذكر	272	73.3%
2	انثى	99	26.7%
الإجمالي		**371**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

شكل رقم(1-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول(3-4).

2-2 متغير العمر:

بالنظر إلى الجدول رقم (4-4) يلاحظ أن غالبية أعمار عينة الدراسة تركزت في الفئة العمرية الثانية (من 21 إلى 30 سنة) ، وبنسبة (50.4%)، أي أنهم يشكلون نصف أفراد عينة الدراسة، كما بلغ الذين تتراوح أعمارهم (أقل من 20 سنة) حوالي(15.9%) ، وأن (12.4%) هم من الذين تتراوح أعمارهم (من41 إلى أقل من 50 سنة)، بينما الذين اعمارهم تزيد عن (51) سنة فأكثر يشكلون (11.6%) . وبالتالي فإن غالبية أصحاب المشروعات الصغيرة من فئة الشباب، مما يدل على تشجيعهم على القيام بمشاريع تنموية صغيرة. والجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر.

جدول رقم(4-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

م	الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 20 سنة	59	15.9%
2	من 21 إلى 30 سنة	187	50.4%
3	من 31 إلى 40 سنة	36	9.7%
م	**الفئات العمرية**	**العدد**	**النسبة المئوية**
4	من 41 إلى 50 سنة	46	12.4%
5	51 سنة فأكثر	43	11.6%
الإجمالي		**371**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

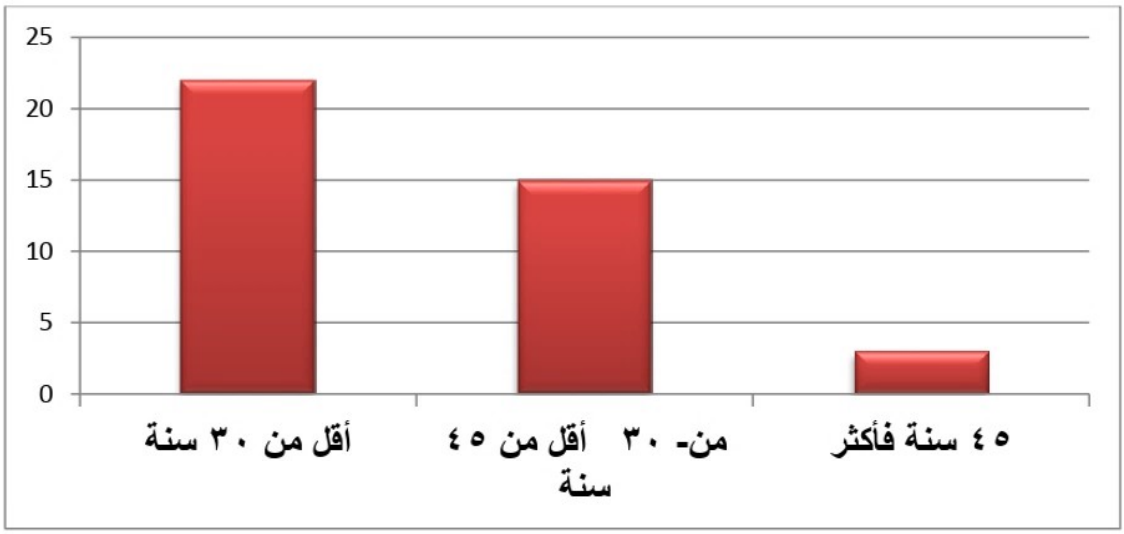

شكل رقم(2-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول(4-4).

3-2 متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم(5-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
1	ثانوية فأقل	75	20.2%
2	دبلوم	156	42.0%
3	بكالوريوس	81	21.8%
4	ماجستير	28	7.5%
5	دكتوراة	31	8.4%
الإجمالي		371	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يوضح الجدول رقم (5-4) أعلاه أن نسبة عالية من أفراد العينة مؤهلهم الدراسي (دبلوم) بنسبة (42%)، و(20.2%) ممن هم مستواهم العلمي (ثانوية فأقل) ، وأن الذين يحملون مؤهل جامعي (بكالوريوس) فقد بلغت نسبتهم (21.8%)، أما الذين واصلوا دراستهم وحصلوا على درجة (الماجستير أو الدكتوراة) فهم يشكلون (15.9%) . وبصفة عامة يتبين أن المشروعات الصغيرة يديرها

متخصصون مهنيون ويشكلون (80%)، وهذا يعزز من نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم دور مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة بمحافظة حضرموت.

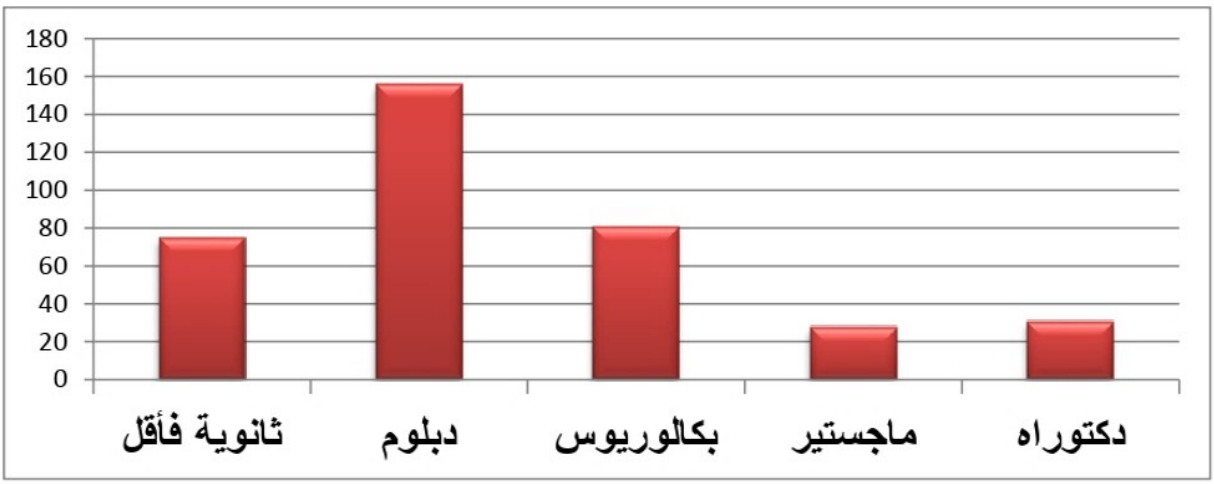

شكل رقم(3-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول(4-5).

4-2 متغير نوع النشاط:

تم توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب نشاط المشروع كما يتبين أن المشروعات التجارية والصناعية هما الأكثر نشاطاً في المشروعات الصغيرة عينة الدراسة بحوالي (58%) كما الجدول رقم(4-6).

يوضح الجدول(4-6) بأن نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة نوع المشروع تجاري وبلغ عددهم (85) فردا ويشكلون تقريبا (22.9%)، ثم تأتي بعدها فئة المشروعات الصناعية بنسبة (19.4%)، ثم المشروعات التعليمية بنسبة (19.1%)، أما المشروعات الزراعية فبلغت نسبتها (11.6%). ثم المشروعات الصحية بنسبة (8.6%)، ثم المشروعات الخدمية بنسبة (6.2%) تأتي بعدها المشروعات السكمية والحيوانية بنسبة (6.5%) و (5.7%) على التوالي، مما يدل على أن المشروعات التجارية والحرفية تحظى باهتمام كبير في التنمية المحلية.

جدول رقم (6-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط

م	نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية
1	زراعي	43	11.6%
2	صناعي	72	19.4%
3	تجاري	85	22.9%
4	خدمي	23	6.2%
5	حيواني	21	5.7%
6	سمكي	24	6.5%
7	تعليمي	71	19.1%
8	صحي	32	8.6%
الإجمالي		**371**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

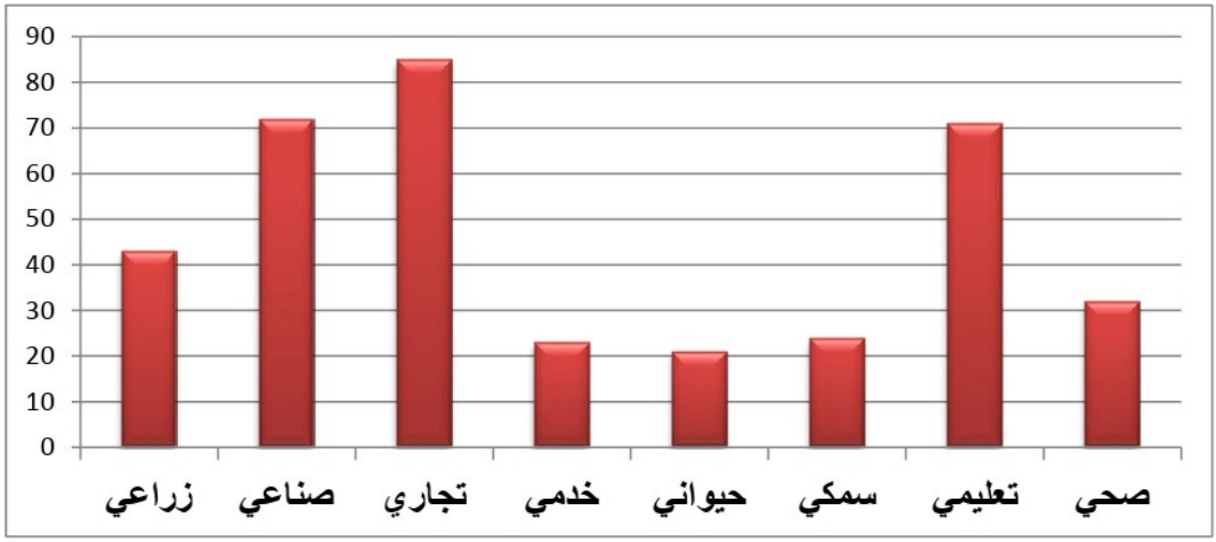

شكل رقم(5-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لنوع النشاط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول رقم(4-6).

2-5 متغير حجم رأس المال:

يوضح الجدول(7-4) توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب حجم رأس المال العامل في المشروعات الصغيرة.

جدول رقم (7-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لحجم رأس المال

م	حجم رأس المال	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من مليون	141	%38.0
2	مليون إلى مليونين	82	%22.1
3	مليونين إلى ثلاثة مليون	37	%10.0
4	ثلاثة إلى اربعة مليون	37	%10.0
5	أربعة مليون إلى خمسة مليون	74	%19.9
الإجمالي		**371**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يشير الجدول رقم(7-4) بأن (38%) من أفراد عينة الدراسة من يديرون مشاريعهم برأس مال أقل من مليون ريال يمني وبلغ عددهم (141) فردا ، ثم تأتي بعدها الفئة الثانية من حجم رأس المال (مليون إلى مليونين) بنسبة (22.1%)، و(19.9%) للمشروعات الصغيرة التي يبلغ حجم رأس المال فيها (أربعة مليون إلى خمسة مليون)، أما بقية المشروعات (مليونان إلى ثلاثة مليون)،(ثلاثة إلى أربعة مليون) فقد تساوت نسبة أفراد العينة فيها إلى(10%). وهذا يدل على أن حجم رأس المال العامل في المشروعات صغير، وجدية أصحاب هذه المشروعات بالتعامل مع الاستبانة من جهة أخرى، إذ تم تعبئة الاستبانة من قبل الفئة المستهدفة وهم أصحاب المشروعات الصغيرة بالتحديد، مما يعطي دقة في نتائج الدراسة.

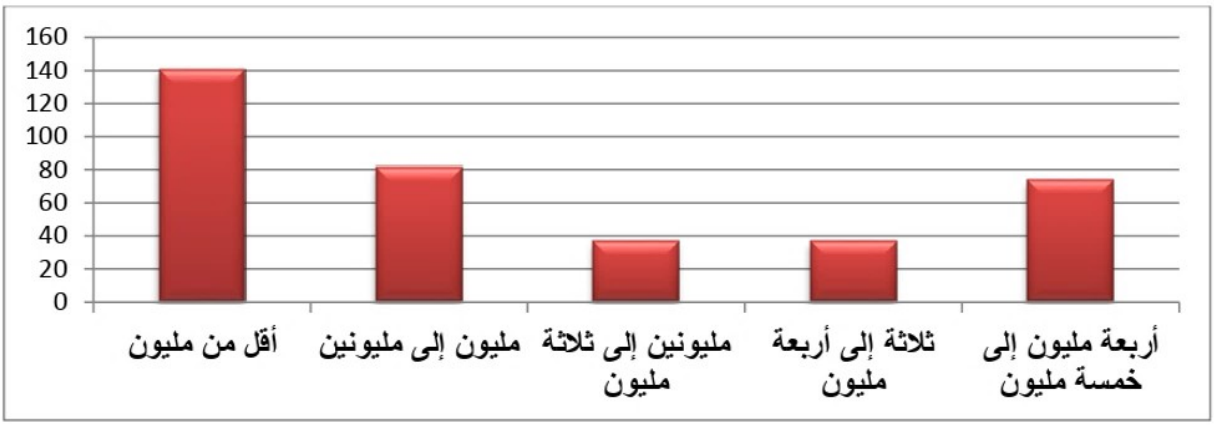

شكل رقم(5-4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لحجم رأس المال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول(7-4).

6-2 متغير الخبرة في العمل:

الجدول الآتي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة في العمل.

جدول رقم(8-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية

م	الخبرة في العمل	العدد	النسبة المئوية
1	سنة فأقل	86	%23.2
2	سنة إلى سنتين	106	%28.5
3	ستين إلى ثلاثة سنوات	70	%18.9
4	ثلاث سنوات إلى أربع سنوات	37	%10.0
5	خمس سنوات فأكثر	72	%19.4
الإجمالي		**371**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يظهر الجدول رقم(8-4) أن أفراد عينة الدراسة هم الذين خبرتهم من مايقارب السنتين بلغت نسبتهم (28.5%) ، والذين تقل خبرتهم عن سنة واحدة يشكلون (23.2%)، أما الذين بلغت خبرتهم ثلاث سنوات إلى أربع سنوات فيشكلون ما نسبته (10%)، وأما الذين تزيد خبرتهم عن خمس سنوات

فبلغت نسبتهم إلى (19.4%) . ويلاحظ إجمالاً أن أفراد العينة لديهم خبرات قصيرة، وهذا يعزز ما سبق ذكره آنفا في متغير العمر من أن معظم أفراد العينة هم من الشباب وفي سن العشرينيات.

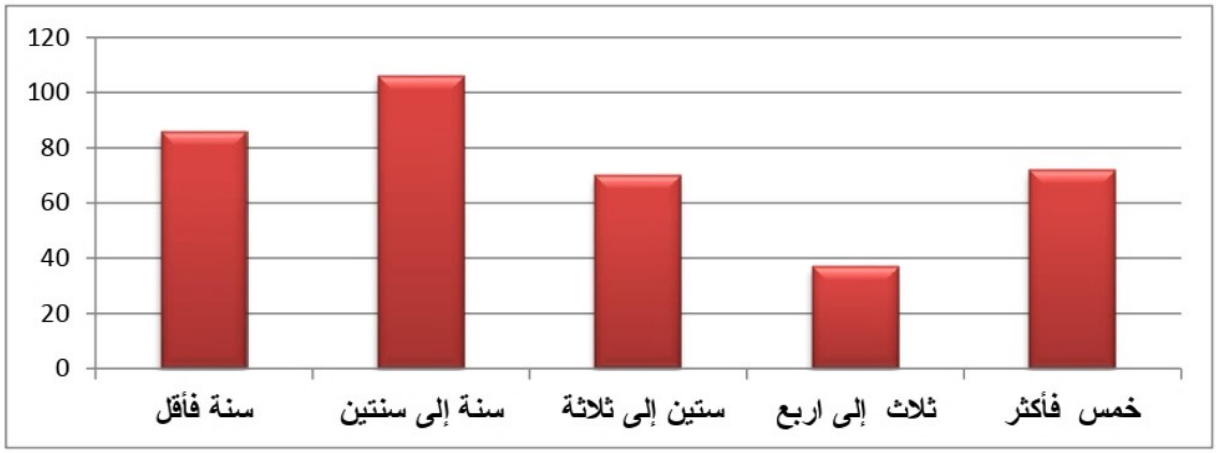

شكل رقم(6-4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الخبرة في العمل

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول(8-4).

3- التحليل الوصفي لعناصر المتغير المستقل (مؤسسات التمويل)

3-1 وصف حجم التمويل المقدم وتحليله:

يلاحظ من الجدول (9-4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات عالية وتقع ضمن نطاق المستوى الثاني (3.40-4.19) كما يأتي:

جدول رقم(9-4) تحليل فقرات المجال الأول: حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
1	حجم المبالغ التي تقدمها مؤسسات التمويل كافية بالقدر الذي يسمح باقامة مشروع صغير.	3.73	1.138	74.6	مرتفعة	1
2	تتناسب المبالغ المقدمة لإنشاء المشروع الصغير مع حجم المشروع الصغير.	3.63	1.012	72.6	مرتفعة	4

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
3	يمكن حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل المشروع بخيارات متعددة في الأنشطة .	3.58	0.981	71.6	مرتفعة	6
4	حجم المبلغ المقدم من إحدى مؤسسات التمويل كافٍ لإقامة المشروع دون البحث عن تمويل اخر.	3.42	1.144	68.4	مرتفعة	9
5	يلجأ صاحب المشروع لتغيير نوعية المشروع كون حجم التمويل لا يكفي لإنشاء المشروع الصغير	3.51	1.186	70.2	مرتفعة	8
6	حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل يساهم في نجاح المشروع الصغير.	3.68	1.128	73.6	مرتفعة	2
7	توجد معايير محددة لمؤسسات التمويل في تحديد حجم التمويل الذي يحتاجه كل مشروع.	3.66	1.157	73.2	مرتفعة	3
8	يتناسب حجم التمويل المقدم في كل مرحلة من مراحل المشروع مع احتياجات إنشاء المشروع الصغير .	3.59	1.187	71.8	مرتفعة	5
9	تقوم مؤسسات التمويل بزيادة حجم المبلغ المقدم إذا تطلب المشروع ذلك في مرحلة معينة .	3.56	1.243	71.2	مرتفعة	7
	حجم التمويل	3.60	0.297	71.9	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يتبين من خلال تحليل فقرات حجم التمويل لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة نجد أن إجابات عينة الدراسة تدل على الموافقة بوجود مستوى من التمويل المقدم لمؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت إذجاءت المتوسطات الحسابية بين (3.73 – 42.3) أما المتوسط العام فقد بلغ (3.60) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.297) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

3-2 وصف سياسيات التمويل وتحليلها:

يلاحظ من الجدول(10-4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات عالية وتقع ضمن نطاق المستوى الثاني(3.40- 4.19) كما يأتي:

جدول رقم(4-10) تحليل فقرات المجال الثاني: سياسات التمويل

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
10	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة التمويل قصيرة الأجل.	3.69	1.205	73.8	مرتفعة	3
11	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة تمويل طويلة الأجل.	3.54	1.301	70.8	مرتفعة	10
12	تتبع المؤسسات سياسة توزيع التمويل وفقاً لمراحل إنشاء المشروع.	3.87	1.079	77.4	مرتفعة	1
13	تهتم مؤسسات التمويل بتمويل أنواع معينة من المشروعات الصغيرة.	3.65	1.073	73.0	مرتفعة	4
14	تهتم مؤسسات التمويل بالاهتمام أكثر بتمويل المشروعات الصغيرة الاسرية.	3.70	1.137	74.0	مرتفعة	2
15	تتبع المؤسسات سياسات تمويل المشروعات الصغيرة للمراة.	3.62	1.138	72.4	مرتفعة	5
16	تتبع مؤسسات التمويل بتمويل نوعيات معينة فقط من المشروعات الصغيرة.	3.55	1.226	71.0	مرتفعة	8
17	تتبع مؤسسات التمويل سياسات تمويل لا تتوافق مع طبيعة بعض المشروعات الصغيرة.	3.55	1.263	71.0	مرتفعة	9
18	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بالمرونة تجاه مراحل المشروع الصغير.	3.61	1.197	72.2	مرتفعة	6
19	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات	3.61	1.174	72.2	مرتفعة	7

	تمويل المشروعات الصغيرة بالمرونة تجاه الظروف التي قد تطرأ على المشروعات الصغيرة.	3.64	0.265	72.8	مرتفعة	
	سياسات التمويل	3.64	0.265	72.8	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يلاحظ من خلال تحليل فقرات سياسات التمويل لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة أن اجابات عينة الدراسة تدل على الموافقة بوجود سياسات تمويل معينة تتبعها مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت إذ جاءت المتوسطات الحسابية بين (3.87-54.3) أما المتوسط العام فقد بلغ (3.64) بمستوى موافقة مرتفعة، وبلغ الانحراف المعياري (0.265) مما يدل على عدم تشتت اجابات عينة الدراسة.

3-3 وصف معوقات التمويل وتحليلها:

يلاحظ من الجدول (11-4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع الفقرات عالية، وتقع ضمن نطاق المستوى الثاني (3.40-4.19) كما يأتي:

جدول رقم (4-11) تحليل فقرات المجال الثالث: معوقات التمويل

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
20	ضعف القدرة المالية لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.	4.00	1.261	80.0	مرتفعة	1
21	عدم وجود دراسات جدوى تمكن أصحاب المشروعات من اقناع مؤسسات التمويل للحصول على التمويل المناسب.	3.78	1.391	75.6	مرتفعة	4
22	تقلب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.	3.96	1.301	79.2	مرتفعة	2
23	غياب الضمانات المالية الكافية لأصحاب المشروعات الصغيرة.	3.83	1.347	76.6	مرتفعة	3

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
24	يستخدم أصحاب المشروعات الصغيرة مبالغ التمويل في استخدامات أخرى.	3.73	1.377	74.6	مرتفعة	6
25	اقامة مشاريع وهمية بهدف الحصول على التمويل.	3.71	1.409	74.2	مرتفعة	7
26	ضعف الثقافة المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة.	3.77	1.320	75.4	مرتفعة	5
27	الإجراءات المعقدة للحصول على التمويل المالي من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة .	3.70	1.472	74.0	مرتفعة	8
معوقات مؤسسات التمويل		3.81	0.350	76.2	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي(SPSS) لبيانات الدراسة الميدانية.

يتبين من خلال تحليل فقرات معوقات التمويل لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة أن إجابات عينة الدراسة تدل على الموافقة بوجود مستوى من المعوقات التي تعيق التمويل المقدم لمؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت إذ جاءت المتوسطات الحسابية بين (4.00 – 3.70) أما المتوسط العام فقد بلغ (3.81) بمستوى موافقة مرتفعة ، وبلغ الانحراف المعياري (0.350) مما يدل على عدم تشتت إجابات عينة الدراسة.

4-التحليل الوصفي لعناصر المتغير التابع (تنمية المشروعات الصغيرة)

لتقييم الإحصاءات الوصفية والإجابة على التساؤل الرئيسي الثاني للدراسة وهو :(ما مستوى التنمية بالمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت؟) تم اعتماد ست مؤسسات تمويلية لمعرفة دورها في تنمية المشروعات الصغيرة في محافضة حضرموت وهي:

1. بنك الأمل للتمويل الأصغر.
2. برنامج حضرموت للتمويل الأصغر.

3. بنك التضامن للتمويل الأصغر.

4. صندوق دعم الشباب.

5. الصندوق الدوار للتمويل الأصغر.

6. مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر.

والجدولان (12-4)، (13-4) يوضحان عدد المشروعات الممولة والمبالغ الممنوحة لها من تلك المؤسسات.

جدول رقم (12-4) عدد المشروعات الممولة من مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت للمدة (2016م-2020م)

م	مؤسسة التمويل	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع	المتوسط
1	بنك الأمل للتمول الأصغر	5	5	28	168	545	751	150
2	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	761	654	619	754	1356	4144	829
3	التضامن للتمويل الأصغر	24	153	19	268	210	674	135
4	صندوق دعم الشباب	0	0	0	115	18	133	27
م	مؤسسة التمويل	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع	المتوسط
5	الصندوق الدوار للتمويل الأصغر	0	6	46	58	17	127	25
6	مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر	0	6	32	13	11	62	12
المجموع		790	824	744	1376	2157	5891	1178
المتوسط		132	137	124	229	360	982	196

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسات التمويل قيد الدراسة.

جدول رقم(13-4) مبالغ التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل للمدة من(2016-2020م) بالمليون ريال

م	مؤسسة التمويل	2016	2017	2018	2019	2020	المجموع	المتوسط
1	بنك الأمل للتمول الأصغر	1.9	1.7	7.0	64.8	118.0	193.3	38.7
2	برنامج حضرموت للتمويل الأصغر	246.6	222.2	242.3	457.1	1,048.4	2,216.6	443.3
3	التضامن للتمويل الأصغر	11.7	75.4	6.8	188.0	170.3	452.1	90.4
4	صندوق دعم الشباب	0.0	0.0	0.0	393.4	54.8	448.1	89.6
5	الصندوق الدوار للتمويل الأصغر	0.0	1.3	11.1	37.0	13.2	62.6	12.5
6	مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر	0.0	1.8	6.0	9.1	12.1	28.9	5.8
المجموع		260.2	302.3	273.1	1,149.3	1,416.8	3,401.7	680.3
المتوسط		43.4	50.4	45.5	191.5	236.1	566.9	113.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسات التمويل قيد الدراسة.

واستعان الباحث بالجدول (14-4) الذي يعطي ملخصا للجدولين السابقين ، لكي تسهل عملية المقارنة بين عدد المشروعات والمبالغ المقدمة لها، والتعرف على مقدار الزيادة والنقصان، واجراء معدلات النمو بين السنوات قيد الدراسة.

جدول رقم(14-4) ملخص بعدد المشروعات ومبالغ التمويل للمدة من(2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	790	260,238,338
2017	824	302,256,968
2018	744	273,147,918
2019	1376	1,149,256,362
2020	2157	1,416,761,505
المجموع	5891	3,401,661,091
المتوسط الحسابي	1178	680,332,218

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين(4-13) و(4-14).

يلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن هناك تنمية للمشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، إذ بلغ إجمالي المشروعات الممولة خلال الفترة من (2016-2020) (5,891) مشروعا بمتوسط حسابي بلغ (1,178) مشروعا، أما إجمالي قيمة المبالغ المقدمة من مؤسسات التمويل فقد بلغت(3,401,661,091) ريال يمني بمتوسط حسابي (680,332,218) ريال يمني خلال فترة الدراسة. كما تبين أيضا أن عدد المشروعات إرتفع في عام 2020 إلى(2,157) مشروعا، أي بنسبة (36.6%)، كما شكلت نسبة مبالغ التمويل لهذا العام (41.6%).

4- معدلات النمو بحسب الفترة الزمنية: لمعرفة مقدار الزيادة في كل سنة من السنوات قيد الدراسة، عمد الباحث إلى احتساب معدلات النمو للمشروعات الممولة، ولمبالغ التمويل كلاً على حده ، كما هو موضح في الجدولين (4-13) و (4-14) .

5-1 معدلات النمو للمشروعات الممولة:

يتضح من بيانات الجدول(15-4) أن أدنى معدل نمو بين العامين (2017)،(2018) إذ بلغ (9.7%-)، ويعزو الباحث ذلك إلى إنخفاض عدد المشروعات الممولة بفارق(80) مشروعا نتيجة لظروف معينة مرت بها المحافظة ، بينما يلاحظ زيادة تمويل المشروعات الصغيرة في العامين (2019)،(2020)، بمقدار(781) مشروعا أي بمعدل نمو(56.8%). بينما يلاحظ أن أعلى معدل نمو هو (84.9%) بين العامين(2018)،(2019) وذلك بسبب الفجوة الكبيرة في سنوات فترة الدراسة.

جدول رقم(15-4) معدلات النمو للمشروعات الممولة من مؤسسات التمويل للمدة من(2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة
2016	790
2017	824
مقدار الزيادة	34
معدل النمو	%4.3
2018	744
مقدار الزيادة	80-
معدل النمو	%-9.7
2019	1376
مقدار الزيادة	632
معدل النمو	%84.9
2020	2157
مقدار الزيادة	781
معدل النمو	%56.8
المتوسط خلال فترة الدراسة	**1178**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(4-12).

5-2 معدلات النمو لمبالغ التمويل:

يتضح من بيانات الجدول أن أدنى معدل نمو بين العامين (2017)،(2018) إذ بلغ (9.6%-)، ويعزو الباحث ذلك إلى إنخفاض مبالغ التمويل المقدمة للمشروعات بفارق(29,109,050) ريال يمني نتيجة لظروف معينة مرت بها المحافظة، بينما يلاحظ زيادة تمويل المشروعات الصغيرة في العامين(2019)،(2020) بمقدار(267,505,143) ريال يمني. كما يظهر أيضا أن فارق مبالغ تمويل المشروعات للمدة (2018)،(2019) كان ملحوظا وشكلت مقدار الزيادة (876,108,444) ريال يمني، أي بمعدل نمو بلغ (320.7%).

جدول رقم(16-4) معدلات النمو مبالغ التمويل المقدمة من مؤسسات التمويل للمدة (2016-2020)

السنوات	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	260,238,338
2017	302,256,968
مقدار الزيادة	42,018,630
السنوات	**مبالغ التمويل (بالريال اليمني)**
معدل النمو	%16.1
2018	273,147,918
مقدار الزيادة	29,109,050-
معدل النمو	%-9.6
2019	1,149,256,362
مقدار الزيادة	876,108,444
معدل النمو	%320.7
2020	1,416,761,505
مقدار الزيادة	267,505,143
معدل النمو	%23.3
المتوسط خلال فترة الدراسة	**680,332,218**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(13-4).

5-3 معدلات النمو لكل مؤسسة من مؤسسات التمويل:

5-3-1 بنك الأمل للتمويل الأصغر:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من بنك الأمل(150) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها(38,656,000) ريال يمني للمدة(2016-2020).

جدول رقم(17-4) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من بنك الأمل للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	5	1,900,000
2017	5	1,650,000
مقدار الزيادة	0	250,000-
معدل النمو	0	%13.2-
2018	28	6,980,000
مقدار الزيادة	23	5,330,000
معدل النمو	%460	%323
2019	168	64,750,000
مقدار الزيادة	140	57,770,000
معدل النمو	%500	%827.7
السنوات	**عدد المشروعات الممولة**	**مبالغ التمويل (بالريال اليمني)**
2020	545	118,000,000
مقدار الزيادة	377	53,250,000
معدل النمو	%224.4	%82.2
المتوسط خلال فترة الدراسة	**150.2**	**38,656,000**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-12)، (4-13).

يلاحظ من الجدول(17-4) أن بنك الأمل للتمويل الأصغر لم يعتمد أي زيادة في عدد عدد المشروعات للعامين(2016)،(2017)، في حين أنه رفع سقف مبلغ التمويل، ويرجع الباحث ذلك لارتفاع سعر الصرف، كما يلاحظ أن زيادة تمويل المشروعات الصغيرة في العامين

(2019)،(2020)، بمقدار (377) مشروعا أي بمعدل نمو (224.4%)، وبزيادة التمويل المالي بمقدار (53,250,000) ريال يمني.

5-3-2 برنامج حضرموت للتمويل الأصغر:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من برنامج حضرموت (829) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها (443,324,618) ريال يمني للمدة (2016-2020) .

ويلاحظ من الجدول (18-4) أن هناك انخفاضاً في عدد المشروعات المقدمة من برنامج حضرموت للتمويل الأصغر للأعوام (2016)،(2017)،(2018)، ولعل ذلك يرجع للاستراتيجيات الإدارية لبرنامج حضرموت في دعم المشروعات الصغيرة ، كما يلاحظ إرتفاع تمويل المشروعات الصغيرة في العامين (2019)،(2020)، بمقدار (602) مشروعا أي بمعدل نمو (79.8%)، وبزيادة التمويل المالي بمقدار (591,300,523) ريال يمني.

جدول رقم (18-4) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من برنامج حضرموت للتمويل الأصغر للمدة (2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	761	246,592,708
2017	654	222,196,228
مقدار الزيادة	-107	24,396,480-
معدل النمو	%-0.14	%-9.9
2018	619	242,329,188
مقدار الزيادة	-35	20,132,960
معدل النمو	%-5	%9
2019	754	457,102,222
مقدار الزيادة	135	214,773,034
السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
معدل النمو	%21.80	% 88.6
2020	1,356	1,048,402,745

مقدار الزيادة	602	591,300,523
معدل النمو	%79.8	%129.4
المتوسط خلال فترة الدراسة	828.8	443,324,618

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-12) و (4-13).

5-3-3 بنك التضامن للتمويل الأصغر:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من بنك التضامن للتمويل الأصغر (135) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها(90,424,058) ريال يمني للمدة(2016-2020)، و يلاحظ من الجدول(19-4) أن هناك تذبذباً في دعم المشروعات الصغيرة من بنك التضامن للتمويل الأصغر بين الاعوام(2016)،(2017)،(2018)، وكذلك يلاحظ أن عدد المشروعات في عام (2019) بلغت (268) مشروعا صغيرا بتمويل مالي قدره(187,954,490) ريال يمني، إلا أنها انخفضت في عام (2020) إلى (210) ، أي بمقدار(58) مقارنة بالعام الذي قبله، وهذا يعني انخفاض التمويل المالي بمقدار(17,653,930) ريال يمني.

جدول رقم(19-4) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من بنك التضامن للتمويل الأصغر للمدة (2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	24	11,745,630
2017	153	75,352,170
مقدار الزيادة	129	63,606,540
معدل النمو	%5.375	%541.5
2018	19	6,767,440
مقدار الزيادة	-134	-68,584,730
معدل النمو	%-88	%-91
2019	268	187,954,490
مقدار الزيادة	249	181,187,050
معدل النمو	%1,310.5	%2,677.3
2020	210	170,300,560

مقدار الزيادة	-58	17,653,930-
معدل النمو	%-21.6	%-9.4
المتوسط خلال فترة الدراسة	**134.8**	**90,424,058**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-12)، (4-13).

5-3-4 صندوق دعم الشباب:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من صندوق دعم الشباب (27) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها(89,625,950) ريال يمني للمدة(2016-2020) ، ويلاحظ أن صندوق دعم الشباب في الأعوام (2016)،(2017)،(2018) لم يسهم في تنمية المشروعات الصغيرة في حضرموت الا في عامي(2019)،(2020)، ويعزو الباحث ذلك إلى فترة تأسيس الصندوق في عام (2018) كما سبقت الأشارة إلى ذلك (انظر المبحث الثاني من هذه الدراسة مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في اليمن). ويتبين أن المشروعات في عام (2019) بلغت(115) مشروعا بتمويل مالي قدره(393,369,750) ريال يمني، إلا أنها انخفضت في عام(2020) إلى(18) مشروعا فقط، أي بمقدار(84.3) مقارنة بالعام الذي قبله، بإنخفاض التمويل المالي بمقدار(338,609,750) ريال يمني.

جدول رقم(4-20) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من صندوق دعم الشباب للمدة (2016-2020)

صندوق دعم الشباب		
السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	0	-
2017	0	-
مقدار الزيادة	0	-
معدل النمو	-	-
2018	0	0
مقدار الزيادة	0	0
معدل النمو	-	-
2019	115	393,369,750
مقدار الزيادة	115	393,369,750
معدل النمو	-	-

2020	18	54,760,000
السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
مقدار الزيادة	-97	338,609,750-
معدل النمو	%-84.3	%-86.1
المتوسط خلال فترة الدراسة	26.6	89,625,950

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (12-4)، (12-4).

5-3-5 الصندوق الدوار للتمويل الأصغر:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من الصندوق الدوار (25) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها (12,515,444) ريال يمني للمدة (2016-2020) ، والجدول التالي يوضح عدد المشروعات ومبالغ التمويل المقدمة من الصندوق .

جدول رقم(21-4) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من الصندوق الدوار للتمويل الأصغر للمدة من(2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	0	-
2017	6	1,307,750
مقدار الزيادة	6	1,307,750
معدل النمو	-	-
2018	46	11,058,130
مقدار الزيادة	40	9,750,380
معدل النمو	%667	%746
2019	58	37,005,500
مقدار الزيادة	12	25,947,370
معدل النمو	%26.1	%234.6
2020	17	13,205,840
مقدار الزيادة	-41	23,799,660-
معدل النمو	-70.7	-64.3
المتوسط خلال فترة الدراسة	25.4	12,515,444

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (12-4)، (13-4).

يلاحظ من الجدول(21-4) أن هناك تذبذباً في دعم المشروعات الصغيرة من الصندوق الدوار للتمويل الأصغر بين الاعوام(2016)،(2017)،(2018)، وكذلك يلاحظ أن عدد المشروعات في عام (2019) بلغت(58) مشروعا صغيرا بتمويل مالي قدره (37,005,500) ريال يمني، إلا أنه انخفضت في عام(2020) إلى(17) ، أي بمقدار(41) مقارنة بالعام الذي قبله، وهذا يعني انخفاض التمويل المالي بمقدار(23,799,660) ريال يمني.

5-3-6 مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر:

بلغ متوسط عدد المشروعات المقدمة من مؤسسة الاتحاد (12) مشروعا وبمتوسط تكلفة مالية قدرها(5,786,148) ريال يمني للمدة(2016-2020). ويلاحظ من الجدول (22-4) أن مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر في عام(2018) دعمت(32) مشروعا صغيرا بتكلفة مالية قدرها(6,013,160)، إلا أنه انخفضت في العامين(2019)،(2020) إلى (13)،(11) مشروعا على التوالي ، مع زيادة حجم التمويل المقدم بمقدار(3,061,240)، (3,017,960) ريال يمني.

جدول رقم(22-4) عدد المشروعات ومبالغ التمويل من مؤسسة الاتحاد للتمويل الأصغر للمدة (2016-2020)

السنوات	عدد المشروعات الممولة	مبالغ التمويل (بالريال اليمني)
2016	0	-
2017	6	1,750,820
مقدار الزيادة	6	1,750,820
معدل النمو	-	-
2018	32	6,013,160
مقدار الزيادة	26	4,262,340
معدل النمو	%433	%243
2019	13	9,074,400
مقدار الزيادة	-19	3,061,240
معدل النمو	%-59.4	%50.9
2020	11	12,092,360
مقدار الزيادة	-2	3,017,960

معدل النمو	%-15.4	%33.3
المتوسط خلال فترة الدراسة	**12.4**	**5,786,148**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين (12-4)، (13-4)

6-اختبار فرضيات الدراسة

يتناول هذا الجزء نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تختبر دور مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، والانحدار الخطي المتعدد الذي يعمل على قياس دور مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

ولاختبار الفرضية الرئيسية الأولى يجب أولاً اختبار الفرضيات المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى، ثم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لحجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور حجم التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وفق المعادلة الآتية:

$Y= A + BX$ حيث أن:

Y = يمثل المتغير التابع وهو (تنمية المشاريع الصغيرة).

X = يمثل المتغير المستقل وهو (حجم التمويل).

A = وهو ثابت الانحدار.

B = وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل.

وتم اختبار الفرضية، وتظهر النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (23-4) اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	معامل الانحدار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمةT	F قيمة	مستوى الدلالة sig
سياسات التمويل	17491880	0.255	0.065	0.528	0.279	0.625
نتيجة الفرضية: قبول						

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS .

ويتضح من الجدول رقم (23-4) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.255) وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة، بمعنى أنه كلما زاد حجم التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل كلما زادت درجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت. ويشير معامل التحديد التي بلغت قيمته (0.065) إلى أن حجم التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل يساهم بمقدار7% في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، بينما 93%، ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى. ومن قيمة اختبار T، وقيمة اختبارF يتضح لنا أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.625) وهي أكبر من (0.05).

وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك علاقة ضعيفة بين حجم التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل وتنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وبهذا يمكن قبول الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لسياسات التمويل لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة دور سياسات التمويل الممنوح من مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وفق المعادلة الآتية:

$$Y= A + BX$$

حيث أن:

Y = يمثل المتغير التابع وهو (تنمية المشاريع الصغيرة).

X = يمثل المتغير المستقل وهو (سياسات التمويل).

A = وهو ثابت الانحدار.

B = وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل.

وتم اختبار الفرضية، وتظهر النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (24-4) اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسة الأولى

المتغير المستقل	معامل الانحدار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Tقيمة	F قيمة	مستوى الدلالة sig
سياسات التمويل	55849281.7-	0.404	0.163	0.883-	0.780	0.427
نتيجة الفرضية: قبول						

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS.

ويتضح من الجدول رقم (24-4) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.404) وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة، بمعنى أنه كلما زاد مستوى سياسات التمويل المتبعة من قبل مؤسسات التمويل كلما زادت درجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت. ويشير معامل التحديد التي بلغت قيمته (0.163) إلى أن سياسات التمويل المقدمة من قبل مؤسسات التمويل تساهم بمقدار 16% في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت ، بينما 84%، ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تشملها الدراسة. ومن قيمة اختبار T، وقيمة اختبار F يتضح لنا إن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.427) وهي أكبر من (0.05).

وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك علاقة ضعيفة بين سياسات التمويل المتبعة من قبل مؤسسات التمويل وتنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وبهذا يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى.

وبعد اختبار الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha<0.05$) لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة.

ولغرض اختبار الفرضية الرئيسية الأولى فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة دور المتغيرات المستقلة المتفرعة من الفرضية الرئيسية الأولى بأكملها في المتغير التابع، وهنا يقوم الباحث باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بنموذج (Enter) عبر برنامج SPSS لمعرفة دور المتغيرات (حجم التمويل، سياسات التمويل) مجتمعة معاً في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وذلك وفق النموذج الآتي:

$$Y= A + B1X1 + B2X2$$

حيث أن:

Y = يمثل المتغير التابع وهو (تنمية المشاريع الصغيرة).

A = وهو ثابت الانحدار.

Xi = يمثل المتغيرات المستقلة على الترتيب: (حجم التمويل، سياسات التمويل).

Bi = معاملات الانحدار المتعدد المناظر للمتغير المستقل.

وقد أتت النتائج موضحة الآتي:

جدول رقم (25-4) اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	Tقيمة	F قيمة	مستوى الدلالة sig
مؤسسات التمويل	3937626.05	0.040	0.002	0.080	0.006	0.940
نتيجة الفرضية: قبول						

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجSPSS.

يتضح من الجدول رقم (25-4) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.040) وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة، بمعنى أنه كلما زاد دور مؤسسات التمويل كلما زادت درجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت. ويشير معامل التحديد التي بلغت قيمته (0.002) إلى أن سياسات التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل يساهم بمقدار 0.002% في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، بينما 99.998%، ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تشملها الدراسة. ومن قيمة اختبار T، وقيمة اختبار F يتضح أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.940) وهي أكبر من (0.05).

وبهذه النتائج يمكن القول أن هناك علاقة ضعيفة بين دور مؤسسات التمويل ودرجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وبهذا يمكن قبول الفرضية الرئيسية الأولى.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد معوقات أمام قيام مؤسسات التمويل العاملة في حضرموت في تنمية المشروعات الصغيرة) عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$).

وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة علاقة الصعوبات والمعوقات أمام مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وفق المعادلة الآتية:

$$Y = A + BX$$

حيث أن:

Y = يمثل المتغير التابع وهو (تنمية المشاريع الصغيرة).

X = يمثل المتغير المستقل وهو (الصعوبات والمعوقات أمام مؤسسات التمويل).

A = وهو ثابت الانحدار.

B = وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل.

وتم اختبار الفرضية، وتظهر النتائج في الجدول الآتي:

جدول رقم (26-4) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير المستقل	معامل الانحدار	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمةT	F قيمة	مستوى الدلالة sig
الصعوبات والمعوقات أمام مؤسسات التمويل	172164382.4	0.318	0.101	0.671	0.450	0.539
نتيجة الفرضية: قبول						

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS.

ويتضح من الجدول رقم (26-4) أن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.318) وهو يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة، بمعنى أنه كلما زادت الصعوبات والمعوقات أمام مؤسسات التمويل كلما زادت درجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت. ويشير معامل التحديد التي بلغت قيمته (0.101) إلى أن مقدار الصعوبات والمعوقات أمام قيام مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت تبلغ 10%، بينما 90% ترجع إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تشملها الدراسة. ومن قيمة اختبار T، وقيمة اختبار F إلى يتضح أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.539) وهي أكبر من (0.05).

وبهذه النتائج يمكن القول إن هناك علاقة ضعيفة بين الصعوبات والمعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، وبهذا فإننا نقبل الفرضية الرئيسية الثانية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

يعرض الباحث فيما يأتي ملخصا لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي هدفت إلى التعرف على مستوى التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل، والدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، وماهي المعوقات التي تقف عائقا أمام ذلك من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة، كما جاءت حسب نتائج استجابات أفراد عينة الدارسة من حيث : (حجم التمويل المقدم ، وسياسات مؤسسات التمويل ، ومعوقات التمويل).

أولا: النتائج:

وبناءً على اختبار فرضيات الدراسة، فقد تم التوصل للنتائج الآتية:

1. أثبتت الدراسة أن مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت تقوم بتقديم تمويل كافٍ لأصحاب المشروعات الصغيرة بالقدر الذي يسمح بإنشاء مشروع صغير، وتقدير حجم التمويل الذي تحتاجة كل مرحله من مراحل تطور المشروع.
2. أكدت الدراسة أن مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت تتبع سياسات معينة في عملية تمويل المشروعات الصغيرة إذ أنها تهتم بتمويل المشروعات الصغيرة الأسرية والتي تعكس نتائج أكثر نفعاً وفائدة، كما أنها تتبع سياسة تقديم التمويل قصير الأجل وهذا مايعكس إهتمامها بتمويل المشروعات الصغيرة دون غيرها من المشروعات الأخرى كونها تحتاج فترة قصيرة لمراحل نموها وتطورها.
3. أثبتت الدراسة أن هناك مستوى معيناً من النمو في المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت خاصة خلال العامين 2019م-2020م مقارنة بالأعوام السابقة خلال فترة الدراسة، سواء كان ذلك على مستوى أعداد المشروعات الصغيرة، أو كان على مستوى تمويل المشروعات الصغيرة.
4. بينت الدراسة أن هناك مستوى من المعوقات التي تعيق نمو المشروعات الصغيرة وتطورها في محافظة حضرموت، ومن أهمها: تقلب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، وغياب الضمانات الكافية لأصحاب المشروعات الصغيرة، وعدم وجود دراسات جدوى للمشروعات الصغيرة الراغبة في الحصول على التمويل.

5. توجد علاقة طردية ضعيفة بين حجم التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل وتنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (26%).
6. توجد علاقة ضعيفة بين سياسات التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل وتنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (40%).
7. توجد علاقة ضعيفة بين دور مؤسسات التمويل ودرجة تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (40%).
8. توجد علاقة ضعيفة بين المعوقات التي تواجه مؤسسات التمويل ودرجة تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (32%).

ثانيا: التوصيات:

وفقاً لما تم تناوله في هذه الدراسة من دراسة واقع مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت وتحليل بيانات تلك المؤسسات العاملة في المحافظة، فإن الحصول على التمويل اللازم لإنشاء المشروع يعدُّ الخطوة الأولى واللبنة الرئيسة في إنشاء ذلك المشروع، ووفقاً لذلك فإنة يمكن للباحث تقديم التوصيات الآتية:

1. ضرورة المحافظة على حجم التمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت وتطويرة بالشكل الذي يؤدي إلى مزيدٍ من تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.
2. يجب ان تساعد السياسات التي تتبعها مؤسسات التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة في المحافظة، و يتواكب مع التطورات والمتغيرات، مما يجعل هذه السياسات أكثر مرونة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة تنمية المشروعات الصغيرة في محافظة حضرموت.
3. ضرورة تحسين المراكز المالية لمؤسسات التمويل ومواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية في البلاد من خلال زيادة مرونة عمل مؤسسات التمويل وسياساتها.
4. العمل على تقديم التسهيلات اللازمة من خلال سن القوانين والانظمة واللوائح التي تساعد مؤسسات التمويل على إنجاح عملها بافضل صورة ممكنة.
5. إنشاء مراكز دراسات جدوى تُعنى بعمل دراسات جدوى للمشروعات والأفكار التي يرغب أصحابها بتنفيذها على أرض الواقع ، حيث تكون هذه المراكز معتمدة لدى مؤسسات التمويل وبتكلفة منخفضة .
6. ضرورة دعم السلطة المحلية لعمل مؤسسات التمويل في المحافظة وتقديم التسهيلات اللازمة لنجاح عملها في المحافظة.
7. ضرورة التنسيق الكامل بين مؤسسات التمويل العاملة في المحافظة وتبادل المعلومات والبيانات التي تساعد على تحسين العمل والأداء داخل المحافظة مما يساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

8. يجب عمل دورات وندوات تثقيفية لأهمية عمل المؤسسات في محافظة حضرموت، وتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به ، ونشر الثقافة المالية داخل أفراد المجتمع في المحافظة مما يؤدي إلى زيادة الثقافة المالية ، إذ وجد الباحث أن الكثير من أفراد المجتمع في المحافظة يجهلون الدور الذي تقوم به مؤسسات التمويل في العاملة ولاسيما داخل المجتمعات الريفية.
9. ضرورة تركيز مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت على تمويل المشروعات الاقتصادية والاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي داخل المحافظة، وخلق فرص عمل والمساعدة في القضاء على البطالة والفقر.
10. العمل على تقديم تقارير سنوية منشورة للافصاح عن العمليات والأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التمويل في محافظة حضرموت، إذ تكون هذه التقارير شفافة، وتعبر عن الواقع والنشاط الحقيقي للمؤسسات .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1. إبراهيم، ميساء(2105)، " دور التمويل المصرفي في تشجيع المشروعات الصغيرة " دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية للمدة (2008-2014م) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
2. الإبراهيمي، عبد الله، (2006)، 17-18ابريل "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل"، الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المشروعات الصغيرة والمتوسط.
3. أبو جامع، 2015) بعنوان "الائتمان المصرفي وتعزيز قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين"، فلسطين.
4. إدريس، (2007)،"آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة"، الجزائر.
5. ارميص، علي سالم(2007) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخصائص والمميزات والمشاكل التي تعترضها"مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية، الجامعة الاسمرية الإسلامية الليبية، ليبيا، العدد 14.
6. الأسرج، حسين عبد المطلب (2010) "مستقبل المشروعات الصغيرة"، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الاسرج، مصر.
7. الأسرج، حسين عبد المطلب(2010)" صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي"، مؤسسة النشر حسين عبد المطلب الاسرج، مصر.
8. الأطرش، طاهر، (2001)،" تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، البطعة الأولى الجزائر.
9. بتال، (2011) "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق".
10. بتال، أحمد حسين، الراوي، محمد مزعل، علي، وسام حسين، (2011)، "دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق " المجلد 4، العدد 7، العراق.
11. بلوناس، عبد الله وطرطار فارس(2008)، "الإبداع ودوره في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، 2008 المجلة الجزائرية للتسيير، العدد 4.

12. بهلول، حسن، (1993) " الاستثمار واشكالية التوازنات الجهوية " المؤسسة الوطنية للكتاب، باتنة.

13. التقرير السنوي بنك الأمل (2019،2018)، اليمن.

14. جبر، شذى عبد الحسين وحسن، أنوار مصطفى(2019)، "دور القروض الحكومية في تنمية المشروعات الصغيرة دراسة تحليلية للمشروعات الصغيرة في العراق"، مجلة كلية مدينة العلم، العدد 2، بغداد، العراق.

15. الجمال، غريب (1978)، " المصارف وبيوت التمويل الإسلامية" دار الشرق، ط1، جدة المملكة العربية السعودية.

16. حجازي، عبيد علي احمد، (2011) "مصادر التمويل"، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر، 2011م.

17. حسن، عبد الرسول، (2008) ،" ادارة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان"، رسالة دكتوراه في ادارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

18. الحسيني فلاح والدوري عبد الرحمن ،(2000) " ادارة البنوك والمصارف"، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن.

19. حسيني، نسيبة (2012-2013)، "رأس المال المخاطر كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة مقدمة لاستكمال درجة درجة الماجستير أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

20. حليمة الحاج علي (2004-2005) ،" إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة "دراسة حالة ولأية قسنطينة" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

21. حنفي، عبد الغفار،(1993)، "الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، مصر،.

22. حنفي، عبد الغفار،(2005) ،"الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.

23. الحواري، نضال،(2013)" ادارة المشروعات الائتمانية " ، الأردن.

24. الخضر علي وحربيان(2008)، "ادارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" منشورات جامعة دمشق.

25. خوني، رابح وحساني، (2003) مايو، "اساليب تمويل المشروعات الصغيرتر والمتوسطة"، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر.

26. خوني، رابح، حساني، رقية، (2008)، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها" الطبعة الأولى أيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة.

27. داوودي، عماد الدين (2016–2017)، "دور القروض المصرفية في تمويل المنشاة الاقتصادية"، مذكرة تكميلية لنيل درجة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص قانون أعمال، جامعة ام البواقي، الجزائر.

28. دحلان، (2014) بعنوان "دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشروعات الصغيرة الأسرية في فلسطين"، فلسطين.

29. دحلان، مي خالد (2104)،"دور مؤسسات الإقراض النسائية في تنمية المشروعات الصغيرة الاسرية في فلسطين "، غزه، فلسطين.

30. دليل برامج التمويل الأصغر في اليمن(2014) مايو.

31. دوابه، أشرف محمد، (2006) أكتوبر،"اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول االعربية"، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، اكاديمية السادات للعلوم االدارية، ، العدد الرابع، القاهرة.

32. دياب، عبد الفتاح (1996)، " إدارة التمويل في مشروعات الأعمال" ، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة.

33. الرفيعي، افتخار محمد، حسن، عبد (2012)، بحث بعنوان "المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديه العدد الحادي والثلاثون.

34. الزبيدي، حمزة محمود، (2001)، " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " دار الوراق، عمّان.

35. الزحيلي، وهبة (2002)،" المعاملات المالية المعاصرة" دار ألفكر المعاصر، بيروت لبنان.

36. السبئي، (2014) بعنوان "دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة –دراسة تحليلية للتجربه اليمنية، اليمن.

37. السبئي، (2016)، دور مؤسسات وبرامج تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة، اليمن.

38. سحنون سميرة، بونوة شعيب(2002)، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر"، ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الجلفة، الجزائر.

39. السرطاوي، فؤاد، (1999)، "التمويل الإسلامي ودورالقطاع الخاص" ط1، دار المسيرة، عمّان، الأردن.

40. سمير، باعامر(2002)، "معقوقات تمويل المنشات الصغيرة من وجهة نظر مصرفية"، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها.

41. السيد، عبد المنعم علي، العيسى، نزار سعد الدين، (2004)، " النقود والمصارف والاسواق المالية" دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

42. الشايب، (2010) "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفت (دراسة تطبيقة على موسسة التضامن للتمويل الأصغر /مصر"

43. شلبي، ماجدة احمد، (2007)،"مشكلة البطالة واختلالات الاقتصاد العامل والتشغيل المصري "، ندوة مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية.

44. شهيناز، (2016)، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، الجزائر.

45. شهيناز، حلحال، وسام، أيت عيسى (2016)، "دور البنوك في التنمية الاقتصادية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص القانون العام للأعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، جأية، الجزائر.

46. طايل، مصطفى، (1999)، "القرار االستثماري في البنوك الإسلامية "، مطابع غباشي، طنطا، مصر.

47. عايب، امنة(2012-2013)، " رأس المال المبادر كاستراتيجية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مذكرة مقدمة لاستكمال درجة درجة الماجستير في ميدان العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر.

48. العايب، ياسين(2010)،" إشكالية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أُطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر.

49. عبد الرحمن العزاوي (2012)، أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني، الرباط.

50. عبد الرحمن وعبد الله، (2012)، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية".

51. عبد الله، خالد وخالد، فواغلة (2011-2012)،"دور البدائل التمويلية في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة ميدانية للبدائل التويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية قالمة، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر.

52. عثمان، سعيد عبد العزيز، (2000)، " دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

53. العزاوي، عبد الرحمن كريم(2012)، 3-4 ديسمير " أهمية المصارف الإسلامية في تعزيز دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني " الندوة الدولية حول الخدمات المالية الإسلامية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط، جامعة محمد الخامس السويسي الرباط

54. عطية، احمد صلاح (2002)،" محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية "، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

55. عفافه، جهاد عبد الله واخرون (2004)، " إدارة المشروعات الصغيرة"، دار اليازوري، الأردن.

56. عيسى بو شبوط، يزيد، حومر (2009-2010)، "مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، دراسة تبطبيقية على ولأية قالمة، جامعة 08 ماي 1945-قالمة، الجزائر.

57. فرحان، محمد عبد الحميد (2003)،" التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة"، اليمن – رسالة ماجستير.

58. كنجو، عبود كنجو(2007)، " استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة " ، دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب جامعة فيلا دلفيا – كلية العلوم الادارية والمالية، الأردن.

59. المحروق، ماهر، مقابلة إيياب (2006)،" المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها" أكاديمية العلوم المالية والمصرفية، الأردن.

60. محمد، سعد عبد، (2018)،" معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة في العراق"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع.

61. المللي، قمر، (2015)، "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا " اطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية في سورية، جامعة دمشق، سوريا.

62. ملياني، عبد الحكيم، خاسف، جمال الدين (2009)، 12 -13 مايو "المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ملتقى وطني حول بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قالمة، الجزائر.

63. مهدي، رسول عيسى(2017)، "برامج تمويل المشروعات الصغيرة في العراق " الواقع والفئات المستهدفت، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع والخمسون، سنة النشر 2017م.

64. نادية، (2015) بعنوان "دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الاستثمارية"، الجزائر.

65. النداوي، خضير عباس(2011)، "مشروعات الصغيرة في العراق بعد عام 2003م الواقع والتحديات"،جامعة النهرين، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية المجلد 1، العدد 3.

66. نور الدين، (2016) بعنوان "دور تمويل المشروعات الصغيرة في مكافحة الفقر بولاية شمال دارفور"،2016.

67. الهواري، سيد (1980)، "التنظيم في المصارف الإسلامية"، الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

68. هواري، سيد (1996)، "الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات"، الطبعة السادسة.

69. الهواري، سيد (1996)، "الادارة المالية"، مكتبة عين شمس، المكتبات الكبرى بمصر والوطن العربي، الطبعة السادسة، مصر.

70. وردة، مودع (2015، 2016)، "اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" فرع بسكرة خلال الفترة (2004-2015) دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرجامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

71. وليد، بقاش، بن دادة، عمر (2019)، "حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية " مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04/العدد 01(2019)، جامعة جيجيل، الجزائر.

المراجع الأجنبية:

1. (Alam, Mohammed, 2006)(Comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh.
2. (Badri2018), the Effects of Entrepreneurship and Education on Economic Growth in Selected Countries.
3. (Bwisa, 2013) Effects Of Microfinance Lending On Business Performance Survey Of Micro And Small Enterprises In Kitale Municipality, Kenya.

4. (Chouksey 2019) Effect of Type of Funding Institution on Working Pattern of Microfinance Business.
5. (Mary,2008) Impact of Microfinance Services on Financial Performance of Small and Micro Enterprises in Keny.
6. (Stephanou and Rodriguez, 2008) (Bank Financing to Small and Medium–Sized Enterprises (SMEs) in Colombia.

الملاحق

ملحق (1) استبانة الدراسة

جامـعـة الريـــان

عمادة الدراسات العليا

كليـة العلوم الإداريـة

الأخ/ت الفاضل/ة ..... المحترم/ة

بعد التحية

تتعلق هذه الاستبانة بالبحث الموسوم بـ**(دور مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة (دراسة ميدانية في محافظة حضرموت))**، الذي يقوم الباحث بإجرائه استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا بجامعة الريان.

وانطلاقا من ثقتنا الكبيرة في الخبرة التي تملكونها فإنَّ الباحث يرجو تعاونكم في الإجابة عن فقرات الاستبانة، من خلال اختيار إحدى الإجابات الأقرب للصحة في ضوء تصوراتكم، ووضعها في الحقل المخصص أمام كل سؤال. علمًا أن إجاباتكم ستكون محلَّ ثقة، ولن تُستَخدَمَ إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين إسهامكم في إغناء البحث بالأفكار التي ستؤدي إلى الوصول إلى نتائج مفيدة تحقق الفائدة المرجوة من إعداده.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

إعداد الباحث:

عاطف عبد الله بن دغر

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

نرجو التكرم بوضع إشارة (✓) مقابل الإجابة المناسبة:

1. الجنس (النوع):

ذكر	☐	أنثى	☐

2. العمر:

أقل من 20 سنة	☐	21 – 30 سنة	☐
31 – 40 سنة	☐	41 – 50 سنة	☐
51 سنة فأكثر	☐		

3 . المؤهل العلمي:

ثانوية فأقل	☐	دبلوم بعد الثانوية	☐	بكالوريوس	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐		

4 . نوع النشاط:

زراعي	☐	صناعي	☐	تجاري	☐
خدمي	☐	حيواني	☐	سمكي	☐
تعليمي	☐	صحي	☐		

5 . حجم رأس المال:

أقل من مليون	☐	مليـــــون إلـــــى مليـــــونين	☐
مليونين إلى ثلاثة مليون	☐	ثلاثـــة مليـــون إلـــى أربعـــة مليـــون	☐
أربعة مليون إلى خمسة مليون	☐		

6. الخبرة في العمل:

سنة فأقل	☐	سنة إلى سنتين	☐
سنتان إلى ثلاث سنوات	☐	ثلاث سنوات إلى أربع	☐
خمس سنوات فأكثر	☐		

المحور الثاني: الفقرات الخاصة أبعاد المتغير المستقل: مؤسسات التمويل

ضع علامة (✓) في الحقل المناسب:

الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
البعد الأول في المتغير المستقل : حجم التمويل						
1	حجم المبالغ التي تقدمها مؤسسات التمويل كافية بالقدر الذي يسمح بإقامة مشروع صغير .					
2	تتناسب المبالغ المقدمة لإنشاء المشروع الصغير مع حجم المشروع الصغير.					
3	يمكن حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل المشروع بخيارات متعددة في الأنشطة .					
4	حجم المبلغ المقدم من إحدى مؤسسات التمويل كافٍ لاقامة المشروع دون البحث عن تمويل اخر.					
5	يلجأ صاحب المشروع لتغيير نوعية المشروع كون حجم التمويل لا يكفي لإنشاء المشروع الصغير .					
6	حجم التمويل المقدم من مؤسسات التمويل يساهم في نجاح المشروع الصغير.					
7	توجد معايير محددة لمؤسسات التمويل في تحديد حجم التمويل الذي يحتاجها كل مشروع .					
8	يتناسب حجم التمويل المقدم في كل مرحلة من مراحل المشروع مع احتياجات إنشاء المشروع الصغير .					
9	تقوم مؤسسات التمويل بزيادة حجم المبلغ المقدم إذا تطلب المشروع ذلك في مرحلة معينة .					

البعد الثاني في المتغير المستقل: سياسات مؤسسات التمويل						
10	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة التمويل قصيرة الأجل.					
11	تعتمد مؤسسات التمويل على سياسة تمويل طويلة الأجل.					
12	تتبع المؤسسات سياسة توزيع التمويل وفقاً لمراحل إنشاء المشروع.					
13	تهتم مؤسسات التمويل بتمويل انواع معينة من المشروعات الصغيرة.					
14	تهتم مؤسسات التمويل بالإهتمام أكثر بتمويل المشروعات الصغيرة الاسرية.					
15	تتبع المؤسسات سياسات تمويل المشروعات الصغيرة للمراة.					
16	تتبع مؤسسات التمويل بتمويل نوعيات معينة فقط من المشروعات الصغيرة.					
17	تتبع مؤسسات التمويل سياسات تمويل لا تتوافق مع طبيعة بعض المشروعات الصغيرة.					
18	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بالمرونة تجاه مراحل المشروع الصغير.					
19	تتصف سياسات التمويل في مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة بالمرونة تجاه الظروف التي قد تطرا على المشروعات الصغيرة.					

البعد الثالث: معوقات التمويل						
20	ضعف القدرة المالية لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة .					
21	عدم وجود دراسات جدوى تمكن أصحاب المشروعات من إقناع مؤسسات التمويل للحصول على التمويل المناسب.					
22	تقلب الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد.					
23	غياب الضمانات المالية الكافية لأصحاب المشروعات الصغيرة.					
24	يستخدم أصحاب المشروعات الصغيرة مبالغ التمويل في استخدامات أخرى.					
25	إقامة مشاريع وهمية بهدف الحصول على التمويل.					
26	ضعف الثقافة المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة.					
27	الإجراءات المعقدة للحصول على التمويل المالي من مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة.					

انتهت أسئلة الاستبانة

لكم جزيل الشكر على تعاونكم

الباحث /

عاطف عبد الله بن دغر

ملحق (2)

قائمة باسماء محكمي الاستبيان

م	الاسم	اللقب العلمي	الجامعة	الكلية	التخصص
1	هاني سالمين بالعفير	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت	العلوم الإدارية	إدارة تسويق
2	خالد محمد براهم	أستاذ مساعد	جامعة حضرموت	العلوم الإدارية	احصاء تطبيقي
3	صلاح عمر بلخير	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت	العلوم الإدارية	إدارة أعمال
4	خالد محمد الكلدي	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت	العلوم الإدارية	إدارة تسويق
5	محسن محمد بن كليب	أستاذ مشارك	جامعة حضرموت	العلوم الإدارية	إدارة أعمال

ملحق (3) رسالة مؤسسات التمويل

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة/ ..... المحترمون

أتقدم إليكم أنا الطالب / عاطف عبدالله بن دغر – طالب ماجستير جامعة الريان بتعاونكم معنا في توفير البيانات والمعلومات اللازمة والضرورية المتعلقة برسالة الماجستير والتي بعنوان " **دور مؤسسات التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة في محافظة حضرموت " دراسة ميدانية لمؤسسات التمويل العاملة في محافظة حضرموت .**

فأرجو منكم تعاونكم في توفير البيانات اللازمة ، ولكم خالص الشكر والتقدير

م	البيان	2016	2017	2018	2019	2020
1	عدد المشاريع الممولة					
2	مبلغ التمويل المقدم					
3	عدد المشاريع الممولة والناجحة					
4	عدد المشاريع الممولة والمتعثرة					

- **ملاحظة : الخياران (4-3) إذا كان الخيار متاح لدى مؤسسة التمويل .**

Institutions, issuing regulations and rules that assist in the success of their work, establishing specialized feasibility centers for micro projects in the Governorate, increase the financial culture inside the rural area in the Governorate.

Abstract

This study aimed to identify the role of institutions of Microfinance projects in Hadhramout Governorate in improving and developing the micro projects through the fund they provide, the financial policies they follow, the most significant obstacles through studying the improvement and development of micro projects in the Governorate.

The study adopted the Analytical Descriptive Methodology; the researcher has depended, in selecting the sample, on simple random sample that was formed of (384) projects. A total 384 questionnaires were distributed in Hadhramout Governorate both Coastal and Valley areas on various sectors and activities. A number of 384 questionnaires were returned back, 371 were accredited, and 13 were excluded for filling-data mistakes.

The study has reached to a number of conclusions among them: there is a role for micro finance projects' funding institutions working in Hadhramout Governorate in improving and developing micro projects in the Governorate through the size of fund provided, policies followed by funding institutions. The study proved that there is a group of obstacles that faces funding among them: the instability of political and financial situations, weak trust between micro projects owners and funding institutions, and the non-availability of reliable feasibilities for those projects.

The researcher recommends the necessity of maintaining the role made by funding institutions in Hadhramout Governorate, improving and strengthening it through supporting the financial situation for those

Republic of Yemen

Ministry of Higher Education

& Scientific Research

Al- Rayan University

Faculty of Higher Studies

جـــامـــعـــة الـــريـــان
AL-RAYAN UNIVERSITY

The Role of Financial Institution in Developing Small Project in Hadhramout: Field Study

Thesis Submitted to Al-Rayan University

to Complete the Requirments of Obtainig a Master's degree in MBA

By

Atef Abdullah Bin dagher

Supervisor

Dr. Khaled Mohammed Al-Jabry

1443 / م 2022هـ